

مسائل النحو العربي
في
قضايا نحو الخطاب الوظيفي

الدكتور أحمد المتوكل

تصدير

عَهدنا أن يكون المتصدّي لدراسة النحو العربي أحد ثلاثة: مؤرّخاً لمدارسه أو أعلامه أو عارضاً يخبر عن فحوى كتبه مفصلاً وشارحاً ومنتقداً أو مقرّباً يروم تحديثه بتبسيطه لمتعلمي اللغة العربية.

بعيدا عن هذا كلّ، وفي نفس الخط الذي رسمناه وسرنا فيه، وطبقا للنهج الذي انتهجناه في قراءة التراث اللغوي، نقدّم هذا العمل مثالا ملموساً لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين النحو العربي (والفكر اللغوي العربي بوجه عام) والنظريات اللسانية الحديثة وشاهداً على إمكان مدّ الجسور بينه وبين نظرية لسانية بعينها، نظرية النحو الوظيفي في أحدث نماذجها، مدّاً يتيح المقارنة الممنهجة بين تناول النحاة لعدد من الظواهر اللغوية ومعالجة نحو الخطاب الوظيفي لنفس الظواهر، مقارنةً يمكن الخروج منها بمقاربة موحّدة واحدة تكفل وصف وتفسير ، لا تلك الظواهر فحسب، بل غيرها كذلك، لا في اللغة العربية وما يتفرّع عنها فحسب، بل كذلك في لغات أخرى قد تنامطها وقد تنتمي إلى نمط غير نمطها.

والله الموفق

الرباط، 28 فبراير 2008

مقدمة

من أهم القضايا التي لا يخلو بحث لساني عربي من إثارتها، أيا كان الإطار النظري المعتمد، قضية التعامل مع التراث الذي خلفه المفكرون العرب القدماء نحاة وبلاغيين وأصوليين ومفسرين. وقد جعلنا من أهداف مشروع المنحى اللساني الوظيفي العربي وضع منهجية علمية لقراءة هذا التراث واستثماره (المتوكل (1982) و(2006) ضمن آخرين). من المقومات التي أقمنا عليها المنهجية التي اقترحناها مقومات مركزية ثلاثة هي:

أولاً. تحكيم النظريات اللسانية ذات التوجه الوظيفي؛ حديثة كانت أم قديمة (ومن ضمنها التراث اللغوي العربي) إلى ميتانظرية عامة أسميناها "النظرية الوظيفية المثلى" تحكيما يكفل الإسقاط وتلافي الإسقاط؛

ثانياً. رفع مفهوم "القطيعة المعرفية" عن علاقة اللسانيات الحديثة بالفكر اللغوي القديم واعتبار المنحى الوظيفي العربي الحديث امتداداً طبيعياً للدراسات البلاغية والأصولية والنحوية العربية القديمة؛

ثالثاً. إقامة الحوار بين الدرس اللساني الوظيفي الحديث والفكر اللغوي العربي القديم على أساس أنه تاريخ ومرجع يحتكم إليه حين الحجاج لورود مقارنة ظواهر لغوية عربية معينة ومصدر يمتح منه عند الاحتياج إلى مفاهيم أو تحليلات مناسبة يمكن أن تغني المقاربة الوظيفية لقضايا اللغة العربية على الخصوص وقضايا اللغات الطبيعية بوجه عام.

مرّ تطوير نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها بمراحل اقترحت خلالها صياغات مختلفة للجهاز الواصف اصطلاح على تسميتها "ما قبل النموذج المعياري" (ديك (1978)) و"النموذج المعياري" (ديك (1997)) و"ما بعد النموذج المعياري". وتدرج في الصياغة الثالثة أربعة نماذج هي: "النحو الوظيفي الموسّع" (ماكنزي (1998)) و"النموذج المعجمي الوظيفي" (مجموعة مدريد)، و"النحو الوظيفي القالي المتعدد الطبقات" (المتوكل (2003)) و"نحو الخطاب الوظيفي" (هنخفلد (2004))، وهو النموذج الذي سنعمده بالأساس في هذا البحث.

يحتفظ نحو الخطاب الوظيفي بمبادئ النظر الوظيفية الأساسية وأهمها المبادئ العشرة التي تقوم عليها ما أسميناه "النظرية الوظيفية المثلى" (المتوكل (2006))، وبالخصوص المبادئ المعرفية الثلاثة التالية:

(1) المبدأ الأول

"لغات الطبيعية وظيفة أصلٌ هي وظيفة التواصل، وما عداها فوظائف فرعية".

(2) المبدأ الثاني

"ليست بنية اللغات الطبيعية مستقلة عن وظيفتها التواصلية".

(3) المبدأ الثالث

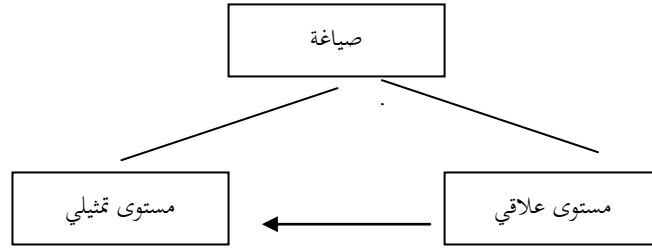
"ترتبط بين بنية اللغات الطبيعية ووظيفتها التواصلية علاقة تبعية حيث تحدد الوظيفة خصائص البنية".

ويتميز نحو الخطاب الوظيفي عن النموذج المعياري بسماتٍ تخصه هي

السمات التالية:

أولاً. يفصل بين التداول والدلالة ويضطلع برصدهما قالبان مستقلان وإن ترابطا. بهذا الفصل تُصبح البنية التحتية للعبارة اللغوية بنيتين اثنتين (لا بنية واحدة كما هو الشأن في النموذج المعياري) تحدّدان في مستويين اثنين: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي، كما يتبين من الترسّيمة (4):

(4)



ثانيا . ليست الوحدة الدنيا للخطاب الجملة وإنما هي "الفعل الخطابي" الذي يمكن أن يطابق مفردة أو مركبا اسميا أو جملة أو نصا كاملا. وينقسم الفعل الخطابي إلى قوة إنجازية ومؤشرين للمتكلم والمخاطب وفحوى يتضمن بدوره فعلا حمليا وفعلا إحاليا كما يتبين من الترسّيمة (5):

(5) ف خ 1 : [نج : (ك) (ط) (ف) 1 :

[ح (1) (إح) 1] [(ف) 1] [(ف خ) 1]

دعنا نأخذ مثلا لذلك الجملة (6) ذات المستوى العلاقي (7):

(6) عادت هند

(7) ف خ 1 : [ح ب (ك) (ط) (ف) 1 :

[ح 1 (هند) [(ف1)] (ف خ1)]

ثالثاً. حين يتضمن الخطاب أكثر من فعل خطابي واحد (كما هو الشأن في محادثة أو نص سردي مثلاً) تقوم بين الأفعال الخطابية المتواردة فيه إحدى علاقتين: علاقة تكافؤ أو علاقة تبعية، فنكون إما أمام فعلين خطابين "نويين" أو فعل خطابي نووي وفعل خطابي "تابع".

تبين الترسيمتان التاليتان هذين النوعين من العلاقات الخطابية:

(8) أ-خ1 : [(ف خ1) نو (ف خ2) نو] (خ1)

ب-خ1 : [(ف خ1) نو (ف خ2) ع] (خ1)

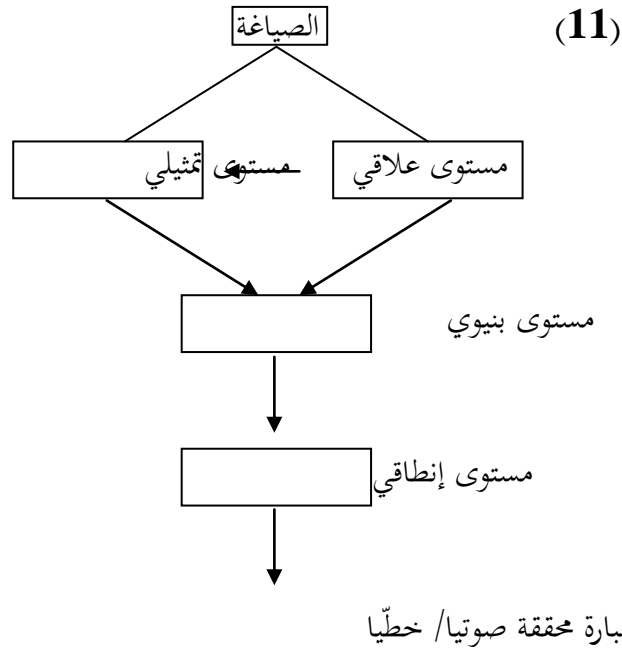
لا تُسند إلى الفعلين الخطابين النوويين أية وظيفة، وقد يأخذ الفعل الخطابي التابع وظيفة علاقية من قبيل "العلة" أو "التوجيه" أو "التصحيح" أو "الوصف" كما تبين ذلك الترسيم المبسطة (10) التي تمثل للمستوى العلاقي للعبارة (9):

(9) اكتمل العدد فهل نفتتح الجلسة؟

(10) خ1 : [(ف خ1) ع (ف خ2) نو] (خ1)

رابعاً. تتحقق الأفعال الخطابية وعلاقات الاستقلال أو التبعية التي تقوم

بينها داخل الخطاب الواحد بوسائل صورية سطحية تطريزية (تنغيمية على الخصوص) وصرفية-تركيبية (كالأدوات والضمائر والحالات الإعرابية واللواحق الفعلية مثلا). ولنشر هنا إلى أن من مزايا الفصل بين التداول والعلاقة في نحو الخطاب الوظيفي إتاحة إمكان ربط السمات التداولية الممثل لها في المستوى العلاقي بالمستوى البنيوي (الصرفي-التركيب-التطريزي) بطريقة مباشرة (دون المرور ضرورة بالمستوى التمثيلي) كما توضح ذلك الترسمة التالية:



ثمة فئة من التراكيب تثير إشكالات تجد حلها الأنسب والأكفى إذا ما قوربت في إطار أطروحة الفعل الخطابى كالتى يعتمدها نحو الخطاب الوظيفى. من أمثلة هذه التراكيب فى اللغة العربية ما يلى:

(12) زارني الصديق، الطيب (بنصب "الطيب")

(13) ليرحل خالد فتقدم هند ويقفل الباب

(14) قابلت الفنانين، اللتان فازتا

(15) حضر الضيوف، إلا زيد

الجامع بين هذا الصنف من التراكيب أن الشق الثاني منها لا تتحدد خصائصه الصورية وفقا للسياق الصرفي-التركيبى السطحي، وإنما تتحدد طبقا للبنية العلاقية التحتية، وبالخصوص عدد الأفعال الخطابية التي تتضمنها والعلاقة (تكافؤ/تبعية) التي تقوم بين هذه الأفعال الخطابية.

عولجت هذه الفئة من التراكيب وفئات أخرى في النحو العربي القديم في أبواب معينة كالقطع والاستئناف والانقطاع وغيرها. وهي معالجة تقترب في بعض جوانبها أشد الاقتراب من أطروحة الفعل الخطابي. هذا التناظر النسبي يجعلنا نعتقد أنه بالإمكان أن يتضافر التحليل النحوي القديم والتحليل الوظيفي الحديث في مقارنة موحدة لما أتى في أبواب نحوية مختلفة كالأستئناف والنعت المقطوع والجمل التي لا محل لها من الإعراب والتعليق وتنازع العمل وعطف الخبر على الإنشاء والاشتغال والوصل والفصل. قوام هذه المقارنة الموحدة أن خصائص هذه الأنماط من التراكيب البنيوية آيلة إلى أنها لا تتضمن فعلا خطابيا واحدا، وإنما أفعالا خطابية متعددة، وأن الأفعال الخطابية التي تتضمنها تتعالق فيما بينها إما تعالق تكافؤ أو تعالق تبعية.

نروم من هذا البحث تحقيق هدفين: هدف أدنى وهدف أقصى.
أما الهدف الأدنى فأن نرجع عددا من أبواب النحو العربي القديم إلى ما
يؤاسر بينها ويجعل منها قضايا تستدعي أن تقارَب من خلال المنظور نفس ه
والآليات نفسها.

وأما الهدف الأقصى فأن نضيف مثالا آخر- إلى ما سبق أن قدمناه من
أمثلة في كتابات أخرى- يقوم دليلا على إمكان مدّ الجسور بين الفكر اللغوي
العربي القديم واللسانيات الوظيفية الحديثة واستثمار ما يحمله من مفاهيم وأوصاف
وتحليلات في مقارنة ظواهر اللغة العربية وغيرها من اللغات.

الفصل الأول
المتصل والمنقطع

الفصل الأول المتصل والمنقطع

0. مدخل

العبارات اللواحق مكونات ترد على وجهين: إما أن تكون تابعة للتركيب النواة أو منفصلة عنه.

دُرس هذا الصنف من العبارات في كتب النحو العربي في أبواب متفرقة كأبواب النعت والمستثنى والمعطوف بشقيه المتصل والمنقطع. ما يهمنا هنا هو تبيان إمكان إدراج ما ورد في هذه الأبواب في قضية كبرى واحدة، قضية انعكاس الأفعال الخطائية وعلاقات بعضها ببعض على البنية الصرفية-التركيبية للعبارات اللواحق، خاصة تلك التي ترد منها منقطعة في تراكيب النعت والاستثناء والعطف.

1. النعت

من الأمثلة التي أوردتها كتب النحو العربي في باب النعت المقطوع الأمثلة

التالية:

(1) أ-مررت بالرجل الكرِيم (بجر "الكرِيم")

ب-مررت بالرجل الكرِيمَ (بنصب "الكرِيم")

ج-مررت بالرجل الكرِيمُ (برفع "الكرِيم")

ما يلاحظ، بدءًا، أن النعت " الكرِيم " يأخذ في المثال (1أ) إعرابَ رأس المركب، في حين أنه يخالفه من حيث الإعرابُ في المثالين الآخرين فيأخذ النصب في المثال (1ب) والرفع في المثال (1ج).

تناول النحاة العرب هذا الضرب من التراكيب النعتية على أساس ثنائية تميز بين النعت التابع والنعت المنقطع..

في إطار هذه المعالجة يُعدّ النعت في المثال الأول جزءًا من المركب "الرجل الكريم" تابعا للرأس في إعرابه، في حين يقع خارج حيز هذا المركب في المثالين الثاني والثالث فيأخذ إعرابا مخالفا لإعراب الرأس، إعراب النصب أو إعراب الرفع.

لا إشكال في تعليل التطابق الإعرابي بين النعت التابع ورأس المركب، وإنما الإشكال في تفسير عدم التطابق بين النعت المقطوع والرأس كما هو الشأن في الجملتين (أ ب وأ ج).

لحل هذا الإشكال لجأ النحاة العرب إلى أطروحة الإضمار حيث افترضوا إضمار فعل (من قبيل "أخص") في حالة النصب وضمير مبتدئ ("هو") في حالة الرفع.

في إطار أطروحة الإضمار هذه، تعدّ الجملتان (1ب-ج) ناتجتين عن الجملتين (2أ) و (2ب) عن طريق حذف الفعل وحذف الضمير المبتدئ على التوالي:

(2) أ-مررت بالرجل، أقصد الكريمَ

ب-مررت بالرجل، هو الكرِيمُ

فيما يخص الفعل والضمير المقدّرين، ذهب النحاة العرب إلى أن إظهارهما

جائز حين يقصد بالنعته المقطوع التخصيص أو مجرد الإخبار كما في الجملتين
(2أ-ب)، إلا أنه يتعذر حين يكون القصد المدح أو الذم أو الترحم.

على هذا الأساس تكون الجملتان (3أ-ب) جملتين لاحتين من وجهة نظر

النحاة، في مقابل الجملتين (4أ-ب):

(3) أ- *مررت بالرجل، أخص الكرِيمَ!

ب- *مررت بالرجل، أخص الخبِيثَ!

(4) أ-مررت بالرجل، الكرِيمَ!

ب-مررت بالرجل، الخبِيثَ!

ومثلهما في اللحن الجملتان (5أ-ب) في مقابل الجملتين (6أ-ب):

(5) أ- *مررت بالرجل، هو الكرِيمُ!

ب- *مررت بالرجل، هو الخبِيثُ!

(6) أ-مررت بالرجل، الكرِيمُ!

ب-مررت بالرجل، الخبِيثُ!

أما في نحو الخطاب الوظيفي فإن التراكيب التي من قبيل (1أ-ج) يمكن أن

تقارب كالتالي:

يشكل النعت في التراكيب الممثل لها بالجملة (1أ) جزءاً من

المركب الاسمي، ويأخذ الإعراب المسند إلى الرأس باعتباره فضلة تابعة له. وتعد الجملة بكاملها فعلا خطايا واحدا كما تبين الترسيمة التالية:

(7) (خ 1 (ف خ 1 : [خب (ك) (ط)
ف) : 1 [(ح 1) (إح 1) (إح 2)]
[(ف 1) [(1) (ف خ 1)]
حيث: (ح 1) = محمول؛ (إح 1) = حد إحالي

تتكون العبارتان (1ب) و(1ج) من فعلين خطايين اثنين يستأثر النعت بتحقيق ثانيهما. إلا أن ثمة فرقا بين العبارتين يكمن في أن الفعل الخطابي الثاني تابع للفعل الخطابي الأول في العبارة (1ب)، في حين أنه مستقل عنه مكافئ له في العبارة (أج) حيث يمكن القول إن الفعلين الخطايين في هذه العبارة فعلان خطايان نوويان كلاهما. على هذا الأساس، تكون البنيتان العلاقتان للجملتين (4ب) و(1ج) البنيتين (8أ) و(8ب) على التوالي:

(8) أ- (خ 1 : [(ف خ 1 : [خب (ك) (ط) (ف 1) (ح 1)
[(إح 1) (إح 2)] [(ف 1) [(ف خ 1)] نو
(ف خ 2 : [خب (ك) (ط) (ف 2) : [(ح 2)]
(ف 2) [(ف خ 2)] ع [(خ 1)]
ب- (خ 1 : [(ف خ 1 : [خب (ك) (ط)

ف 1 : [(ح1) (إح1) (2)] [(ف1)]
(ف خ 1) نو
ف خ 2 : [خب (ك) (ط)]
ف 2 : [(ح2)] [(ف2)]
ف خ 2 نو (ف خ 1)

مما يمكن الاحتجاج به لهذا التحليل الأمور التالية:

(أ) يشكل الفعل الخطابي الثاني في الجملة (1ب) فعلا خطابيا تابعا للفعل الخطابي الأول يمكن، لذلك، أن تسند إليه وظيفة علاقية ولتكن وظيفة التخصيص وفقا لتحليل النحاة العرب السابقة الإشارة إليه، في حين أنه في الجملة (1ج) يشكل فعلا خطابيا مستقلا ينضاف إلى الفعل الخطابي الأول ولا يحمل لاستقلاله أية وظيفة علاقية.

ويوضح هذا الفرق العلاقي أن الجملة (1ب) ترادف الجملة (9)، بيد أن الجملة (1ج) ترادف الجملة (10):

(9) مررت بالرجل، الكريم لا البخيل

(10) مررت بالرجل. إنه الرجل الكريم...

(ب) تنغميا، يستغرق الوقف الفاصل بين الفعل الخطابي الثاني والفعل الخطابي الأول في الجملة (1ب) ما لا يستغرقه بينهما في الجملة (1ج). ويرمز إلى الفرق في كم الوقف بمجرد فاصلة في الجملة الأولى وبنقطة تامة في الجملة الثانية.

(ج) أما من حيث الإعراب، فإن حالي النصب والرفع اللتين تأخذهما الصفة "الكريم" فإنهما تعدّان، في هذه المقاربة، تحقيقين صرفيين لتابعيّة الفعل الخطابي الثاني في الجملة (1ب) واستقلاله (أو نوويته) في الجملة (1ج).

يدعم هذا التأويل لإسناد الإعراب أن النصب حسب القاعدة العامة، تأخذه المكونات الفضلات في الجملة كالمفعولات، في حين أن الرفع خصيصة من خصائص المكونات النووية (أو "العُمد" في اصطلاح النحاة العرب).

يستخلص من عرضنا للمعالجة النحوية القديمة والتناول الوظيفي الحديث للتراكيب التي من قبيل (1ب) و(1ج) أن المعالجة الأولى لا تتعد كثيرا عن التناول الثاني، إذ يلتقيان في أطروحة أن هذه التراكيب تتضمن شقين اثنين منفصل ثانيهما عن أولهما، حيث يشكلا ن خطابين قائمي الذات. على أساس هذا التآلف، يُصبح من المتاح صهر المعالجة القديمة والتناول الحديث في مقاربة موحدة يمكن أن نرسم ملاحظتها الكبرى على الشكل التالي:

(1) تؤول تراكيب "النعته المقطوع" إلى بنية علاقية تحتية تتضمن

فعلين خطابين اثنين؛

(2) يرمز إلى الفصل بين الفعلين الخطابين صرفيا بالإعراب

المخالف وتنغيميا بالوقف؛

(3) قد يردُّ الفعل الخطابي الثاني تابعا للفعل الخطابي الأول

مخصصا إياه، وقد يردُّ مستقلا عنه فيكون الفعلان الخطابيان نوويين يتيط بينهما علاقة تكافؤ.

(4) طبقا للعلاقة القائمة بين الفعلين الخطابين، يسند النصب

إلى النعت المقطوع في سياق التابعة، والرفع في سياق التكافؤ.

لهذه المقاربة المندمجة عدد من المزايا يمكن إجمالها في ما يلي:

أولاً، يتيح رد "الانقطاع" إلى توالي فعلين خطابين دون تقدير أي عنصر مضمّر رصد ما يمكن أن يحمله المكون المقطوع من أفعال خطابية أخرى مثل المدح والذم والترحم كما يذكر النحاة العرب؛

ثانياً، يمكن إرجاع الخصائص الصرفية والتنغيمية للعبارات المعنية بالأمر إلى علاقتي التكافؤ والتابعة بين الفعلين الخطابين المتواردين من الاستغناء عن اللجوء إلى تقدير مضمّر (فعل أو ضمير) مما يكفل للمقاربة إحراز "الكفاية النفسية" كما هو معلوم؛

ثالثاً، بفضل إرجاع إسناد الإعراب إلى علاقة الفعل الخطابي الثاني بالفعل الخطابي الأول، يمكن الخروج بالتعميم التالي:

(11) "يسند إعراب:

(أ) النصب إلى الفضلة

و

(ب) الرفع إلى النواة
سواء أتعلق الأمر بفعل خطابي كامل أم
بعنصر من عناصره (مفعولات، فاعل،
خبر...) "

رابعاً، إن أهم مزايا هذه المقاربة شموليتها وإمكان تعميمها على فئات
أخرى من التراكيب كما سنرى في مباحث لاحقة، حيث سيتبين أننا أمام قضية
كبيرة واحدة وإن تعددت أشكال تجلياتها.

2. المستثنى

من أمثلة الاستثناء المتداولة تقليداً في كتب النحو العربي التراكيب التالية:

(12) أ- ما قام إلا زيد.

ب- ما ضربت إلا زيدا.

ج- ما مررت إلا بزيدا.

(13) أ- ما قام أحد، إلا زيداً.

ب- ما قام أحد، إلا زيد.

(14) أ- قام القوم، إلا زيداً.

ب-؟ قام القوم، إلا زيد.

(15) أ- قام القوم، إلا حماراً.

ب-؟ قام القوم، إلا حمار.

يصنف النحاة العرب تراكيب الاستثناء استناداً إلى ثلاثة معايير: أولاً، وجود المستثنى منه أو عدم وجوده و ثانياً، الوجود والنفى و ثالثاً، الاتصال في مقابل الانقطاع.

بالنظر إلى المعيار الأول، يميزون بين الاستثناء التام، وهو ما نجد في التراكيب (13) و(14) و(15)، والاستثناء المفترغ الحاصل في التراكيب (12أ-ج)، ويميزون، طبقاً للمعيار الثاني، بين الاستثناء الموجب الممثل له بالتراكيب (14) و(15) والاستثناء المنفي كما هو الشأن في التراكيب (12) و(13). أما المعيار الثالث فيقوم فارقاً بين التراكيب (12) و(13) و(14) من جهة والتركيبين (15أ-ب) من جهة ثانية.

المسألة المركزية التي يعالجها النحاة العرب في باب الاستثناء عموماً هي إعراب العنصر المستثنى والعامل الذي يسند إليه إعرابه.

(1) إذا فرغ الاستثناء، أخذ المستثنى إعرابه بما يقتضيه العامل فيه كما لو لم تذكر الأداة "إلا". على هذا الأساس لا فرق بين البنية العاملة في الجمل

(12 أ-ج) وبينها في الجمل (16 أ-ج):

(16) أ- قام زيد

ب- ضربت زيداً

ج- مررت بزيد

إذا لم يفرغ الاستثناء وذكر المستثنى منه نُظِر في سياق الاستثناء: فإذا كان موجبا تعين نصب المستثنى، وإذا كان منفيا أو شبه منفي (كسياق الاستفهام واردة للإنكار) فإنه يجوز نصب المستثنى كما يجوز اتباعه للمستثنى منه على البدلية.

مثال تعين النصب التركيبيان (14 أ-ب) حيث يستقل المستثنى إعرابيا عن المستثنى منه، ومثال جواز النصب والاتباع على البدلية الجملتان (13 أ-ب).

أما إذا كان الاستثناء منقطعا (أي من غير جنس المستثنى منه) تعين نصب المستثنى منه تأشيراً إلى انقطاعه كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (15 أ-ب).

(2) اختلفت آراء النحاة العرب في العنصر الناصب للمستثنى في التراكيب المتضمنة للأداة "إلا"، فلخصت في ثلاثة آراء:

(أ) ينتصب المستثنى في سياق الإيجاب، متصلاً كان أم منقطعا، بالأداة "إلا" ذاتها؛

(ب) الناصب للمستثنى ما قبله بواسطة الأداة "إلا" باعتبارها ناقلة لعمل ما قبلها؛

(ج) الناصب للمستثنى حين لا إتباع هو فعل الاستثناء مضمراً فتكون الجملة (14 أ) مثلاً، في هذا المنظور، ناتجة عن حذف الفعل "أستثنى" من الجملة (17):

(17) قام القوم، استثنى زيدا

ويذكر النحاة العرب ورود الاستثناء بغير الأداة "إلا" كأن يستثنى بـ "غير" و"سوى"، و"ما عدا" و"ما خلا" و"حاشا" كما هو الشأن في الأمثلة التالية:

(18) أ- (ما) قام القوم غير زيد

ب- (ما) قام القوم، (ما) عدا زيداً

ج- (ما) قام القوم، (ما) خلا زيداً

د- (ما) قام القوم، حاشا زيدٍ

هـ- (ما) قام القوم، سوى زيدٍ

عن معالجة النحاة العرب لتراكيب الاستثناء لدينا ملاحظات نرجو أن

تكون معقولة نبديها كالتالي:

أولاً. يميز النحاة بين التراكيب التي من قبيل (12) والتراكيب التي من قبيل (13) على أساس أن الاستثناء في الأولى استثناء مفرغ، وفي الثانية استثناء تام.

إن هذا التمييز، على وروده، غير كاف للفصل بين الفئتين من التراكيب ورصد خصائص كل منهما..

تختلف الفئتان، في الواقع، من وجهين أساسيين اثنين: أولهما أن "إلا" تشكل، في الفئة الأولى، مع النافي أداة واحدة، وإن تقطعت تفيد معنى آخر غير الاستثناء وهو الحصر.. دليل هذه الوحدة إمكان تعاقب " ما...إلا" مع الأداة المفردة "إنما".

(19) أ-إنما قام زيد.

ب-إنما ضربت زيدا.

ج-إنما مررت بزيدا.

ثاني وجهي الاختلاف أن المكون الذي يلي "إِلا" في الجمل (12 أ-ج) مكون من مكونات الجملة، في حين أنه مجرد مكون خارجي في الجمل الأخرى. هذا الفرق يسوّغ جواز حذف المكون المعني بالأمر في هذه الجمل وامتناعه في تلك:

(20) أ- ما قام القوم

ب- * ما قام

من وجهي الاختلاف هذين يمكن أن نستنتج أن الاستثناء لا يأخذ مفهومه الحقيقي إلا في الجمل (13) و(14) و(15).

ثانياً، يأخذ مفهوم "الانقطاع" في باب الاستثناء عند النحاة العرب معنى عدم التلاؤم الدلالي بين المستثنى والمستثنى منه، كما هو الشأن في الجملتين (15أ-ب). ورأينا، بهذا الصدد، أن كلتا الجملتين مقبولتان إذا هما أوّلتا على الاستعارة، ولاحتتان إذا هما أوّلتا على الحقيقة سواء أنصب المستثنى أم رُفع. فلا يُؤمّن اللحن حتى لو خالف المستثنى المستثنى منه من حيث الإعراب.

ثالثاً، يجيز النحاة العرب النصب والرفع (على الإتيان) في سياق النفي (13أ-ب)، ويمنعون الرفع في سياق الإيجاب (14 ب).

ولا نرى في الواقع فرقا مقنعا بين الجملة (13ب) والجملة (14ب)، فإذا صحت الأولى صحت الثانية. ناتج ذلك أن المستثنى الوارد بعد تمام كلام يمكن أن يأخذ النصب كما يمكن أن يأخذ الرفع سواء أكان ما قبله موجبا أم منفيا.

لندكر أننا أتهمنا المبحث السابق بافتراض أن المقاربة النحوية-الوظيفية التي اقترحناها للنعت المقطوع يمكن أن تعتمد، بعد تكييفها، في وصف وتفسير خصائص تراكيب مماثلة أخرى.

ولنر الآن كيف يمكن أن نعالج تراكيب الاستثناء في إطار هذه المقاربة:

(1) نُخرج التراكيب التي مثلنا لها بالجملة (12 أ-ج) من باب

الاستثناء وتعالج في موضع آخر على الشكل التالي:

(أ) العبارة في هذه التراكيب جملة واحدة تحقق فعلا خطايا

واحدة؛

(ب) تشكل "إلا" مع النافي أداة حصر متقطعة واحدة؛

(ج) يقع المكون الذي يلي " إلا" موقع مكون من المكونات

الداخلية حامل لوظيفة دلالية و/أو وظيفة تركيبية.

(د) تسند إلى هذا المكون الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة،

وبالتحديد بؤرة الحصر على أساس أن (12 أ-ج) أجوبة تصحيحية للحمل

(21 أ-ج):

(21) أ-قام بكر

ب-ضربتَ بكرةً

ج-مررتَ بكرةً

من هذا المنظور، تكون البنية العلاقية التحتية المبسطة للجمل (12 أ-ج)

هي البنية:

(22) 1خ : [ف خ 1] [حب (ك) (ط)

[ف 1 : [ح 1] [ح 1] (إح 2) بؤحص]

((ف 1)) [(ف خ 1)] [(خ 1)]

حيث بؤحص = بؤرة حصر

(2) أما التراكيب (13) و(14) و(15) التي نعدّها تراكيب

استثناء حقيقية، فيمكن أن تقارب كالتالي:

(أ) تشكل العبارة في هذه التراكيب، على عكس ما هو الشأن

في التراكيب (12)، جملتين اثنتين تحققان فعلين خطابين اثنين.

(ب) العلاقة بين الفعل الخطابي الثاني والفعل الخطابي الأول

علاقة تابعة في التراكيب (13) و(14) و(15) وعلاقة تكافؤ في مقابلاتها

(13ب) و(14ب) و(15ب) كما يتبين من الترسيمتين (23أ) و(23ب)

على التوالي:

(23) أ-1خ : [ف خ 1] [حب (ك) (ط)

[ف 1 : [ح 1] [ح 1] (إح 1)] [(ف 1)] [(ف خ 1)] نو

[ف خ 2 : [حب (ك) (ط)

ف2 : [إح2] [ف2] ((ف خ2)) ع [خ1] ((ب-خ1 : [ف خ1 : [خب ك] (ط)

ف1 : [ح1] [إح1] [ف1] ((ف خ1)) نو
ف خ2 : [إح2] [ف2] ((ف خ2)) نو [خ1] ((

ج) تتحقق علاقتنا التابعة والتكافؤ في مستوى البنية السطحية
بواسطة التنغيم والإعراب معا.

يستغرق الوقف حين تكون العلاقة علاقة تابعة (13أ) و (14أ)
و(15أ) أقل ما يستغرقه حين يتكافأ الفعلان الخطابيان (13ب) و(14ب)
و(15ب)).

ويأخذ الفعل الخطابي الثاني حالة النصب حين يكون تابعا كما هو الشأن
في العبارات (13أ) و(14أ) و(15أ) وحالة الرفع حين يتكافأ والفعل الخطابي
الأول كما في العبارات (13ب) و(14ب) و(15ب).

د) يتحقق إعراب الفعل الخطابي الثاني على الاسم المستثنى
نصباً كان أم رفعاً، حين يقع الاستثناء بالأداة " إلا". أما حين يقع الاستثناء بأداة
أخرى مثل " غير" فإن الإعراب يتحقق عليها باعتبارها رأساً للمركب الاسمي.

ملحوظة

من الروائر التي يمكن أن تُعتمد في الاستدلال على الفرق في العلاقة بين
الفعلين الخطابين، علاقة التابعة أو التكافؤ، الروائر التالية:

أولاً، المقصود في التراكيب التي يقع فيها المستثنى منصوباً (13أ و 14أ و 15أ) هو الاستثناء ذاته. فالعبارة (13 أ)، مثلاً، سياقها الطبيعي هو أن ترد جواباً للسؤال (24):

(24) هل قام القوم كلهم؟

في حين أن سياق استعمال العبارة (13 ب) الطبيعي هو أن يجاب بها عن سؤال منصبّ لا على الكم كما في العبارة (13 أ)، بل على الحمل نفسه:

(25) هل قام القوم؟

ثانياً، تتحمل العبارات الوارد فيها المستثنى مرفوعاً تعقيب الاستئناف في حين يعسر أن تتحمل هذا الضرب من التعقيب العبارات التي ينصب فيها المستثنى. قارن:

(26) أ- قام القوم، إلا زيد فإنه لم يقم

ب-؟ قام القوم إلا زيداً، فإنه لم يقم

(27) أ- ما قام القوم، إلا زيد فإنه قد قام

ب-؟ ما قام القوم، إلا زيدا فإنه قد قام

ثالثاً، أجمع النحاة على جواز تقديم المستثنى المنصوب، وأوردوا لذلك أمثلة من قبيل (28 أ-ب):

(28) أ- إلا زيداً قام القوم

ب- قام إلا زيداً القوم

إلا أنهم اختلفوا في جواز تقديم المستثنى المرفوع. ورأينا أن التراكيب التي من قبيل (29أ-ب) مشكوك في سلامتها إن لم تكن لاحنة:

(29) أ-؟ قام إلا زيد القوم

ب-؟ إلا زيد قام القوم

والضابط هنا هو قيد التركيب المنطقي للفاعلين الخطابيين، إذ لا ضير في أن يسبق الفعل الخطابي الثاني الفعل الخطابي الأول، أو أن يتخلله في حالة التبعية، في حين يتحتم أن يتلوه في حالة التكافؤ باعتباره استدراكا استثنافيا عليه.

أهم ما نريد لفت النظر إليه، في نهاية هذا البحث، هو أن مسألتي "النعته المقطوع" و"الاستثناء" اللتين وردتا في بابين مختلفين في كتب النحو العربي باعتبارهما مسألتين متباينتين أمكن ردهما إلى قضية واحدة تعالج في إطار مقارنة موحدة تجمع بين آراء النحاة العرب ومقترحات نحو الخطاب الوظيفي على أساس الأطروحات الكبرى الآتية:

(أ) يشكل كلا النعت المقطوع والاسم المستثنى فعلا خطابيا قائم الذات

في إطار عبارة تحقق فعلين خطابين اثنين؛

(ب) قد تقوم بين هذين الفعلين الخطابين علاقة تابعة، وقد تقوم بينهما

علاقة تكافؤ حيث يشكلان معا فعلين خطابين نوويين مستقل ثانيهما عن

أولهما؛

(ج) يتحقق الفصل بين الفعلين الخطابين ونوع العلاقة القائمة بينهما

عن طريق التنعيم، حيث يختلف كم الوقف في حالة التكافؤ عنه في حالة التبعية،

كما يتحقق ذلك صرفا عن طريق الإعراب فيُسند النصب للفعل الخطابي الثاني إن كان تابعا والرفع إن كان نوويا مكافئا للفعل الخطابي الأول.

3. المعطوف

عُني النحاة العرب بظاهرة العطف وأفردوا لها بابا كاملا حصروا فيه أدوات العطف وفصلوا القول في معاني هذه الأدوات وفي أحكام العنصر المعطوف من حيث طبيعته وخصائصه.

وعالج البلاغيون العرب مواطن الوصل في مقابل مواطن الفصل معتنين على الخصوص بالضوابط التي يخضع لها عطف الجمل من حيث دلالتها ونمطها. وتناول الوظيفيون المحدثون (ديك) (1997 ب) تراكيب العطف مع اهتمام خاص بما سمي "قيد التناظر" (المتوكل) (1986) و(2007)، السيدي (2007) التي يحكمها.

لن نعرض للعطف في الدراسات العربية القديمة ولا في الدراسات الوظيفية الحديثة، لأن ما يهمننا هنا بالدرجة الأولى هو ما يخص تراكيب عطفية تشكل استثناء لقيد التناظر والتي تجد رصدها وتفسيرها الملائمين الكافيين في إطار مقارنة تعتمد مفهوم الفعل الخطابي ومفهومي التكافؤ والتابعة اللذين يحكمان العلاقات الممكن قيامها داخل هذا الضرب من التراكيب.

1.3. المعطوف المتصل

عنصران أساسيان في تعريف النحاة العرب لعطف النسق (في مقابل عطف البيان): أولا، توسط أحد حروف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه،

وثانياً، "تشريك" الأول مع الثاني من حيث لفظه أو من حيث لفظه وحكمه، حيث يُعطف بين اسمين أو فعلين أو جملتين كاملتين.

ويركز البلاغيون العرب، حين يتعلق الأمر بالجمل، على التشريك في المعنى أو ما يسميه السكاكي في (المفتاح): "الاتحاد" بين المتعاطفين على أساس وجود "جامع عقلي أو وهمي أو خيالي". والتشريك في المعنى عند البلاغيين مستويان: تشريك في الفحوى القضوي أو توحد النسبة في مصطلح الجرجاني (دلائل الإعجاز)، وتشريك في النمط الجملي حيث يُعطف الخبر على الخبر والإنشاء على الإنشاء.

في نفس الاتجاه وضعنا ما أسميناه "قيد التناظر" (المتوكل (1986)) واقترحنا له الصياغة العامة التالية:

(30) قيد التناظر

" يُعطف بين المتناظرات "

يشمل القيد (30) في صياغته العامة جميع مستويات التناظر: التناظر في المقولة، والتناظر في الوظيفة، والتناظر في الفحوى القضوي، والتناظر في القوة الإنجازية.

(1) من حيث المقولة، يسوغ عطف مركب اسمي على مركب اسمي ومحمول على محمول وجملة على جملة كما هو الشأن في العبارات (31) و(32) و(33) على التوالي:

(31) زارني أصدقائي وزملائي

(32) خالد فيلسوف وشاعر

(33) أ- سافر خالد ومكثت هند بالبيت

ب- أنجحت هند أم رسبت؟

ج- ليرحل خالد وتقدم هنداً

(2) من حيث الوظيفة، يعطف بين مركبين أو بين جملتين حين يحمل

المعطوف والمعطوف عليه نفس الوظيفة الدلالية والتركيبية والتداولية:

(34) أ- قابلت خالداً (متقبل، مفعول، بؤرة جديد)

وهنداً (متقبل، مفعول، بؤرة جديد)

ب- أظن أن خالداً سيفوز (متقبل، مفعول، بؤرة جديد)

وأن هنداً سترسب (متقبل، مفعول، بؤرة جديد)

(3) ومن حيث الفحوى القضيوي، يُعطف بين جملتين حاملتين لقضيتين

تصبّان في حقل دلالي واحد:

(35) أ- نجح الطلاب المجتهدون وتفوق أحسن الطلاب

ب- نجح الطلاب المجتهدون ورسب الطلاب المتهاونون

(4) أما من حيث القوة الإنجازية فيعطف بين جملتين خبريتين أو جملتين

استفهاميتين أو جملتين أمريتين كما هو الشأن في الجمل (33 أ-ج) مثلاً.

2.3. المعطوف المنقطع

إن احترام قيد التناظر (30) هو ما يحكم قاعدة العطف التي يمكن صوغها مبسطة على النحو التالي:

(36) قاعدة العطف

$$\alpha \leftarrow \alpha \quad \& \quad \alpha \text{ ن}$$

حيث: $\alpha =$ م س، محمول، قضية، جملة

$\&$ = أداة عطف

إلا أن ثمة تراكيب ترد غير خاضعة للقيد (30)، يمكن تصنيفها فئات ثلاثاً: تراكيب مشكوك في مقبوليتها وتراكيب لاحنة وتراكيب تكتسب سلامتها من تأويلها على أساس أن العنصر المعطوف عنصر منقطع عما قبله.

من أمثلة الفئة الأولى من التراكيب العطفية:

(37) أريد شايًا وألاً تضع فيه سكرًا

من الواضح أن العبارة (37) تخرق قيد التناظر من حيث التباين المقولي بين المتعاطفين، إذ المعطوف جملة، في حين أن المعطوف عليه مركب اسمي.

وقد أشير في كتب النحو العربي إلى هذا الضرب من التراكيب التي لا يطابق فيها المعطوف المعطوف عليه مقولياً مجيزين إياها.

ومثلوا لها بالبيت الشعري التالي حيث عُطِف اسم فاعل على فعل:

(38) فألفيته يوماً بيد عدوه

ومُجْرٍ عطاءً يستحق المعابرا

يقول الجرجاني (دلائل الإعجاز) في معرض حديثه عن وجوب التناسب
القضوي في عطف الجمل:

" لا نقول:

(39) زيد قائم وعمرو قاعد

حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين أو الشريكين...
فلو قلت:

(40) خرجت اليوم من داري

ثم قلت:

(41) وأحسن الذي يقول بين كذا

قلت ما يُضحك منه... واعلم أنه يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى
الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن
الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول. فلو قلت:

(42) *زيد طويل القامة وعمرو شاعر

كان خُلُفاً".

ينضاف إلى هذه الأمثلة المثال الذي يورده السكاكي (مفتاح العلوم) في

نفس الباب:

(43)* تنصر الروم وظهر في عين الذباب جحوظ

حيث لا جامع بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها.

يؤلف بين هذه الأمثلة جميعا أنها نماذج لتراكيب لاحنة ؛ يكمن لحنها في

حرقها للقييد (30) في مستوى عدم التناظر القضوي.

(3) أما التراكيب التي يمكن تأويلها على أساس انقطاع العطف

والتي تفلت بذلك من الخضوع للقييد (30) فيمكن تصنيفها، من حيث مكن

الانقطاع، ثلاثة أصناف: تراكيب يرد فيها المعطوف مخالفا للمعطوف عليه من

حيث الوظيفة وتراكيب يخالف فيها المعطوف المعطوف عليه من حيث الإعراب

وتراكيب يتباين فيها المتعاطفان من حيث القوة الإنجازية.

(أ) يتحقق في العبارات التي من قبيل (44 أ-ب) تناظر

الوظيفة الدلالية في حين ينعدم هذا التناظر في العبارات التي من قبيل (45

حيث عُطف بين مركب اسمي حامل للوظيفة الدلالية "الزمان" على مركب اسمي

حامل للوظيفة الدلالية "المكان":

(44) أ- شربت الشاي في البيت وفي المقهى

ب- شربت الشاي في الصباح وفي المساء

(45)* شربت الشاي في البيت وفي المساء

(ب) يشير ابن هشام (المغني) إلى أن النحاة يجيزون ورود المعطوف بالأداة

"بل" في سياق النفي مطابقا للمعطوف من حيث إعرابه، كما يجيزون وروده مخالفا

له، مع اختلاف في المعنى. حسب رأي هؤلاء النحاة، تصح العبارة (46ب) صحة العبارة (46أ):

(46) أ- ما خالد فيلسوفا بل شاعراً

ب- ما خالد فيلسوفا بل شاعرٌ

يشكل المعطوف في العبارة الأولى مع المعطوف عليه مكوناً عطفياً واحداً ينصب النفي على عنصره معاً، في حين أنه يشكل مكوناً قائم الذات منقطعاً عن المعطوف عليه واقعاً خارج حيز النفي وحاملاً لحالة إعرابية تخصه لا يسندها العامل في المعطوف عليه.

(ج) الأصل عند النحاة والبلاغيين العرب أن يُعطف بين الجمل المنتمية إلى نفس النمط، حيث يعطف الإنشاء على الإنشاء، ويعطف الخبر على الخبر. إلا أنهم أشاروا إلى حالة يُعدل فيها عن الأصل فيعطف الإنشاء على الخبر والخبر على الإنشاء. ومن الأمثلة التي أوردوها في هذا الباب الآية الكريمة (ابن هشام (المغني)):

(47) "هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي

الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء"

شاهد النحاة في الآية أن الأداة العاطفة "أم" وردت أولاً عاطفة استفهاماً على استفهام، وثانياً عاطفة خبراً على استفهامين. على هذا الأساس، ميزوا بين "أم" المتصلة التي تعطف استفهاماً على استفهام و "أم" المنقطعة التي تعطف خبراً على استفهام فتفيد آنذاك "الإضراب كما تفيد "بل". في تحليل النحاة هذا تكون

الآية الكريمة بالمعنى التالي:

(48) "هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي

الظلمات والنور؟ بل جعلوا لله شركاء"

ليس الانقطاع النمطي (أو الإنجازي) مقصوداً في الواقع على الأداة " أم"، بل يمكن أن يرد مع أدوات عاطفة أخرى كالأداة " الواو" كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي:

(49) أ- ليرحل خالد فتقدم هند ويقفل الباب

ب- ليرحل خالد فتقدم هند ويقفل الباب

فالشق "يقفل الباب" في الجملة الأولى معطوف على الشق " فتقدم هند"، يناظره من حيث إعراب الفعل (النصب)، في حين أنه مقطوع عنه في الجملة الثانية، يأخذ الفعل فيه لسبب انقطاعه إعراباً مخالفاً (الرفع).

إن الانقطاع الإنجازي يؤاسر الانقطاعين الوظيفي والإعرابي من حيث إن أنواع الانقطاع الثلاثة تؤول إلى قضية واحدة يمكن أن تقارب من منظور نحو الخطاب الوظيفي كما يتبين من المبحث الموالي.

3.3. المعطوف فعلا خطابيا

يمكن أن يتم العطف، بوجه عام، بين فحويين قضيويين أو بين فعلين خطاييين ويكون العطف في الحالتين بين عنصرين متكافئين أو بين عنصر تابع وعنصر نووي كما يمكن أن تنتقل العلاقة بين العنصرين من التابعية إلى التكافؤ في نفس الخطاب.

1.3.3. المعطوف المتكافئ

نكون أمام عطف فحوى قضوي على فحوى قضوي آخر داخل نفس الفعل الخطابي حين يتعلق الأمر بالتراكيب التي من قبيل (50أ-ج):

(50) أ-أعادت هند إلى البيت أم ظلت في المكتب؟

ب-أعادت هند إلى البيت أم لم تعد؟

ج-أعادت هند إلى البيت أم لا؟

في العبارات (50 أ-ج) يقوم العطف بين فحويين قضويين داخل نفس الفعل الخطابي سواء أكان الفحوى القضوي المعطوف جملة (50 أ-ب) أو ما ينوب عن الجملة (50 ج).

البنيات العلاقية التحتية لهذه الجمل الثلاث هي البنيات (51 أ-ج):

(51) أ- 1خ : [(ف خ 1 : سه ك) ط]

ف 1 : [(ح 1) (إ ح 1) (إ ح 2)] [ف 1] نو

ف 2 : [(ح 2) (إ ح 1) (إ ح 2)] [ف 2] نو

(ف خ 1) [(ف خ 1)]

ب- 1خ : [(ف خ 1 : سه ك) ط]

ف 1 : [(ح 1) (إ ح 1) (إ ح 2)] [ف 1] نو

(نف ي ف 2 : [(ح 1) (إ ح 1)] [ف 2] نو

(ف خ 1) [(ف خ 1)]

ج- (خ 1 : [(ف خ 1 : [سه (ك) (ط)
ف 1 : [(ح 1) (إح 2) [(ف 1)] نو
نفي ف 1 : [(ف 2) [(ف خ 1)] [(خ 1)]

حيث سه = استفهام

أما العطف بين فعلين خطاييين تامين عطف تكافؤ فنجده في التركيب
التي من قبيل (52 أ-ب):

(52) أ-هل عادت هند إلى البيت أم هل ظلت في المكتب؟
ب-هل لديكم شاي وأعطني الصحيفة من فضلك

ويقوم عطف التكافؤ بين فعلين خطاييين متماثلين من حيث القوة
الإجازية كما هو الشأن في الجملة (52أ) حيث عطف استفهام على استفهام،
كما يمكن أن يقوم بين فعلين خطاييين متبايني القوة الإجازية وهو الحاصل في
الجملة (52 ب)، حيث عطف التماس على استفهام.

يتضح الأمر من البنيتين العلاقتين التحتيتين العامتين (53 أ-ب):

(53) أ-خ 1 : [(ف خ 1 :
[سه (ك) (ط) (ف 1)])

ف خ 1) نو

ف خ 2 : [سه (ك) (ط)

(ف 2) [(ف خ 2)] نو [(خ 1)

ب- (خ1) : [(ف خ1) : [سه (ك) (ط)
(ف1) [(ف خ1) نو
(ف خ2) : [مس (ك) (ط)
(ف2) [(ف خ2) نو [(خ1)
حيث مس = التماس.

ينطبق نفس التحليل على التراكيب العطفية المتضمنة للانقطاع الوظيفي
أو للانقطاع الإعرابي.

دعنا نبين ذلك بشيء من التفصيل ارتكازا على المثالين (45) و(46) المعاد سوقهما هنا للتذكير:

(45) شربت الشاي في البيت وفي المساء.

(46) ما خالد فيلسوفا بل شاعر

للجملة (45) قراءتان اثنتان يتوقف عليهما لحنها أو سلامتها. في القراءة الأولى تفهم العبارة (45) على أن العطف فيها قائم بين مركبين اسميين حاملين لوظيفتين دلالتين مختلفتين داخل جملة واحدة تحقق فعلا خطابيا واحدا.

حسب هذه القراءة، لا جدال في أن الجملة لاحنة، إذ إنها تحرق قيد التناظر الوظيفي في مقابل الجملتين (44 أ-ب) اللتين تخضعان له.

أما حسب القراءة الثانية، فإن الجملة (45) تكتسب خصائص غير التي لها في القراءة الأولى:

أولاً، يشكّل العنصر المعطوف فعلاً خطابياً قائم الذات يتكافؤ
والفعل الخطابي المتحقق فيما قبله؛

ثانياً، يفصل بين المعطوف وما قبله وقف يجعل منه وحدة
تنغيمية مستقلة؛

ثالثاً، يحمل المركب الاسمي المعطوف نبراً يحقق تبئيره تبئيرَ مقابله
باعتبار أن الجملة (45) ترادف الجملة (54):

(54) شربت الشاي في البيت وفي المساء على غير العادة

في قراءتها الثانية هذه، تكون الجملة (45) عبارة سليمة تامة السلامة
رغم موسوميته اـ .

بناءً على هذا التحليل، تكون البنيتان العلاقتان التحتيتان للجملة (45)
في قراءتها الأولى والثانية البنيتين التاليتين:

(55) أ- 1 : [(ف خ 1 : [(ك) (ط)

(ف 1 : [(ح 1) (ح 1) (ح 2) (ح 3) (ح 4)] (ف 1)

(ف خ 1) (نو] (خ 1)

ب- 1 : [(ف خ 1 : [(ك) (ط)

(ف 1 : [(ح 1) (ح 1) (ح 2) (ح 3)] (ف 1)

(ف خ 1) (نو]

(ف خ 2 : [(ك) (ط) (ف 1 :

[(إح 4) بؤ (ف 1)] [(ف خ 2) نو] [(خ 1)]

يصدق نفس ما قلناه عن بنية الجملة (45) على بنية الجملة (46) مع فارق أن الانقطاع في هذه الجملة انقطاع إعراب. فالمحمول "شاعر" هنا منقطع عما قبله، يتحقق انقطاعه في الوقف التنغمي أولاً وفي أخذه إعراباً غير إعراب المعطوف عليه ("فيلسوفاً") ثانياً. مفاد هذا أن المعطوف بالأداة الإضرابية "بل" في هذه الجملة يشكل فعلاً خطايا ثانياً يتعالق مع الفعل الخطابي الأول تعالق تكافؤ كما يتبين من المقارنة بين البنيتين العلاقتين (56) و(56ب) اللتين تخلفان الجملتين (46أ) و(46ب) على التوالي:

(56) أ- [(ف خ 1) : [(ف خ 1) : [(ك) (ط)]

ف 1 : [(ح 1) (ح 2) (إح 1)] [(ف 1)] [(ف خ 1)] [(خ 1)]

ب- [(ف خ 1) : [(ف خ 1) : [(ك) (ط)]

ف 1 : [(ح 1) (إح 1)] [(ف 1)] [(ف خ 1)] نو

ف 2 : [(ك) (ط)]

ف 2 : [(ح 2)] [(ف 2)] [(ف خ 2)] نو [(خ 1)]

لن يفوتنا هنا أن نشير إلى تراكيب تتضمن انقطاعاً إعرابياً من صنف

آخر. من أمثلة ذلك ما أورده النحاة العرب في باب عطف اسمي "إن":

(57) أ- إن زيداً قائم وعمراً

ب- إن زيداً قائم وعمرو

رأي النحاة في هذه التراكيب يتلخص في أن العطف على اسم "إن" يجوز أن يكون على اللفظ فينصب الاسم المعطوف (57أ) كما يجوز أن يكون على المحل فيرفع الاسم المعطوف (57ب) باعتبار أن الاسم المعطوف عليه مرفوع لولا دخول "إن" عليه.

لن نعترض على هذا التحليل إذ إن له ما يبرره داخل منطق النحو العربي. إلا أنه من الممكن كذلك أن نقترح تعليل إعراب الرفع في الجملة (57ب) بكون الاسم المعطوف منقطعا عما قبله، إذ يشكل فعلا خطايا ثانيا يقوم من الفعل الخطابي الأول مقام المتكافئ.

حسب هذا الاقتراح تكون البنيتان العلاقتان التحتيتان للجملتين (57أ) و(57ب) البنيتين التاليتين:

(58) أ- 1خ : [ف خ 1 :] خب (ك) (ط)

ف 1 : [ح 1] (إح 1) (إح 2) [ف 1]]

ف خ 1 ((نو [خ 1))

ب- 1خ : [ف خ 1 :] خب (ك) (ط)

ف 1 : [ح 1] (إح 1) [ف 1] ((ف خ 1)) نو

ف خ 2 : [خب (ك) (ط)

ف 2 : [إح 2] [ف 2] ((

ف 2)) [ف خ 2)) نو [خ 1))

2.3.3. المعطوف التابع

يُميز النحاة العرب، كما هو معلوم، بين فاء ين عاطفتين: فاء ترد للعطف مع إفادة الترتيب الفوري، وفاء ترد للعطف وتفيد معه معنى "السببية". من أمثلة العطف بالفاء الأولى الجملة (59) التي لا علاقة للمعطوف فيها بالمعطوف عليه سوى علاقة الترتيب على الفور:

(59) سيذهب خالد فتعودُ هند (برفع الفعل)

ومن أمثلة فاء العطف الثانية الجملة (60):

(60) سيذهب خالد فتعودُ هند (بنصب الفعل)

في هذه الجملة، بخلاف مقابلتها، يشكل المعطوف فحوى قضيوا تابعا للمعطوف عليه من حيث إن الواقعة التي يدل عليها محموله ("تعود") نتيجة للواقعة الدال عليها محمول المعطوف عليه ("سيذهب").

نفس علاقة التابعية القائمة في الجملة (60) بين فحويين قضيويين يمكن أن تقوم بين فعلين خطاييين تامين وذلك ما نجد في الجملة (61) مثلا:

(61) ليذهب خالد فتعودُ هند (بنصب الفعل)

تم العطف بالفاء في الجملة (61) بين فعلين خطاييين اثنين حاملين لقوتين إنحازيتين مختلفتين هما الأمر والخبر على التوالي على أساس أن الفعل الخطابي المعطوف تابع تابعه النتيجة للسبب للفعل الخطابي المعطوف عليه.

تبيان ذلك في البنية العلاقية التحتية المختزلة (62):

(62) (خ1 : [ف خ1 : [أمر (ك) (ط)
(ف1) [(ف خ1) نو
(ف خ2 : [خب (ك) (ط)
(ف2) [(ف خ2) ع نتيجة [(خ1)

3.3.3. النقل العلاقي: من التابعة إلى التكافؤ

من المعلوم أن النحاة قسموا الواو المفردة إلى عدة أقسام ضمنها ما أسموه
"واو الاستئناف". يقول ابن هشام (المغني، الجزء الثاني، ص. 359):

"واو الاستئناف نحو (لنبين لكم ونقرُّ في الأرحام ما نشاء)، ونحو: "لا
تأكل السمك وتشرب اللبن" فيمن رفع، ونحو: (من يضلل الله فلا هادي له
ونذُرهم) فيمن رفع أيضا ونحو: (واتقوا الله ويُعلمكم الله)، إذ لو كانت واو العطف
لانتصب (نقر) ولانتصب أو انجزم "تشرب"، وجزم (يذر) كما قرأ الآخرون وللزم
عطف الخبر على الأمر...".

من أحسن التعريفات لمفهوم الاستئناف الواردة في كتب النحو العربي، في
رأينا، تعريف ابن هشام القائل بأن الاستئناف "انتقال من غرض إلى غرض آخر".
يطابق هذا التعريف في روحه المفهوم الوظيفي الحديث لعملية الانتقال من فعل
خطابي إلى فعل خطابي آخر إذا نحن سَوَّينا بين "الغرض" والفعل الخطابي.

لنفحص، على ضوء هذا التطابق، التركيبين العطفيين الثلاثيَّي التكوين

(63أ-ب):

(63) أ-ليذهب خالد فتعود هند ويقفل الباب

ب-ليذهب خالد فتعود هند ويقفل الباب

تم العطف في كل من هاتين الجملتين بين ثلاثة أفعال خطابية بالفاء ثم بالواو مع الفارق التالي:

(أ) في الجملة الأولى يشكل الفعلان الخطابيان الثالث والثاني كتلة

عطفية واحدة يتعالق عنصراها مع الفعل الخطابي الأول تعالق
تبعية رغم أنهما متكافئان فيما بينهما كما يفاد من البنية
العلاقية التحتية الآتية:

(64) (خ1) : [(ف1)] (ك) (ط) (ف1)] (ف1) (خ1) نو

(ف2) (خ2) : [(ف2) (ط) (ك) (ف2)] (ف2) (خ2) نو

(ف3) (خ3) : [(ف3) (ط) (ك) (ف3)] (ف3) (خ3) نو

ع نتيجة [خ1]

(ب) أما الجملة الثانية فإنها وإن كانت تضم نفس العناصر،

تغاير الجملة الأولى من حيث العلاقات القائمة بين هذه العناصر.

يظل الفعل الخطابي الثاني " فتعود هند " تابعا للفعل الخطابي الأول ويكون

معه مركبا عطفيا واحدا مفصولا عن الفعل الخطابي الثالث " فيقفل الباب " فصل

تكافؤ كما يتبين من البنية العلاقية التحتية (65):

(65) (خ 1 : [(ف خ 1) : (ط) (ف 1)] (ف خ 1)) نو
[(ف خ 2) : (خ ب) (ك) (ط) (ف 2)] (ف خ 2))
ع نتيجة [[نو
[(ف خ 3) : (خ ب) (ك) (ط) (ف 3)]
(ف خ 3) نو] (خ 1))

ويتحقق فصل الفعل الخطابي الثالث عن المركب العطفى المتضمن للفعلين
الخطابيين الأول والثاني في الوقف التنغيمي كما يتحقق استقلاله استقلالاً تكافؤ
بواسطة الإعراب (الرفع) المسند إلى الفعل "يقفل".

إذا عنّ لنا أن نتساءل عن مزايا المقاربة المقترحة هنا لعطف الانقطاع
أمكن أن نحصرها في ثلاث:

أولاً، تتاح إعادة النظر في معالجة عطف الجمل بوجه عام
خاصة في أمرين أساسيين اثنين: أولهما وجوب التمييز بين العطف الرابط بين
فحويين قضويين والعطف الرابط بين فعلين خطابيين تامين، و ثانيهما الأخذ بعين
الاعتبار لكون التراكيب العطفية لا تتضمن في جميع الحالات، خلافا للمعتقد
السائد قديماً وحديثاً، عناصر مستقلة (في مقابل تراكيب الإدماج)، بل يمكن أن
تقوم بين المعطوف والمعطوف عليه علاقة تابعة وإن خلا التركيب من أداة

إدماج.

ولنشر هنا إلى أن علاقة التبعية ليست حكراً على الفعل الخطابي المعطوف، إذ يمكن أن يكون الفعل الخطابي المعطوف عليه هو التابع كما هو الشأن في العبارة التالية:

(66) ذهب خالد فهل ستعود هند؟

حيث يشكل الإخبار عن ذهاب خالد حافزاً للسؤال عن إمكان عودة

هند.

ثانياً، يشكل التأشير بالإعراب (النصب / الرفع) الذي يحتله الفعل في العنصر المعطوف لعلاقة التبعية أو علاقة التكافؤ بين الفعلين الخطابين المتعاطفين تعزيزاً لتعميم مبدأ الإعراب (11).

ثالثاً، يلخص ابن هشام (المغني) الفرق بين أداتي الاستفهام الهمزة و"هل" بقوله: "إنها (أي الهمزة) ترد لطلب التصور نحو: "أزيد قائم أم عمرو"، ولطلب التصديق نحو: "أزيد قائم". و"هل" مختصة بطلب التصديق نحو: "هل قام زيد"... وأن لها تمام التصدير بدليل أنها لا تذكر بعد "أم" التي للإضراب كما يذكر غيرها. لا تقول: "أقام زيد أم قعد"، وتقول: "أم هل قعد"...".

في نفس الموضوع، حاولنا رصد التوزيع التكاملي للأداتين في النحو الوظيفي الكلاسيكي (المتوكل (1986)) فصغنا لذلك القاعدتين التاليتين:

(67) هل: [سه] حمل [بؤرة جديد]

(68) الهمزة: [سه [حمل] بؤرة مقابلة]
[سه [م س] بؤرة مقابلة]

تفيد القاعدة (67) أن "هل" تنصدر الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل كامله، وبمقتضى هذه القاعدة تُعد الجملة (69) سليمة في مقابل الجملتين (70 أ-ب):

(69) هل عادت هند؟

(70) أ- هل عادت هند أم مكثت هناك؟

ب- هل خالداً قابلت أم بكراً؟

أما القاعدة (68) فمفادها أن الهمزة تنصدر الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل كامله أو إلى أحد المركبات الاسمية حدود الحمل. تكمن سلامة الجملتين (71 أ-ب) في خضوعهما لهذه القاعدة:

(71) أ- أعادت هند أم مكثت هناك؟

ب- أخالداً قابلت أم بكراً؟

رغم قوتها التنبؤية، لا تستطيع هاتان القاعدتان منع إنتاج جمل تتكرر فيها الهمزة بعد "أم" كالتى أشار إليها ابن هشام:

(72) *أعادت هند أم أمكثت هناك؟

كما أنهما لا تستطيعان رصد سلامة الجمل المقابلة، أي التي تتكرر فيها

"هل" بعد "أم":

(73) هل عادت هند أم هل مكثت هناك؟

ارتكازا على التمييز بين الاستفهام عن الفحوى القضوي والاستفهام عن الفعل الخطابي التام اللذين تختص بهما الهمزة و "هل" على التوالي، نقترح لإحراز الرصد الكافي للتوزيع التكاملي للأداتين القاعدتين التاليتين المستلهمتين من تحليل النحاة العرب ونحو الخطاب الوظيفي معا:

(74) الهمزة: [سه (ف1) أم (ف2)... أم (ف ن)]

: [سه [م س 1] بؤ مقأ أم [م س 2] بؤ مقأ...]

أم [م س ن] بؤ مقأ

(75) هل: [سه (ف خ 1) أم (ف خ 2)... أم (ف خ ن)]

يفاد من القاعدة (74) أن الهمزة لا يستفهم بها إلا عن فحوى قضوي أو عن أحد مكوناته الحاملة لبؤرة المقابلة، ويمتنع أن يستفهم بها عن فعل خطابي تام، وذلك ما يمنع تكررها بعد "أم" كما في الجملة اللاحقة (72).

وُتقرأ القاعدة (75) على أساس أن "هل" تتصدر الجمل المستفهم فيها عن فعل خطابي تام منفرد أو وارد في سلسلة عاطفية وهو ما يستوجب تكررها بعد أداة العطف "أم" كما هو الشأن في الجملة (73) في مقابل الجملة (70) مثلا.

لنشر إلى أن القاعدتين (74) و(75) تستمدان قوتهما التنبؤية من كونهما تحكمان استعمال أداتي الاستفهام سواء أعلق الأمر بتراكيب بسيطة أم بتراكيب عاطف.

4. المفصول

تتمة للحديث عن المعطوف المنقطع الذي عرضنا له في المبحث السابق، نريد هنا أن نتطرق لكيفية التأويل الوظيفي لمسألة أساسية في البلاغة العربية، وهي مسألة ما سُمِّي "الوصل والفصل".

يرجع الجرجاني (دلائل الإعجاز) الحالات التي يتوجب فيها الفصل وترك الوصل بين جملتين إلى حالات أساسية ثلاث:

(أ) أولى الحالات "الاتصال إلى الغاية"، وهو أن تكون الجملة "حالتها مع قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد".

في هذه الحالة "لا يكون العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطف بعض الشيء على نفسه".

من الأمثلة التي يسوقها الجرجاني في هذا الصدد الآيات الكريمة التالية:

(76) "ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه" (قرآن كريم).

(77) "إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون.

ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وأبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم" (قرآن كريم).

(78) "ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين، يخادعون الله" (قرآن كريم).

يعلق الجرجاني على الآية (76) كالتالي:

"قوله: (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: (ذلك الكتاب) وزيادة

وتثبيت له... ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه وعاطف يعطفه عليه".

ويفسر ترك العطف في الآية (77) بقوله: "قوله تعالى: (لا يؤمنون) تأكيد لقوله: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)، وقوله: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) تأكيد ثان أبلغ من الأول".

وأما تفسيره لنفس الظاهرة في الآية (78) فهو: «إنما قال (يخادعون) ولم يقل: (ويخادعون) لأن هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم: (آمنا) من غير أن يكونوا مؤمنين، فهو إذن كلام أكد به كلام آخر هو في معناه».

(ب) الحالة الثانية يسميها الجرجاني "الانفصال إلى الغاية"، ويصفها بأن تكون الجملة «سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إذا ذُكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً».

ومما يمكن أن يدرج في هذه الحالة المثالان (41) و(42) المعاد سوقهما هنا للتذكير:

(41)* خرجت اليوم من داري وأحسن الذي يقول بيت كذا

(42)* زيد طويل القامة وعمرو شاعر

(ج) أمّا الحالة الثالثة الموجبة للعدول عن الوصل إلى الفصل، فهي أن تنزل

الجملة منزلة الجواب على سؤال مقدر.

يقول الجرجاني في هذا الباب: «وإذا استقرت وجدت هذا الذي ذكرت لك من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالاً منزلته إذا صُرح بذلك السؤال كثيراً. فمن لطيف ذلك قوله:

"زعم العواذل أنني في غمرة

صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي"

لَمَّا حكى عن العواذل أنهم قالوا: هو في غمرة وكان ذلك مما يحرك السامع لأن يسأله فيقول: فما قولك في ذلك وما جوابك فيه، أخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له وصار كأنه قال: أقول صدقوا أنا كما قالوا، ولكن لا مطمع لهم في فلاحي".

يمكن تأويل حالات ترك الوصل والعدول إلى الفصل التي رصدها الجرجاني من منظور نحو الخطاب الوظيفي ودمجها في مقارنة تستوحي قيد التناظر (30) قوامها ما يلي:

يجوز الوصل بين جملتين بواسطة الأداة " الواو " إذا حصّلتا أسباب تناظر ثلاثة: تناظر من حيث المقولة الخطابية، وتناظر من حيث الفحوى القضوي، وتناظر من حيث الوظيفة.

(1) يُتاح عطف فعل خطابي على فعل خطابي، كما يتاح عطف فحوى قضوي على فحوى قضوي داخل نفس الفعل الخطابي كما في التركيبين العطفيين التاليين:

(79) فازت هند ورسبت سعاد

(80) أتوقع أن تفوز هند وأن ترسب سعاد

ویمتنع فی المقابل العطف بین فعل خطابی ومجرد فحوی قضوی:

(81) *ستفوز هند وأن ترسب سعاد

(2) من شروط العطف بین جملتين أن تتناظرا من حيث فحواهما سواء أكانتا فعلين خطابين قائمي الذات أم مجرد فحويين قضويين لفعل خطابي واحد. تستجيب لهذا الشرط الجملتان (79) و(80) مثلا، وتخرقه الجملتان (82) و(83):

(82) *فازت هند وتهاطلت الأمطار

(83) أتوقع أن تفوز هند وأن تتهاطل الأمطار

في هذه الخانة يمكن إدراج الحالة (ب)، حالة "الانفصال إلى الغاية" بين جملتين لا تشتركان في معنى، ولا تتعلق إحداهما بالأخرى رأسا كما يقول الجرجاني. وفي نفس هذه الخانة يمكن إدراج حديث السكاكي (مفتاح العلوم) عن امتناع الوصل بين جملتين «لا يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال».

(3) الأفعال الخطابية التي يتضمنها خطاب واحد هي، كما مر بنا، إما

أفعال خطابية نووية أو أفعال خطابية تابعة لفعل خطابي نووي تؤدي بالنظر إليه وظيفة خطابية معينة.

يجوز قيد التناظر العطف بين فعلين خطابين نوويين كما في الجملة (79)

مثلاً، وبمنع العطف بين فعل خطابي نووي وفعل خطابي تابع له.

إلى هذا القيد يمكن إرجاع الحالة (أ)، حالة "الاتصال إلى الغاية"، وبه يمكن تفسير وجوب ترك العطف في الآيات الكريمة (76) و(77) و(78) التي يوردها الجرجاني أمثلة للفصل بين جملتين تقوم اللاحقة منهما بوظيفة التأكيد أو التبيين أو التثبيت بالنظر إلى السابقة.

(4) أما الحالة (ج)، حالة تنزيل الجملة منزلة جواب لسؤال مقدر، فترى أنه من الممكن اقتراح أحد التحليلين التاليين:

(أ) يسوغ عدُّ الجملة " صدقوا " في البيت الشعري الموزد شاهداً فعلاً خطابياً تابعاً بالنظر إلى الفعل الخطابي المحكي " أنني في غمرة " يؤدي وظيفة "التعليق".

حسب هذا التحليل، يُردّ ترك العطف في البيت إلى الاستجابة إلى القيد القاضي بامتناع عطف فعل خطابي تابع على فعل خطابي نووي.

(ب) ويمكن كذلك أن تعدّ الجملة " صدقوا " منتمية إلى خطاب غير الخطاب الذي تنتمي إليه الجملة " أنني في غمرة " حيث الأولى خطاب مباشر والثانية خطاب محكي. حسب هذا التحليل، نكون أمام خطابين اثنين لا أمام فعلين خطابين ينتظمهما خطاب واحد.

إن صحَّ مثل هذا التحليل، أمكن إدراج قيد فرعي في قيد التناظر العام (30) يقضي بتجويز العطف بين عناصر الخطاب الواحد ومنعه بين عناصر تنتمي إلى خطابين مختلفين.

(5) من مقتضيات التناظر أن يعطف بين الفعلين الخطابين المتفقين من حيث القوة الإنجازية اتفاق لفظ (قوة إنجازية حرفية) أو اتفاق معنى (قوة إنجازية مستلزمة).

إلى هذا التناظر الإنجازي يمكن إرجاع ما أورده البلاغيون العرب وبعض النحاة عن شروط عطف الخبر على الإنشاء وعطف الإنشاء على الخبر.

خلاصة

ليست مسائل النعت المقطوع والاستثناء التام والمعطوف المنقطع (أو المستأنف) والمفصول إذا ما رُدت إلى كنهها الخطابي سوى قضية كبرى واحدة، قضية انفصال متعلّق عن متعلّق به انفصالا جزئيا أو انفصالا كليا. ترصد خصائص هذه المكونات الثلاثة التنغيمية والإعرابية على أساس أن المكون المنفصل فعل خطابي قائم الذات يتعالق وما قبله تعالق تابعة أو تعالق تكافؤ.

الفصل الثاني المدمج والملحق

الفصل الثاني
المدمج والملحق

0. مدخل

من السائد الاتفاق عليه أن العلاقات الممكن قيامها بين أطراف ما يسمى "الجملة المركبة" ثلاثة أصناف: علاقة عطف وعلاقة إدماج وعلاقة إحقاق. فيما يخص الصنفين الثاني والثالث من هذه العلاقات، ميّز النحاة العرب بين الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب. مبتغانا هنا هو تأطير المعالجة النحوية القديمة للجمل التي لا محل لها من الأعراب في مقارنة وظيفية تعالج هذا الصنف من الجمل على أساس أنها فعل خطابي مستقل استقلال التابع أو استقلال المتكافئ.

1. الإدماج/ الإحقاق

يتميز ابن هشام (المغني) بين الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب استنادا إلى معيار حلولها محل المفرد وعدم حلولها محل المفرد. يحرص ابن هشام الجمل الحالّة محل المفرد في سبع هي الجمل التي تقوم مقام الخبر أو الحال أو المفعول أو المضاف إليه والجملة الواقعة بعد الفاء أو " إذا" جوابا لشرط جازم والجملة التابعة لمفرد بأنواعها الثلاثة (المنعوت بها والمعطوفة بحرف والمبدلة) وأخيرا الجمل التابعة لجملة لها محل كما يقع في بابي النسق والبدل. أما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فإنه يحصرها كذلك في سبع: المستأنفة والاعتراضية والتفسيرية والواردة جوابا لقسّم والواردة جوابا لشرط غير جازم (أو جازم غير مقترن بالفاء) أو بإذا الفجائية وجملة الصلة وأخيرا الجملة التابعة لما لا محل له كالجملة المعطوفة.

من أمثلة الجمل غير ذات محل ما نجده في التراكيب التالية:

(1) أ-توفي زيد، رحمه الله

ب-زيد قائم، أظنُّ

(2) أ-زيد، أظن، قائم

ب-نحن، العرب، نكرم الضيف

ج-زيد، والله أعلم، عائد غدا

د-هذا غلامٌ، والله، زيد

(3) أ-"هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم،

تؤمنون بالله" (قرآن كريم)

ب-"وترميني بالطرف أي أنت مذنب...".

ج-أحسن إلى زيد، أعطه ألف دينار

د-"وأسروا النجوى الذين ظلموا، هل هذا إلا بشر

مثلكم" (قرآن كريم)

(4) "والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين" (قرآن كريم).

(5) أ-إن تقم أقم

ب-إن قمت قمث

(6) جاء الذي قام أبوه

(7) قام زيد ولم يقم عمرو

مما يعده ابن هشام مستأنفاً الجملة المنقطعة عما قبلها كعبارة الترحم في

التركيب (1أ) وعبارة العامل الملغى لتأخره في التركيب (1ب).

وتمثل الجمل (2 أ-د) للجمل الاعتراضية التي يمكن أن تقع موقع العامل

الملغى لتوسطه وموقع الاختصاص وموقع الفصل بين المبتدأ وخبره أو بين المتضايقين.

ويعرّف ابن هشام الجمل الاعتراضية عموماً بأنها عبارات ترد "بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسیناً".

أما الجملة التفسيرية فتعريفها في رأي ابن هشام أنها "الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه". ويمكن أن تكون خبرية أو إنشائية كما هو الشأن في الآية الكريمة (3د) والجملة (3ج)، كما يمكن أن ترد مقرونة بحرف التفسير "أي" كما في شطر البيت (3ب) أو غير مقرونة به.

وتشكّل الآية الكريمة (4) والعبارات (5) و(6) و(7) أمثلة لجوابي القسم والشرط وجملة الصلة والجملة التابعة لها لا محل له على التوالي.

لنتساءل الآن عما إذا كان تصنيف ابن هشام للجمل المُجَّحة الجملة التي تحمل وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية (ووظيفة تداولية) بالنظر إلى جملة تعلوها تربطها بها أداة إدماج كما هو الشأن في التراكيب التالية:

(8) أ-أظن أن هندا ستعود (متقبل، مفعول، بؤرة جديد)

ب-ستعود هند حين سيرحل خالد (زمان، بؤرة جديد)

ج-سيرحل خالد كي تعود هند (غاية، بؤرة جديد)

ومن هذا النمط من الجمل أيضاً الجملة المدججة في مركب اسمي كالجملة

الموصولة حرّة كانت أم ذات رأس اسمي:

(9) أ-جاء الرجل الذي ننتظره

ب- جاء الذي ننتظره

ج- جاء من ننتظره

مقابل الجمل المدبجة الجمل المعطوفة والجمل "الملحقة".

عند المقارنة بين هذا التسميط وتصنيف النحاة العرب كما أورده ابن هشام
تُلاحظ الاختلافات التالية:

(1) يُدرج ابن هشام في زمرة الجمل التي لها محل من الإعراب

الجملة التابعة لمفرد نعتا كانت أم معطوفة عطف نسق أم مبدلة.

ويمثل لهذه الأنواع الثلاثة بالآيتين الكريميتين (10أ-ج) والعبارة (10ب):

(10) أ- "فهب لي من لدنك وليا يرثني"

ب- زيد مُنطلق وأبوه ذاهب

ج- "ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من

قبلك، إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم"

إذا حللنا هذه الأمثلة من منظور التسميط الحديث للجمل ألفينا ما يلي:

(أ) الجملة " يرثني " في الآية (10أ) جملة مدبجة موصولة وإن

غاب فيها الضمير الموصول لكون الرأس "وليا" نكرة.

(ب) يعد ابن هشام الجملة المعطوفة في المثال (10ب) جملة

تابعة ذات موضع شرط أن تقرأ معطوفة على الخبر، إذ إنها لو فهمت معطوفة

على الجملة كانت ذات موضع.

أما من منظور التنميط الحديث فالجملة " أبوه ذاهب " جملة معطوفة غير مدججة في القراءتين معا شأنها في ذلك شأن الجملة المعطوفة على ما لا محل له من الإعراب.

(ج) لا يمكن أن تُعدَّ الجملة المبدلة جملة مدججة وإن كانت تقع موقع تابع لمتبوع لأن التابعة لا تعني الإدماج ضرورة. دليل ذلك أن ابن هشام نفسه يسوق آراء نحاة يجيزون في تأويل الآية (3د) أن تكون الجملة "هل هذا إلا بشر مثلكم" بدلا من "النجوى" وأن تكون تفسيرا لها.

(2) وفي المقابل يدرج ابن هشام في فئة الجمل التي لا محل لها من الإعراب جملا لا يمكن أن تعد إلا جملا مدججة. من هذه الجمل الجملة جواب الشرط والجملة جواب القسم.

(أ) يجمع اللسانيون المحدثون على أن التراكيب الشرطية التي من قبيل (5أ-ب) تراكيب إدماجية تشكل فيها العبارة الأولى جملة مدججة في الجملة التي تليها.

ومن منظور نحو الخطاب الوظيفي على الخصوص، تشكل هذه التراكيب الشرطية فعلا خطايا واحدا فحواه قضيتان تابعة أولاهما لثانيتها كما يتبين من الترسمة العلاقية (11):

(11) (خ1):[ف] (خ1):[خب (ك) (ط) (ف) 1] ع (ف) 2 (نو)
(ف خ1) [(خ1)]

(ب) لاستكشاف خصائص التراكيب القسمية عموما يجب أن

نميز بين ما يرد فيه القسم متقدما كما في التركيب (12أ) وما يرد فيه القسم متأخرا كما في التركيب (12ب):

(12) أ-والله إن هندا قد نجحت

ب-إن هندا قد نجحت، والله

تحليل نحو الخطاب الوظيفي لهذين التركيبين تحليلا:

التركيب (12ب) شقان: جملة خبرية وعبارة قسم منفصلة عما قبلها تشكل بذلك فعلا خطايا ثانيا فتكون البنية العلاقية لهذا التركيب البنية (13):

(13) [ف خ 1:] [ف خ 1:] [ف خ 1:]

[ف خ 2:] [قسم (ك) (ط) (ف 2):]

[ف خ 2:] [ف خ 1:]

أما فيما يخص التركيب (12أ) فنحن أمام فعل خطابي واحد تشكل فحواه الجملة الخبرية كما يتضح من البنية العلاقية (14):

(14) [ف خ 1:] [قسم ف خ 1:] [ف خ 1:]

[ف خ 1:] [ف خ 1:]

يدعم توحد عبارة القسم وما بعدها إشارة ابن هشام إلى أن جملي هذا الضرب من التراكيب "مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل".

(3) سبق أن أشرنا إلى أن ابن هشام يعد جملة الصلة الواقعة

بعد الضمير الموصول في التراكيب التي من قبيل (6) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب. ويذكر في هذا الباب رأياً آخر: "بلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك".

من الطريف أن الرأي الذي يستضعفه ابن هشام هو بالضبط رأي اللسانيين المحدثين حيث لا يفصلون جملة الصلة عن الضمير الموصول ويعدونهما جملة موصولة واحدة تتخذ أوضاعاً مختلفة هي الأوضاع التالية:

يمكن أن ترد الجملة الموصولة "حرة"
(دون رأس) فتشكل لوحدها مركباً اسمياً قائم
الذات كما في الجملة (6)، كما يمكن أن ترد
فضلة لمركب اسمي كما هو الشأن في الجملة
التالية:

(15) التقيت بالفتاتين اللتين فازتا

تقوم الجملة الموصولة بالنظر إلى رأس المركب بدور المقيّد كما يمكن أن ترد مستقلة عنه غير مقيّدة له. قارن الجملة (15) بالجملتين (16أ-ب):

(16) أ- قابلت الفتاتين، اللتين فازتا

ب- قابلت الفتاتين، من فازتا

بالنسبة إلى تنميط الجمل الحديث تعد الجملة الموصولة المقيّدة جملة

مدججة، في حين تعد الجملة الموصولة غير المقيدة جملة ملحقة.

من حيث الموقع، يمكن أن ترد الجملة الموصولة الملحقة متأخرة

كما في الجملتين (16أ-ب) أو معترضة كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(17) أ-حققت الفتاتان -اللتان فازتا- هدفهما

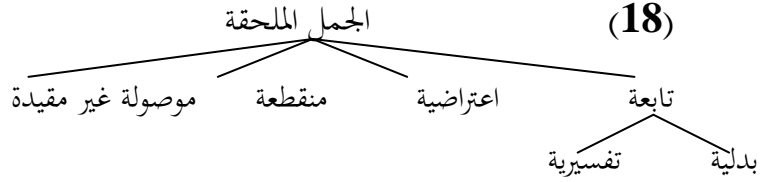
ب-حققت الفتاتان -من فازتا- هدفهما

يستخلص من المقارنة بين التلميظين القديم والحديث للجملة أن ما يمكن

أن يُعدَّ جملاً ملحقة (غير مدججة) أصناف أربعة هي الجملة التابعة (بدلية

وتفسيرية) والجملة الاعتراضية والجملة المنقطعة والجملة الموصولة غير المقيدة كما

يوضح ذلك المشجر التالي:



ونعرض بالتفصيل في المباحث الموالية لخصائص هذه الأصناف الأربعة من

الجملة على أساس أنها ليست أجزاء مدججة في جملة وإنما أفعال خطائية قائمة

الذات.

2. الجملة التابعة

المقصود هنا بالجملة الملحقة التابعة الجملة التي ترد متعلقة بمكون من مكونات الجملة التي تتقدمها.

حسب مفهوم التعلق هذا تكون الجملة التابعة جملتين: جملة بدلية وجملة تفسيرية.

يتأسر هذان الصنفان من الجمل من حيث خصائصهما البنيوية، وهو ما يحدو بنا أن نتناولهما في مبحث واحد، لكنهما يختلفان من حيث الوظيفة العلاقية التي تربطهما بما يتعلقان به.

(1) سمات الائتلاف بين الجملة البدلية والجملة التفسيرية سمتان

هما:

(أ) لكل من الجملتين مكون في ما قبلهما تتعلقان به تعلق بدلية أو تعلق تفسير؛

(ب) تشكّل كلتا الجملتين فعلا خطابيا يقوم بالنظر إلى الفعل

الخطابي الأول مقام التابع كما يتبين من البنية العلاقية المبدئية التالية:

(19) (خ 1 : [(ف خ 1) نو (ف خ 2) ع] (خ 1))

في البنية العلاقية (19) يطابق الفعل الخطابي الأول الجملة المتضمنة للمكون المبدل منه أو المكون المفسّر يليه فعل خطابي تابع يطابق الجملة المبدلة أو الجملة المفسرة.

إن الوقوف عند هاتين السمتين المشتركتين لا يمكن من التمييز بين الجملة البدلية والجملة التفسيرية، وهو ما جعل النحاة العرب يؤوّلون الجملة التفسيرية في

نفس التراكيب على أنها جملة مبدلة أو جملة مستأنفة.

يقول ابن هشام تعليقا على الآية (3 د): "جملة الاستفهام (هل هذا إلا بشر مثلكم) مفسرة للنجوى... ويجوز أن تكون بدلا منها".

وتعليقا على الآية (8 أ) يقول نفس النحوي: "جملة (يؤمنون) تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي (آمنوا)".

(2) بناء على هذا التقارب بين الجملة البدلية والجملة التفسيرية

نقترح أن نعدهما جملة ملحقة واحدة تحقق نفس الفعل الخطابي التابع مع فارق في الوظيفة حيث وظيفة الفعل الخطابي البدل تعيين ما ورد عاماً كما في الآية (3 د) وتبين كما هو الشأن في الآية (13أ).

ويقوم الفعل الخطابي التابع بوظيفة التبيين (= "التفسير") حين يكون المبيّن مفردة دالة على القول أو ما يلابسه كالنجوى مثلا.

على هذا الأساس، تكون البنية العلاقية لجملة التعيين البنية (20) وتكون البنية العلاقية لجملة التبيين البنية (21):

(20) 1خ : [(ف خ 1) نو (ف خ 2) ع تعيين] [(خ 1)]

(21) 1خ : [(ف خ 1) نو (ف خ 2) ع تبيين] [(خ 1)]

ملحوظة

يذكر ابن هشام أن الجملة التفسيرية قد ترد مقرونة بإحدى الأدوات " أي " و"أن" كما في شطر البيت (3ب) والمثال التالي على التوالي:

(22) كتبت إليه أن افعل

حسب التحليل الذي اقترحناه أعلاه، تعدُّ الأداة " أي " تحقيقاً لوظيفة التبيين يستبعد أن تدخل على الجملة المفيدة لغيره.

أما التراكيب التي من قبيل (22)، فيمكن أن تقارَب من منظورين:

(أ) يمكن أن تعد الجملة " أن افعل " جملة مفيدة للتبيين على أساس أن الأداة " أن " أداة غير مدججة، فتكون البنية العلاقية لهذه الجملة البنية العامة الشائبة التكوين (21).

(ب) يمكن إدراج التركيب (22) في زمرة التراكيب المدججة غير

التامة الإدماج في مقابل التراكيب التامة الإدماج مثل (23):

(23) كتبت إليه أن يفعل

الإدماج في التركيب (23) إدماج علاقي وإدماج صرفي-تركيب في ذات الوقت بدليل صيغة المضارع في حين أن الجملة الثانية في التركيب (22) يحافظ على خصائصها التحتية بدليل صيغة الأمر.

بتعبير آخر، الخطاب في التركيب (23) خطاب "غير مباشر"، في حين

أنه خطاب "شبه مباشر" في التركيب (22) يقع موقع التوسط بين الخطاب في (23) وبينه في (24):

(24) كتبت إليه: "افعل"

من هذا المنظور تكون البنية العلاقية للتركيبين (23) و(22) البنية العامة

الأحادية التكوين خطايا (25):

(25) خ 1 : [(ف خ 1)] (خ 1)

3. الجملة المعترضة

سبق أن أشرنا إلى أن ابن هشام يعرّف العبارة الاعتراضية بأنها العبارة التي تعترض بين شيئين، أي بين المبتدأ وخبره كما في الجملتين (2 أ-ب) أو بين الفاعل واسم الفاعل أو بين المضاف والمضاف إليه كما هو الشأن في الجملة (2 ج) والجملة (2د) على التوالي.

وتعرّف العبارة المعترضة في النحو الوظيفي على أساس أنها صنف من أصناف "المكونات الخارجية"، أي المكونات التي لا تنتمي إلى الجملة التي تتضمنها.

ويمكن أن يضاف إلى هذا التعريف العام التمييز بين الاعتراض الثابت والاعتراض العارض.

نقصد بالعبارة المعترضة الثابتة العبارات التي تلزم الاعتراض فلا تقع إلا معترضة كما هو شأن العبارة "العرب" في الجملة (2ب) وبالعبارة المعترضة عرضاً العبارات التي تتسم بحرية الموقع، إذ يمكن أن تلي الجملة. بيان ذلك في المقارنة بين (26) و(27 أ-ب) مثلاً:

(26) *نحن نكرم الضيف، العرب

(27) أ- هذا، والله، غلام زيد

ب- هذا غلام زيد، والله

من حيث قوتها الإنجازية، يمكن أن ترد العبارة المعارضة خيرا كما في
الجملتين (2أ-ج) أو إنشاء (قسما، استفهاما وغيرهما). مثال ورودها إنشاء قسميا
الجملة (2د).

وفي الحالتين تستقل العبارة المعارضة بقوتها الإنجازية الخاصة التي يمكن أن
تمثل القوة الإنجازية للجملة التي تتضمنها كما يمكن أن تخالفها. مثال التخالف
بين القوتين الإنجازيتين ما نجده في الجملة (28):

(28) طلبت الله - ومن يطلب غيره؟ - أن ينعم بالشفاء

يعني استقلال العبارة المعارضة إنجازيا أنها تشكّل فعلا خطايا قائم الذات
يتوسط مكونات الفعل الخطابي الذي يتضمنه كما يتضح من البنية العلاقية العامة
(29):

(29) 1 : [(ف خ 1) : ... - [(ف خ 2) - ...]

((ف خ 1)) (ف خ 1)

يقوم الفعل الخطابي الاعتراضي بالنظر إلى الخطاب الذي يتضمنه بوظائف
متعددة يمكن حصرها في ثلاث وظائف كبرى هي: التعليق على فحوى الخطاب
والتوجيه والحفاظ على استمرار التواصل.

(أ) تشكّل مجرد تعليق على فحوى الخطاب العبارات المعارضة التي
نجدها في الجمل التي من قبيل (28).

(ب) ورد في تعريف ابن هشام للجمل الاعتراضية كما سبقت

الإشارة إلى ذلك أنها عبارات "تفيد الكلام توكيدا وتسديدا".

إفادة التوكيد هذه ليست إلا سمة من السمات الوجهية التي يمكن أن تحققها العبارة المعترضة. فبالإضافة إلى هذه السمة التي نجدها في الجملة (2د) مثلا يمكن أن ترد العبارة المعترضة مؤدّية للسمة الوجهية النقيض كما هو الشأن في الجملة (2ج). ومن غير النادر أن تحقق العبارة المعترضة سمة وجهية مرجعية تفيد رغبة المتكلم في عدم الالتزام بفحوى الخطاب كما هو الشأن في المثال التالي:

(30) لن تعود هند - حسبما بلغني - قبل شهرين

(ج) يصنّف النحو الوظيفي ما يسميه "المكونات الخارجية" بالنظر إلى دورها في إنتاج الخطاب وتنظيمه ثلاثة أصناف: مكونات فواتح يُستهل بها الخطاب ومكونات خواتم تنهيه ومكونات حوافظ تضمن استمراره.

من أمثلة الفواتح والخواتم:

(31) أ- بسم الله الرحمن الرحيم ، درس اليوم في

موضوع الجمل الاعتراضية

ب- كان هذا موجزاً لنشرة الأخبار، والسلام عليكم

ومن الحوافظ العبارات المعترضة كالتالي نجدها في الخطاب الهاتفية التالي:

(32) إن هندا - هل تسمعي؟ - لن تعود قبل شهرين

من مسائل النحو العربي التي نراها ذات صلة بظاهرة الاعتراض مسألتنا

إلغاء العمل وتنازعه.

من أمثلة الإلغاء التراكيب التالية:

(33) أ-ظننت زيداً قائماً

ب-زيد، ظننت، قائم

ج-زيد قائم، ظننت

قوام تحليل النحاة لهذا الضرب من التراكيب أن الفعل " ظن " يعمل
النصب في ما بعده على اعتبار أنهما مفعولان له إذا ورد متقدما عليهما كما في
الجملة (33أ)، ويُلقى عمله إذا توسطهما أو تأخر عنهما كما في الجملتين
(33ب) و(33ج).

ومن أمثلة تنازع العمل التركيبان (34 أ-ب):

(34) أ-ضربت وضربني زيد

ب-ضربني وضربت زيداً

يتنازع العمل في الاسم " زيد " في رأي ابن هشام الفعلان " ضربت "
وضربني " في الجملة (34أ) والفعالان " ضربني وضربت " في الجملة (34ب).

يجمع النحاة العرب على أن العُلبة في هذه الحالة من تنازع العمل تكون
لأقرب العاملين. لذلك رُفع " زيد " على الفاعلية في الجملة الأولى، ونُصب على
المفعولية في الجملة الثانية، وأُهمل العامل الأول في كلتا الجملتين.

من الممكن، في رأينا، اقتراح مقارنة موحّدة تجمع بين مسألتي الإلغاء
والتنازع في قضية واحدة. قوام هذه المقاربة مبدأ عام يمكن صوغه كالتالي:

(35) "يُهْمَل العامل إذا انتمى إلى فعل خطابي غير
الفعل الخطابي الذي يتضمن معموله".

ينطبق المبدأ (35) على التركيبين (33 ب-ج) معا حيث تشكل الجملة
"ظننت" فعلا خطابيا مستقلا (توسَّط أم تأخَّر) عن الفعل الخطابي المتضمن لـ"زيد
قائم". ولا ينطبق على التركيب (33أ)، إذ الجملة "ظننت" وما بعدها تحقق لفعل
خطابي واحد.

ويصدق نفس المبدأ على تركيب التنازع (34 أ-ب) صدقَه على تراكيب
الإلغاء.

لنُضِف بيانا لذلك إلى هذين التركيبين التركيب (36):

(36) ضربت - وضربني - زيدا

يقابل التركيب (36) التركيب (34 أ) من حيث إن ما يعمل في الاسم
هو الفعل الأول لا الفعل الثاني خلافا لمبدأ "العامل الأقرب" الذي يدافع عنه
النحاة.

تؤول تراكيب التنازع (34 أ) و(34 ب) و(36) إلى المبدأ (35) باعتبار
أن الجملة المعطوفة في التركيبين الأول والثاني مجرد فحوى قضوي عطف على فعل
قضوي آخر داخل نفس الفعل الخطابي، في حين أنها في التركيب الثالث تشكل
فعلا خطابيا اعتراضيا فتتيح بذلك الربط بين الفعل الأول والاسم وإعمال الأول
في الثاني بغض النظر عما يتوسطهما.

أهم مزايا المبدأ (35)، إضافة إلى كونه يرجع مسألتي الإلغاء والتنازع إلى قضية واحدة، أنه يثير قضية كبرى أساسية بالنسبة إلى البحث اللساني عامة هي قضية مدى تطابق حيز الخطاب وحيز العملية. ونرجو أن يعمق البحث في هذه القضية لأهميتها ولما يمكن أن تتيحه من الاقتصاد في آليات التععيد للظواهر اللغوية. إن السؤال الذي نأمل أن يُسعى في الإجابة عنه بهذا الصدد هو السؤال التالي: "هل تُمارس العملية داخل الفعل الخطابي الواحد أم هل العملية والفعل الخطابي مجالان مختلفان لا يتطابقان؟".

4. الجملة المنقطعة

تُدْرَج في خانة الجملة المنقطعة جملة الترحم وجملة العامل الملقى اللتث مثلنا لهما بالتركيبين (1 أ-ب).

ونضيف إلى هاتين الجملتين كل ما أورده ابن هشام في معرض حديثه عن الاستئناف (ما عدا الجملة "الابتدائية")، وهي الجمل التفسيرية التي يمكن تأويلها على الاستئناف.

وندرج في نفس الخانة ما تناولناه في باب العطف المنقطع كالجمل الاستفهامية المعطوفة بالأداة "أم" والجمل المستأنفة بالواو بعد عطف حقيقية.

السمة الأساسية في تعريف الجملة المنقطعة أنها تشكّل فعلا خطايا قائم الذات، وهي سمة تتقاسمها وباقي الجمل الملحقة في مقابل الجمل المدجة، إلا أنها تباين الجمل الملحقة الأخرى، التابعة والمعتزلة، من حيث إن الفعل الخطابي الذي تحققه فعل خطابي ذو استقلال تام. فبخلاف الجمل التابعة، لا تتعلق الجمل المنقطعة بأي مكون من مكونات ما قبلها. وفي مقابل الجمل المعتزلة، لا تؤدي الجملة المنقطعة أية وظيفة بالنظر إلى ما قبلها إذا استثنينا علاقة التناسق الضامنة لاستمرار الخطاب واتساقه بوجه عام.

على أساس هذه المقارنة، يمكن أن نصوغ سلمية للاستقلال على النحو

التالي:

(37) سلمية الاستقلال

الجملة المنقطعة < الجملة المعتزلة < الجملة التابعة < الجملة

المدمجة

على أساس هذا التعريف للجملة المنقطعة، تكون بنية الخطاب الذي يتضمنها البنية (38) حيث الفعل الخطابي (ف خ ن) فعل خطابي نووي يقوم مقام المتكافئ بالنظر إلى ما قبله:

(38) 1خ : [(ف خ 1) نو... (ف خ ن) نو] [خ 1]

وتنعكس سمة استقلال التكافؤ هذه في خصائص الجملة المنقطعة في

مستويين:

أولا، في مستوى التنعيم بواسطة كمّ الوقف الفاصل بينها وبين ما

قبلها والجاعل منها وحدة تنغيمية مستقلة؛

ثانياً، في مستوى الصرف والتركيب عن طريق إعراب الفعل المضارع (إعراب الرفع) في المعطوف المستأنف أو عن طريق عدم تكرار الأداة "هل" بعد "أم" المنقطعة على سبيل المثال.

أما في العربية الفصحى الحديثة (أو العربية الفصيحة كما تسمى أحياناً)، فيمكن إضافة عبارات مخصوصة دالة على الانقطاع، نذكر منها على الخصوص العبارات النوافل التي تقوم بدور تحويل وجهة الخطاب:

(39) أ-... أما فيما يخص الطقس، فتتوقع أن...

ب-... بعيدا عن هذا الموضوع، سنستقبل غدا ضيوفاً نجدهم.

ج-... في موضوع آخر، انعقد بمدينة مراكش

المهرجان السينمائي السابع

ملحوظة

لم ننص في سلمية الاستقلال (37) على الجملة الموصولة، ومبرر ذلك أن هذه الجملة كما سبق أن أشرنا يمكن أن تردّ مدججة أو تابعة أو معترضة أو منقطعة كما سنبين بالتفصيل في المبحث الموالي.

5. الجملة الموصولة

الجملة الموصولة حسب النحاة، كما هو معلوم، جملتان: جملة موصولة بحرف (أَنْ وَأَنَّ وَكَيْ وَكَيْمَا وَمَا وَلَوْ) وجملة موصولة باسم (الَّذِي وَأَيِّ وَمَنْ).

لن نُعنى في هذا المبحث إلا بالصنف الثاني من الجمل الموصولة، وأهم ما سيهمنا محاولة الإجابة على سؤالين أساسيين اثنين:

أولاً، ما هي بنية الجملة الموصولة وما هي مكوناتها؟

ثانياً، كيف يتحدد استعمال الضمائر الموصولة وخصائصها الصرفية-التركيبية انطلاقاً من تفاعل الوسائط التالية: التعريف/ التنكير والتقيد وعدمه والتابعة/ التكافؤ؟

1.5. جملة الصلة

ثمة فرق، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، بين التصور القديم و التصور الحديث للجملة الموصولة.

يقوم تصور النحاة العرب على الطروح التالية:

أولاً، الفصل بين الموصول وصلته، بين الاسم الموصول " الذي " والجملة "قام أبوه" في التركيب (40) مثلاً:

(40) جاء الذي [قام أبوه]

ثانياً، اعتبار الاسم الموصول مكوناً قائم الذات. ويحتجون لذلك بظهور الإعراب على نفس الموصول:

(41) أ- جاء الذان زارانا أمس

ب- قابلت اللذين زارانا أمس

وبجواز حذف الصلة لدلالة صلة أخرى في التراكيب العطفية التي من قبيل ما نجده في البيت التالي:

(42) "وعند الذي (عَادَك) واللات عدنك إحنة عليك، فلا يغزرك كيدُ العوائد"

ثالثاً، قصر الموصولية على التراكيب غير ذات رأس، أي التراكيب التي يرد فيها الموصول غير تابع لاسم يتقدمه. فالنحاة العرب يتحدثون عن التراكيب التي من قبيل (40) دون التراكيب التي من قبيل (43):
(43) جاء الرجل الذي قام أبوه

أما المقاربة اللسانية الحديثة بغض النظر عن توجه النظريات التي توّطرها فإن قوامها ما يلي:

أولاً، يشكل الضمير الموصول مع ما يليه جملة كان أم شبه جملة مكوناً واحداً كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:
(44) أ- منحت الفتاة التي فازت مكافأة
ب- اعتن بالضيف الذي عندك

وجملة التدليل على صحة هذا الطرح، أي تلاحم الموصول وما بعده، بأمرين: عدم إمكان ورود الموصول منفرداً كما يدل على ذلك لحن التراكيب التي من قبيل (45):

(45)* منحت الفتاة التي

وإمكان غياب الموصول في سياق التنكير:

(46) أ- مُنحت فتاة فازت مكافأةً

ب- *منحت فتاة التي فازت مكافأةً

ويقوم غياب الموصول في (45 أ) حجةً على أنّ الموصول لا يشكل بالضرورة رأساً للمركب الموصول.

ينضاف إلى هذه الأدلة دليل مرجعي سبقت الإشارة إليه وهو ذهاب بعض النحاة العرب إلى أن الموصول وصلته متلازمان يقومان مقام المفرد الواحد. ثانياً، يمكن أن يكون الموصول وصلته مركباً موصولاً قائم الذات كما هو الشأن في التراكيب الواردة في كتب النحو مثل (40) وفي المثالين (41أ-ب).

في هذه الحالة نكون أمام ما يُسمّى الجمل الموصولة "الحرّة" أو "التي لا رأس لها". إلا أن الجمل الموصولة تُردُّ، في الاستعمال الغالب، فضلة لمركب اسمي "معقّد" يرئسه اسم تقيّده الجملة الموصولة.

من أمثلة هذه المركبات الاسمية المعقدة ما نجده في الجمل التي من قبيل (43) و(44أ-ب) وكذا التراكيب التي مثلنا لها بالجملة (46 أ) وإن غاب فيها الضمير الموصول لتتكبير الاسم الرأس.

ثالثاً، من الإشكالات التي تواجه البحث في الجملة الموصولة إشكال إعراب الضمير الموصول والسّمات السياقية التي تحدده. سنعرض لأهم جوانب هذا الإشكال المركزي في المباحث الموالية.

2.5. الضمائر الموصولة: تواردتها وخصائصها

تحكم التوزيع التكاملي للضمائر الموصولة في اللغة العربية وخصائصها الصرفية (الإعرابية بالذات) مجموعة من المحددات السياقية نحصرها في أربعة: الرأسية/ الفضلية والتقييد/ اللاتقييد والتعريف/ التنكير والتابعة/ التكافؤ.

1.2.5. التوزيع التكاملي

ترد الجملة الموصولة كما بينا آنفاً فضلة لمركب اسمي معقد أو قائمة بمفردها مقام مركب اسمي.

في الحالة الأولى، يُستعمل الضمير الموصول " الذي " (أو أحد بدائله الصرفية) حين يكون الاسم الرأس معرفاً والضمير الموصول الصّفر (غياب الضمير) حين يكون الاسم رأس المركب منكرًا.
من أمثلة ذلك:

(47) أ- قرأت الكتاب الذي ألفه خالد

ب- *قرأت الكتاب ألفه خالد

(48) أ- قرأت كتابا ألفه خالد

ب- *قرأت كتابا الذي ألفه خالد

وتخالف اللغة العربية في هذا التوزيع اللغتين الإنجليزية والفرنسية، حيث يتحقق الضمير الموصول في الحالتين معاً، أي سواء أكان الاسم الرأس معرفة أم كان نكرة:

(49) a- I read the book that John wrote.

b- I read a book that John wrote.

(50) a- J'ai lu le livre que Jean a écrit.

b- J'ai lu un livre que Jean a écrit.

c- *J'ai lu un livre Jean a écrit

أما في حالة ورود الجملة الموصولة جملة "حرة"، غير مسبوقه برأس اسمي، فإنه يجوز استعمال الضمير "الذي" أو الضمير "مَنْ" أو الضمير "أَيُّ" بالتساوي:

(51) أ- أحترم الذي يحترمني

ب- أحترم من يحترمني

ج- أحترم أيهم يحترمني

ويمتنع غياب الضمير الموصول في هذه الحالة كما يدل على ذلك اللحن

البين في التراكيب التي من قبيل (52):

(52) *أحترمُ (Ø) يحترمني

لم يميّز النحاة العرب، كما مر بنا، بين الجملة الموصولة غير ذات الرأس

الاسمي والجملة الموصولة التي تشكل فضلة لرأس اسمي، وقصروا البحث على

الصف الأول من الجمل الموصولة دون الصف الثاني. وكان من نتائج ذلك أنهم

حصروا الاهتمام في الجمل الموصولة المدججة (أو المقيدة) دون الجمل الموصولة

الملحقة (أو غير المقيدة)، في التراكيب التي من قبيل (53أ) دون التراكيب التي من

قبيل (53ج):

(53) أ-هنا الأستاذ اللتين تفوقتا

ب-هنا الأستاذ الطالبتين اللتين تفوقتا

ج-هنا الأستاذ الطالبتين، اللتين تفوقتا

أساس الفرق بين هذين الصنفين من الجمل الموصولة أن الجملة الموصولة المقيّدة تقع مع ما قبلها في فعل خطابي واحد، في حين أن الجملة الموصولة غير المقيّدة تشكل فعلا خطابيا قائم الذات مستقلا عما قبله.

توضّح هذا الفرق البنيتان العلاقتان (54 أ-ب) للجملتين (53 أ-ب) والجملة (53ج) على التوالي:

(54) أ- 1خ : [ف خ 1 :] خب (ك) (ط)

ف 1 : [(ح 1) (إح 1) (إح 2)] (ف 1)

(ف خ 1) [(خ 1)]

ب- 1خ : [ف خ 1 :] خب (ك) (ط)

ف 1 : [(ح 1) (إح 1) (إح 2)] (ف 1)

(ف خ 1)

ف خ 2 : [خب (ك) (ط)]

[ف 2 :] (ح 2) (إح 2) [(ف 2)]

(ف خ2) [(خ1)

يفاد من البنية (54 أ) أن الجملة الموصولة في كل من الجملتين (53 أ) و(53ب) تقوم مقام حدٍّ من حدود الفحوى القضوي (إح 2) لنفس الفعل الخطابي. ويتضح من البنية (54ب) أن الجملة الموصولة تشكل فعلا خطابيا ثانيا (ف خ2) مستقلا عن الفعل الخطابي الأول وإن توارد الفعلان الخطابيان في نفس القطعة الخطابية.

يترتب عن استقلال الجملة الموصولة غير المقيدة خصائص تنفرد بها وتميزها عن الجملة الموصولة المقيدة:

(1) دلاليا، تقوم الجملة الموصولة المدمجة بتقييد المركب الاسمي

الذي يتضمنها، أي بخصر المجموعة التي يحيل عليها في مجموعة فرعية تصغرها. مثال ذلك ما نجده في الجملتين (53 أ-ب) حيث حُصرت تهنئة الأستاذ على الطالبتين المتفوقتين دون غيرهما من الطالبات.

أما الجملة الموصولة الملحقة فلا تقوم بأي تقييد إحالي، بل تضيف معلومة جديدة كالتعليل مثلا. ذلك ما هو حاصل في الجملة (54 ج) مثلا.

رائز انعدام التقييد هذا إمكان توارد الجملة الموصولة الملحقة مع مركب اسمي أحادي الإحالة كالاسم العلم. قارن:

(55)أ-هنا الأستاذ هندا، التي تفوقت

ب- *هنا الأستاذ هندا التي تفوقت

الجملة (55 ب) لاحنة لا يزاوها اللحن إلا إذا أدخلت أداة التعريف على الاسم العلم وانتقل بذلك إلى الاسم المشترك:

(56) هنا الأستاذ الهند التي تفوقت (من بين الهندات)

2 إنجازيا، للجملة الموصولة غير المقيدة قوة إنجازية تخصها قد تماثل القوة الإنجازية التي يحملها ما قبلها كما في التركيب (53 ج) مثلا، وقد تغايرها كما هو الشأن في التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (57):

(57) هل نالت الطالبتان - اللتان تفوقتا - مكافأة؟

أما الجملة الموصولة المقيدة، فتسري عليها القوة الإنجازية التي تحملها الجملة المتضمنة لها.

صرفيا، تنحصر الموصولات التي يمكن أن تتصدر الجملة الموصولة المقيدة ذات الرأس الاسمي في فئة " الذي " دون غيرها كما يتضح من المقارنة بين الجملتين الآتيتين:

(58) أ- عشقت الفتاة التي كانت تسكن بجوارنا

ب- *عشقت الفتاة من كانت تسكن بجوارنا

ويُرفع هذا القيد حين يتعلق الأمر بالجملة الموصولة غير المقيدة:

(59) أ- عشقت الفتاة، التي كانت تسكن بجوارنا

ب- عشقت الفتاة، من كانت تسكن بجوارنا

بل إن الجملة الموصولة غير المقيدة يجوز تصديرها بموصول وإن كان الرأس الاسمي منكراً بخلاف الجملة الموصولة المقيدة. قارن:

(60) أ- عشقت فتاة كانت تسكن بجوارنا

ب- *عشقت فتاة التي كانت تسكن بجوارنا

(61) عشقت فتاة، التي كانت تسكن بجوارنا

سلامة التراكيب التي من قبيل (61) دليل على أن الجملة الموصولة غير المقيدة، بخلاف نظيرتها المقيدة، لا تشكل جزءاً من المركب الاسمي إذ لا يحكمها مخصصه من حيث التعريف/ التنكير.

(4) أما من حيث التنعيم ، فإن الجملة الموصولة المقيدة تنتمي

إلى الكتلة التنعيمية المواكبة للجملة التي تتضمنها ككل، بيد أن الجملة الموصولة غير المقيدة تشكل وحدة تنعيمية مستقلة يفصلها وقف عما قبلها.

بيان ذلك في البنيات التنعيمية (62) و(63) و(64) للجمال (58أ)

و(59أ-ب) و(57) على التوالي:

(62) # [عشقت الفتاة التي كانت تسكن بجوارنا] #

(63) # [عشقت الفتاة] # [التي كانت تسكن بجوارنا] #

(64) هل نالت الطالبتان-# [اللتان تفوقتنا] #- مكافأة؟

2.2.5. الخصائص الإعرابية

يأخذ الضمير الموصول في غالب اللغات إعرابه بحكم وظيفته (فاعل/ مفعول) داخل الجملة الموصولة ذاتها.

مثال ذلك التقابل بين الضميرين " qui " و " que " في التراكيب الفرنسية التي من قبيل (65):

(65) J'ai vu l'homme qui/*que t'a salué

أما في اللغة العربية فالأمر مختلف تمام الاختلاف حيث يأخذ المعرب من الموصولات الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته بالنظر إلى ما قبله أو الحالة الإعرابية التي تطابق إعراب الرأس الاسمي.
من المعطيات الشاهدة على ذلك الأمثلة التالية:

(66) أ- قدم اللذان تنتظرهما

ب- هاجمت اللذين هاجماني

ج- *قدم اللذين تنتظرهما

د- *هاجمت اللذان هاجماني

(67) أ- قدم الضيفان اللذان تنتظرهما

ب- هاجمت الناقدين اللذين هاجماني

ج- *قدم الضيفان اللذين تنتظرهما

د- *هاجمت الناقدين اللذان هاجماني

.يتضح من لحن الجمل (66 ج-د) و(67 ج-د) أنه لا تأثير لوظيفة
الموصول داخل الجملة الموصولة في تحديد إعرابه بخلاف ما لاحظناه في الجمل
الموصولة الفرنسية.

اقترحت لمعالجة هذه الظاهرة في النحو الوظيفي المعيار (ديك
1997ب)) مقارنتان اثنتان نعرض لهما بإيجاز على النحو التالي:

(1) الأطروحة التي تقوم عليها المقاربة الأولى هي أن الموصول ينزع في
بعض اللغات إلى مجانسة الرأس الاسمي من حيث خصائصه الصرفية (بما فيها
خاصية الإعراب) بغض النظر عن وظيفته داخل مجاله (الجملة الموصولة التي ينتمي
إليها). ويُدرج ديك (ديك) (1997ب: 335) مسألة المجانسة هذه في ظاهرة
أعمّ هي ظاهرة عدم التطابق الذي يحصل أحيانا بين السمات الوظيفية التحتية
والخصائص البنيوية السطحية.

من منظور هذه المقاربة، تكون البنية (68) هي البنية التحتية غير
الخاضعة لضغط المجانسة للجملة (67 ب) مثلا:

(68) [هاجمت الناقدين [اللذان هاجماني]]

بعد "امتصاص" الموصول داخل الجملة التي ينتمي إليها الرأس الاسمي،
تنقل البنية (68) إلى البنية (69) المتحققة في الجملة (67ب):

(69) [هاجمت الناقدين اللذين [هاجماني]]

يحق لنا أن نتساءل لماذا يخضع الموصول المعرب في اللغة العربية لظاهرة

الامتصاص ويُفعلت منها في لغة أخرى كاللغة الفرنسية؟

ليس لدينا الآن (ولا لدى غيرنا) إجابة جاهزة لهذا السؤال، وإنما دعنا
نقترح التعليل التالي علّه يرقى إلى قدر معقول من الورود:

تتميّز اللغة العربية (واللغات الإعرابية بوجه عام) بكونها تتيح توارد
الموصول مع ضمير عودٍ في ذات الجملة الموصولة، وهو ما لا تسمح به اللغة
الفرنسية مثلاً. قارن:

(70) [قرأت الكتابين] اللذين قرأتهما]
↑ ↑

(71) * [J'ai lu les deux livres [que tu les a lus]]
↑ ↑

يقوم ضمير العود بالتأشير للوظيفة داخل الجملة الموصولة محرراً بذلك
الموصول من القيام بهذا الدور ومسهلاً عملية امتصاصه داخل الجملة الرئيسية.
مثال ذلك ما نجده حاصلًا في الجملة (67ب) المكررة هنا للتذكير:

(67ب) هاجمت الناقد اللذين هاجماني

يقوم بتأدية الوظيفة الفاعل داخل الجملة الموصولة " اللذين هاجماني "
الصرفية اللاحقة بالفعل، في حين لا وظيفة يحملها الموصول الذي يعرضه خلوه
الوظيفي للامتصاص كما توضح ذلك البنية (72):

(72) [هاجمت الناقدین اللذین [Ø هاجماني]]



(2) ينطلق ديك (ديك (1997ب: 337)) من المثال (73) الوارد في (المتوكل 1988):

(73) قابلت الفتاتين اللتين نجحتنا

ويقترح تحليلاً بديلاً قوامه ما يلي:

(أ) تلافياً لشذوذ تواجد ضميرين (موصول وعائد) في ذات

الجملة الموصولة عن التعميمات النمطية المثبتة، تزال عن "اللتين" في الجملة (73) صفة الضمير ويعد عوضاً عن ذلك رأساً اسمياً.

لنلاحظ أن هذا التحليل يذكر بما يذهب إليه النحاة العرب كما سبق أن

رأينا.

(ب) يُكوّن الموصول الرأس مع ما يليه جملة موصولة تقوم مقام

"البدل" من الاسم الذي يتقدمها.

(ج) ترد الجملة الموصولة هذه بدلاً مقيداً كما في الجملة (73)،

ويمكن أن ترد كذلك بدلاً غير مقيد كما هو الشأن في الجملة (74):

(74) قابلت الفتاتين، اللتين نجحتنا

ويحتج ديك لأفضلية هذا التحليل بإيراد مزاياه التالية:

أولاً، يمكن التنبؤ بإعراب الاسم الموصول بوصفه بدلاً يطابق

إعرابه إعراب المبدل منه؛

ثانياً، يخضع التركيب الموصول للتعميم النمطي القاضي بعدم توارد الضمير الموصول وضمير العود في نفس المجال،
ثالثاً، يُستغنى استغناء تاماً عن قاعدة ما يسمّى "امتصاص الموصول".

بموازاة هذا التحليل وبناء عليه، يمكن أن نقترح في إطار نحو الخطاب الوظيفي مقارنة تماثل ما اعتمدناه في تناولنا للنعته متصلًا ومقطوعًا:

(أ) تنتمي الجملة الموصولة بوصفها نعته متصلًا إلى نفس الفعل الخطابى المتضمن للاسم منعوته،

(ب) تشكّل الجملة الموصولة عند ورودها نعته مقطوعاً فعلاً خطابياً قائم الذات مستقلاً عما قبله،

(ج) يأخذ الاسم الموصول إعرابه مطابقة لإعراب الاسم المنعوت في حالة الاتصال. أما في حالة الانقطاع، فإنه يأخذ إعراب النصب على التابعية كما في الجملة (74) وإعراب الرفع كما هو الشأن في الجملة مقابلتها (75):
(75) قابلت الفتاتين، اللتان نححتا

يعلّل إسقاط مقارنة النعت المقطوع المفرد على الجملة الموصولة غير المقيدة التناظر البنيوي بين الصفة والجملة الذي توضحه الأزواج التالية:

(76) أ- قابلت الفتاتين الناجحتين.

ب- قابلت الفتاتين اللتين نححتا.

(77) أ- قابلت الفتاتين، الناجحتين.

ب- قابلت الفتاتين، اللتين نجحتا.

(78) أ- قابلت الفتاتين، الناجحتان.

ب- قابلت الفتاتين، اللتان نجحتا

خلاصة

الجمل المتواردة في الجملة المركبة إما جمل مدججة أو جمل معطوف بعضها على بعض أو جمل ملحق بعضها ببعض.

تندرج الجمل الموصوفة في النحو العربي بألا محل لها من الإعراب في زمرة الجمل الملحقة فتكون أفعالا خطابية قائمة الذات تابعة لما قبلها مؤدية لوظائف خطابية معينة كوظيفتي التعيين والتبيين أو مستقلة عنه استقلال تكافؤ منقطعة كانت أم مستأنفة.

تشكل الجمل الموصولة أمّا لهذا الباب لكونها ترد مدججة أو معترضة أو مستقلة.

يتحدّد توزيع الموصولات في اللغة العربية وإعرابها طبقاً لوضع التركيب الموصول داخل الجملة ككل وعلاقته الخطابية بما قبله.

ويشكل إسناد الإعراب إلى المعرب من الموصولات في هذه اللغة مثالا إضافيا لتطابق حيز الخطاب وحيز العاملة.

الفصل الثالث المركز والربض

الفصل الثالث

المركز والرّيض

0. مدخل

من ثوابت بنية الخطاب الطبيعي أن لكل طبقة من طبقاته، قطعة خطائية كانت أم جملة أم مركبا اسميا، مركزا وهامشا يصطلح على تسميتهما "مجالا" و"رّيضا" (أو "ضاحية") على التوالي.

ويختلف الرّيض، من حيث طبيعته، عن الفضلة بشقيها المتصل والمنقطع كما يختلف عن الملحقات.

أما من حيث الطبقة الخطائية التي تنتمي إليها فإنه من الممكن تصنيف الأرياض أصنافا كبرى ثلاثة: أرياض خطاب، وأرياض جملة، وأرياض مركب.

نفترض هنا أن تعريف الأرياض وتنميطها اللذين نقترحهما يتيحان تأطير معالجة النحاة العرب لأبواب المبتدأ والمبتدأ المؤخر والمنادى والبدل في مقارنة وظيفية واحدة تكفل رصد هذه الظواهر وظواهر أخرى تؤاسرها في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات.

1. الرّيض: تعريفه وأنماطه

يتحدّد مفهوم الرّيض داخل ارتباطه بمفاهيم أخرى كمفهومي المركز (أو المجال) والفضلة، ويتأتى رصد خصائص تحققاته المختلفة بالنظر إلى الطبقات

الخطابية التي تأويها.

1.1. المركز / الرَبَض

دعنا ننطلق هنا من افتراض مطابقة مفهوم المركز لمفهوم المجال، وأن المركز و"المجال" بديلان مصطلحيان لمفهوم واحد.

يتكون المجال، في منظور النحو الوظيفي، من ثلاثة أركان تتفاوت من حيث أساسيتها وهي: النواة وما قبل النواة وما بعد النواة.

(1) نواة المجال عند النحاة العرب، كما هو معلوم، تكمن في طرفي الإسناد، أي المسند (مبتدأ أو فاعل) والمسند إليه (خبر أو فعل)، وتسمى كذلك "عمدة". وتتسع النواة في النحو الوظيفي لتشمل المحمول (الفعلي أو الاسمي أو الصنفي). وموضوعاته أي الحدود التي يقتضيها المحمول اقتضاءً ضرورية، وتكون إما موضوعاً واحداً أو موضوعين اثنين أو ثلاثة موضوعات حسب محلاتية المحمول.

ويمكن أن تحصر النواة في "الرأس" إذا ما نظرنا إلى المجال من منظور صرفي-تركيبى، حيث يُعدُّ الفعل رأساً للجملة والاسم رأساً للمركب الاسمي.

لنمثل لذلك بالجملة (1):

(1) أعطى خالد هنداً الكتاب الضخم الذي ألفه

يشكّل نواة لهذه الجملة المحمول الفعل "أعطى" وموضوعاته الثلاثة: المنفذ "خالد"، والمستقبل "هنداً" والمتقبّل "الكتاب الضخم الذي ألفه".

هذه الموضوعات الثلاثة مجالات داخلية تنحصر نواتها في اسم مفرد "خالد" و"هند" أو تنضاف إلى نواتها الاسمية فضلة (الصفة والجملة الموصولة) بالنسبة إلى الموضوع الثالث.

(2) يشغل حيز ما قبل النواة المخصّص ومكونات حاملة لوظائف خاصة.

(أ) يُعدُّ مخصّصاً للجملة المؤشّر للقوة الإنجازية كأدوات الاستفهام مثلاً كما هو الشأن في الجمل (2 أ-ج):

(2) أ- هل سيتزوج خالد هنداً الأسبوع المقبل؟

ب- أقابلت خالداً في المقهى؟

ج- متى ستعود هند إلى البيت؟

(ب) ويعد مخصّصاً للمركب الاسمي المحدّد بأنماطه المختلفة كمؤشرات الجنس والعدد والإشارة والتعريف.

(ج) يحتفظ بالموقع الموالي لموقع المخصّص المكون الحامل لوظيفة

المحور أو لوظيفة بؤرة المقابلة بالنسبة إلى الجملة والمكون المحقّق لإحدى سمات الوجه حين يتعلق الأمر بالمركب الاسمي.

من أمثلة ذلك:

(3) أ- هل البارحة قابلت خالدًا؟

ب- أخالدا قابلت أم هندًا؟

(4) من أكبر شعراء العرب المرحوم نزار قباني

(3) نستعمل هنا مصطلح "الفضلة" بمفهومه الواسع الذي يشمل كل المكونات التي تلي النواة شريطة ألا تتعدى حدود المجال.

بهذا المعنى، يدخل في حيز الفضلة التوابع المتصلة والتوابع المنقطعة والتوابع الملحققة.

لندكر أن التوابع المتصلة هي المكونات غير الموضوعات (المفعول المطلق والمفعول لأجله والظروف الزمانية والمكانية) بالنسبة إلى الجملة والنعت مفردا كان أم جملة بالنسبة إلى المركب الاسمي.

ويندرج في فئة التوابع المنقطعة، كما سبق أن بينا، النعت المقطوع والمستثنى (من "كلام تام") والمعطوف المنفصل و المفصول.

أما زمرة الفضلات الملحققة فتشمل الجمل غير المدججة بأنواعها، اعتراضية كانت أم لاحقة.

تفضي هذه التحديدات إلى وضع الترسيمتين العامتين (5) و(6) لمجالي الجملة والمركب الاسمي على التوالي:

(5) جملة: [] مخصص [] محور/ بؤرة [] نواة []

[] فضلة متصلة/ فضلة منقطعة/ فضلة ملحقة []

(6) مركب اسمي: [] مخصص [] وجه [] نواة []

[] فضلة متصلة/ فضلة منقطعة/ فضلة ملحقة []

لم يرد لحد الآن في أدبيات النحو الوظيفي أي تصور محدد لمجال الخطاب يمكن الرجوع أو الإحالة إليه. إلا أنه من الممكن، في رأينا، أن نعد الترسيمة (7)

تمثيلاً مجرداً لمجال الخطاب:

(7) **قطعة خطائية:** [مخصص] [أفعال خطائية تابعة]

[فعل خطائي نواة] [أفعال خطائية تابعة]

يفاد من الترسيمة (7) أن القطعة الخطائية الواحدة (فقرة، مداخلة أحد المتحاورين...) تتضمن فعلاً خطائياً نواة (أو أفعالاً خطائية نووية متكافئة) وأفعالاً خطائية تابعة تسبق النواة أو تليها.

من النادر أن نجد تحققاً صورياً لمخصص القطعة الخطائية كما هو الشأن في اللغة العربية مثلاً، لكن هذا لا يمنع من أن بعض اللغات تسخر صرفات مخصوصة لتأدية هذا الغرض.

وتعميماً لبنية المجال، يمكن أن نختزلها في الترسيمة التالية الواردة بالنسبة إلى مجالات الجملة والمركب الاسمي والقطعة الخطائية جميعاً:

(8) **خطاب:** [مخصص] (س) [نواة] (ص)

2.1.1. الريض / الفضلة

بعد هذا التحديد لمختلف طبقات المجال، يمكننا القول إن الريض هو كل عبارة تواكب المجال تسبقه أو تلحق به دون أن تكون جزءاً منه.

ومن أهم ما يروز خارجية الريض بالنظر إلى المجال الذي يواكبه رائزان:

(أ) يتموقع الريض المتقدم قبل مخصص المجال كما يفاد من المقارنة

بين الجملتين (9أ-ب) مثلاً:

(9) أ-خالد، أقابله أم لا؟

ب- *أخالد، قابلته أم لا؟

أما الریض المتأخر فإنه يلي تمام الفضلة متصلة كانت أم منقطعة أم ملحقة. من أمثلة ذلك ما يلي:

(10) أ- یسوؤني الجار الشرس، خلقه

ب- یسوؤني الجار، الشرس، خلقه

ج- *یسوؤني الجار، خلقه، الشرس

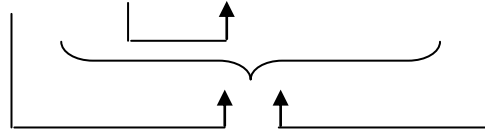
(11) أ- أعطيتها الفتاتين اللتين تفوقتا، المكافأة

ب- *أعطيتها، المكافأة، الفتاتين اللتين تفوقتا

يمكن أن نستدل بلحن التركيبين (10 ج) و (11 ب) على أمرين أساسيين: أولاً، أن الریض ليس فضلة وإن كانت منقطعة أو ملحقة، وثانياً، أنه لا يمكن أن يظهر إلا بعد تمامها.

(ب) يؤدي الریض، كما سنرى، وظائف متعددة على غرار الفضلات مع فارقين؛ أولهما أنه يؤدي وظائف تخصه، وثانيهما أن وظائفه هذه تتعلق بالمجال برمته، لا بنواته وحدها كما يتضح من الترسيمة (12):

(12) ریض [[مخصص] [نواة] [فضلة]] ریض



3.1. أنماط الربض

حسب التحديد الذي نقترحه هنا، يمكن أن تعدّ أرباضاً في النحو العربي المكونات التي تنوّلت في باب المبتدأ وباب المبتدأ المؤخر وباب البدل بأنواعه وباب المنادى.

من أمثلة ذلك التراكيب التالية:

(13) أ- زيد، رأيتَه

ب- زيد، رأيت أباه

(14) أ- رأيتَه، زيد

ب- رأيت أباه، زيد

(15) أ- مررت بأخيك، زيد

ب- أكلت الرغيف، ثلثه

د- أكلت خبزاً، لحماً

(16) أ- يا عبد الله، إركبْ

ب- عبد الله، إركبْ

تعتمد المقاربة الوظيفية التي نقترحها معطيات النحاة العرب ومعالجتهم لها، لكنها تغاير تناول النحوي من وجهين:

(1) تفتح مفهوم الربض ليشمل مكونات أخرى غير المكونات

الأربعة التي درسها النحاة العرب؛

(2) تقترح تنميطة للأرباض حسب معيارين اثنين:

(أ) معيار طبقة المجال الذي يواكبه الرض فتميز بين أرباض

الخطاب (أو النص) وأرباض الجملة وأرباض المركب الاسمي؛

(ب) معيار الموقع الذي يحتله الرض بالنظر إلى المجال المواكب

حيث تميز بين الرض المتقدم على المجال والرض المتأخر عنه. وسيتبين من خلال المباحث الموالية أن وظيفة الرض تختلف باختلاف موقعه من المركز.

2. ررض المركب الاسمي

الأرباض من حيث موقعها أرباض تقع قبل المركز وأرباض تليه. دعنا نصطلح هنا على تسمية الأرباض الأولى "أرباضا سوابق" والأرباض الثانية "أرباضا لواحق".

للجملة كما للنص أرباض سوابق وأرباض لواحق كما سنرى بخلاف المركب الاسمي الذي لا ررض له يسبقه.

علة ذلك في رأينا كامنة في العلاقة البنوية التي تربط المكون (أيّ مكون) بما قبله. فإذا تحرّر جاز أن يكون له ررض يتقدمه كالجملة المتبدل بها أو المعطوفة عطف تكافؤ. أما إذا كان المكون مدججا في ما قبله كالجملة أو المركب الاسمي فإن حيز أرباضه السوابق يضيق أو ينعدم.

إذا صح هذا التعليل جاز أن نتوقع أن ينحصر حيز ررض المركب الاسمي في حيز الأرباض اللواحق. وسنقصر الحديث في هذا المبحث على ما دُرِس في النحو العربي في باب "البدل".

يدرج النحاة العرب البدل في زمرة التوابع إلى جانب النعت والتوكيد وعطفي البيان والنسق ويصنفونه رجوعاً إلى ثلاثة معايير: معيار المقولة ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة.

(1) من حيث مقولته، يرد البدل جملة كما يرد مفرداً.

من أمثلة وروده جملة ما نبده في الآية الكريمة:

(17) "ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب" (قرآن كريم)

حيث الجملة "يضاعف له العذاب" بدل من الجملة جواب الشرط "يلق

أثاماً".

ومن أمثلة ورود البدل مفرداً التراكيب (15 أ-د) المكرر سوقها هنا

للتذكير:

(15) أ-مررت بأخيك، زيد

ب-أكلت الرغيف، ثلثه

ج-أعجبني زيد، علمه

د-أكلت خبزاً، لحماً

(2) ومن حيث معناه، يصنّف البدل أربعة أصناف: بدل الكل

من الكل وهو البدل المساوي للمبدل منه في المعنى (15أ) وبدل البعض من الكل

(15ب) وبدل الاشتمال وهو الدال على معنى في متبوعه (15 ج) والبدل المباين

للمبدل منه وهو قسمان: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو (15 د) وما لا يقصد

متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط وهو ما يمثل له النحاة بالتراكيب التي من

قبيل (18):

(18) رأيت رجلا، حماراً

ويفسر النحاة الفرق بين هذين القسمين من البديل المباين بأن البديل في الحالة الأولى بدل إضراب في حين أنه بدل غلط (أو نسيان) في الحالة الثانية.

(3) أما من حيث وظيفته، فيستشف من أقوال النحاة أن البديل يقوم بالنظر إلى المبدل منه بدورين: دور التبيين ودور التعويض.

إن للبديل، في الواقع، وظائف أخرى سنعرض لها لاحقاً.

يشير النحاة العرب إلى أن للبديل خاصيتين أساسيتين اثنتين تميزانه عن باقي التوابع، وعن عطف البيان بالذات لإمكان التباسه به. هاتان الخاصيتان هما: أولاً، "مقصوديته بالنسبة" دون المبدل منه، وهو ما يعلل تسميته "بدلاً"؛

ثانياً، استقلاله عن المبدل منه استقلالاً يتجلى في ثلاثة مظاهر: أولها أنه لا يطابق، بخلاف التوابع الأخرى، متبوعه في تعريفه وتنكيره:

(18) أ- "إلى صراط مستقيم، صراط الله" (قرآن كريم)

ب- "بالناصية، ناصية كاذبة" (قرآن كريم)

وثانيها أن مماثلة إعرابه لإعراب المبدل منه لا تدخل في التطابق الإعرابي بين التابع والمتبوع، وإنما هي نتيجة "بنية تكرار العامل"، حيث يؤول النحاة جملة مثل (15 ج) على أنها مرادفة، في التقدير، للجملة (20):

(19) أعجبي زيد، (أعجبي) علمه

أما ثالث مظاهر استقلال البدل فهو لازم عن المظهر الثاني حيث يُعدّ البدل في التقدير، بخلاف غيره، من جملة غير جملة المبدل منه.

لننتقل الآن من خاصية استقلال البدل هذه لنرسم معالم المقاربة الوظيفية التي نرجو أن تكمل رصد خصائص هذا المكون من جهة وتأطير معالجة النحاة له من جهة ثانية:

(1) يشكل البدل في التراكيب التي من قبيل (15 أ-ج)

و(17) فعلا خطابيا قائم الذات مستقلا عن الفعل الخطابي الذي تحققه الجملة المتضمنة له؛

(2) يستقل الفعل الخطاب البدل استقلالاً تابعية لا استقلالاً

تكافؤ للعلاقة الوظيفية التي تربطه بالفعل الخطابي الأول؛

(3) يقوم الفعل الخطابي البدل، كأني فعل خطابي تابع بوظيفة

معينة بالنظر إلى نواة المركب الاسمي.

أشار النحاة، كما سبق أن بيّنا، إلى وظيفتي التبيين والتعويض، ويمكن أن

نضيف إليهما وظائف ثلاثا هي التعيين والتخصيص والتصحيح.

بناء على هذا، يمكن أن تمثل للبنية العلاقية التحتية للجملة (15 ج)

على النحو التالي:

(20) (خ1 : [ف خ1 : [خب (ك) (ط)
ف1 : [ح1 (1) (إح2) [ف1(1))
(ف خ1)
ف خ2 : (خب (ك) (ط)
ف2 : [ح3 (3) (إح2) [ف2(2))
ف خ2 (ف خ2) [تخصيص [خ1))

لعل من المفيد في استجلاء خصائص البدل مقارنته بالنعته المقطوع:

(1) يشكل البدل والنعته المقطوع كلاهما فعلا خطابيا مستقلا

قد يكون تابعا مؤديا لوظيفة معينة؛

(2) يفصل بين البدل والمبدل منه وقف تنغمي يجعل منه وحدة

تنغمية قائمة الذات كما هو الشأن في الفصل بين النعته المقطوع ومنعوته كما

بيّنّا آنفا؛

(3) إلا أن هذين المكونين، على تقاربهما، يفترقان في أمرين:

أولا، يقوم البدل بوظائف مباينة للوظائف التي يؤديها النعته المقطوع؛

ثانيا، وهو أهم الفروق، يشكل البدل رضيا في حين أن النعته المقطوع

يظل، على مقطوعيته، مجرد فضلة. وأهم ما يروى رضية البدل في مقابل فضلية

النعته المقطوع أن الأول يتأخر ضرورة عن الثاني حين يتواردان كما يتبين من

المقارنة بين الجملتين (10 أ-ب) والجملته (10 ج) المكررة هنا للتذكير:

(10) أ- يسوؤني الجار، الشرس، خلقه

ب- يسوؤني الجار، الشرس، خلقه

ج- *يسوؤني الجار، خلقه، الشرس

يفاد من هذا أن البدل خارج عن مجال المركب الاسمي في حين أن النعت المقطوع يتموقع داخله وإن قُطِع.

3. أرباض الجملة

يمكن تقسيم أرباض الجملة إلى أرباض قارة، ررض قبلي وهو المبتدأ، ورضين بعديين الذيل والاستفهام المستدرک ورض متنقل هو المنادى.

1.3. الررض القبلي

اعتمادا للأطروحة التي ندافع عنها، أطروحة أن للمنحى الوظيفي العربي أصوله في الفكر اللغوي العربي القديم وامتدأه الحديث (المتوكل (2006))، يمكن أن نقول إن ررض الجملة القبلي مرّ بثلاث مراحل عُدّ فيها مقوله بنيوية ووظيفة تداولية ثم فعلا خطابيا على التوالي.

1.1.3. الررض القبلي مقولة بنيوية

من أهم أبواب (المعني) الباب الذي أُفردَ لأقسام الجملة.

يميّز ابن هشام في هذا الباب بين "الجملة الصغرى" و"الجملة الكبرى" باعتبار أن الجملة "عبارة عن الفعل وفاعله ك"قام زيد" والمبتدأ وخبره ك"زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضرب اللص" و"أقائم الزيدان" و"كان زيد قائما"

و"ظننته قائما".

الجملة الكبرى، حسب ابن هشام، هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة :

(21) أ-زيد قام أبوه

ب-زيد أبوه قائم

أما الجملة الصغرى فهي الجملة المبنية على المبتدأ كالجمله المخبر بها في المثالين (21 أ-ب). ويصنف ابن هشام الجملة الكبرى صنفين: جملة كبرى ذات وجه واحد صدرها وعجزها اسميان كالجمله (21 ب) وجملة كبرى ذات وجهين وهي إما اسمية الصدر فعلية العجز نحو:

(22) زيد يقوم أبوه

أو فعلية الصدر اسمية العجز نحو:

(23) ظننت زيدا أبوه قائم

يستدعي هذا الترميط للجمل الملاحظات التالية:

(1) يطلق مصطلح "المبتدأ" على مكونين متباينين تمام التباين:

ما يتصدر الجملة الكبرى وما يتصدر الجملة الصغرى.

ما يمكن أن يعد ريباً قليباً هو المكون الأول. أما المكون الثاني فقد بينا بالتفصيل في مكان آخر (المتوكل (1985)) أنه عنصر من العناصر الداخلية يحمل وظيفة دلالية (منفذ، حائل، متموضع...) والوظيفة التركيبية الفاعل (حسب تعريف النحو الوظيفي لهذه الوظيفة)، وقد يرد حاملاً للوظيفة التداولية المحور.

(2) ما يمكن أن يعد ريبضا قبليا هو المكون المتصدّر للجملة الكبرى شريطة أن يكون اسما كما هو الشأن في الجملتين (21 ب) و(22). أما التراكيب التي من قبيل (23) فلا ريبض فيها إلا إن صُدّر معمول الفعل: (24) زيد، ظننت أباه قائما

يُحدّد صدر الجملة الكبرى الاسمية في هذا الترميط وفقا لخاصيته الموقعية كما يدل على ذلك المصطلح "المبتدأ" لا وفقا لوظيفته.

2.1.3. الريبض القبلي وظيفته تداولية

الوظائف التداولية في النموذج المعيار للنحو الوظيفي (ديك (1997ب))، كما هو معلوم، فثتان: وظائف تسند إلى المكونات الخارجية (الريبض القبلي والريبض البعدي خاصة)، ووظائف تسند إلى المكونات الداخلية وهي الوظيفتان المحور والبؤرة وفروعهما كما يتبين من الترسمة العامة (25): (25) [خطاب:] ريبض قبلي# [س1] محور... [س ن] بؤرة [# ريبض بعدي ذيل]

يقوم الريبض القبلي بتحديد "عالم الخطاب" الذي تعد الجملة المواقبة له واردة بالنسبة إليه.

لنمثل لذلك بالتركيب (26):

(26) هذا الكتاب، قرأته

يشكل المركب الاسمي "هذا الكتاب" عالم الخطاب (أو فضاءه إن شئنا) الذي يجعل من إسناد الجملة "قرأته" إسنادا واردا.

تحكم هذا الإسناد قاعدة الورود (جرايس (1975)) التي ينتج عن خرقها تراكيب لاحنة كالتركيب التالي:
(27)* هذا الكرسي، قرأته

اقترحنا في مكان آخر (المتوكل (1985)) أن نسمي الوظيفة الممكن إسنادها إلى الرض القبلي "مبتدأ" (في مقابل المصطلح الإنجليزي "Theme") على أساس أننا نميز بين هذه الوظيفة والمكون المسمى "مبتدأ" عند النحاة العرب. ويقوم هذا التمييز على أن مبتدأ النحاة مقولة بنبوية كما بينا في حين أن مبتدأ النحو الوظيفي وظيفة تداولية.

3.1.3. الرض القبلي فعلا خطابيا

الرض القبلي في نموذج نحو الخطاب الوظيفي، كعامة الأرباض، فعل خطابي قائم الذات يتسم بثلاث خصائص أساسية: أولاها أنه مستقل عن الفعل الخطابي الذي يليه، الفعل الخطابي المركزي، وثانيها خارجيته، وثالثتها تابعيته وحمله لوظيفة خطابية معينة تملئها تابعيته.

(1) يستشف من تحليل ابن هشام للجملة الكبرى أن مبتدأها الاسمي مكون من مكوناتها يؤلف مع الجملة المخبر بها عنه جملة واحدة.

بنية الجملة الكبرى حسب هذا التصور هي البنية (28):

(28) [جملة كبرى: [مبتدأ [جملة خبرية]]]

وفقا للترسيمة (28) تكون بنية الجملة (22)، مثلا، هي البنية التالية:

(29) [جملة كبرى: [زيد [يقوم أبوه]]]

أما في نحو الخطاب الوظيفي فإن نفس المكون مكون منفصل عما يليه
يشكل فعلا خطايا مستقلا كما يتضح من البنية العلاقية التحتية (30) للجملة
(22):

(30) 1خ [(ف خ 1 : [خب (ك) (ط)
(ف 1 : [(إح 1) [(ف 1)] (ف خ 1)]
(ف خ 2 : [خب (ك) (ط)
(ف 2 : [(ح 1) (إح 2) [(إح 1)] (ف 2)]
(ف خ 2) [(خ 1)]

يلحظ أن الفعل الخطابي الأول في البنية العلاقية (30) مقصور فحواه
القضوي على عنصر واحد هو العنصر الإحالي (إح 1) الذي يحققه المركب الاسمي
"زيد". إلا أن هذا لا يعني أن لا يرد الرض القبلي في شكل مقولات أخرى
كالجملة مثلا

(31): أن يكون زيد شاعرا، هذا ما لا أصدقه

(2) ما يجب لفت النظر إليه هنا هو أن استقلال الرض كفعل
خطابي قائم الذات سمة يتقاسمها والعناصر المتقطعة أو الملحقة التي تناولناها في
الفصلين السابقين. ما يشكل خصيصة للرض ينفرد بها ويتميز بها عن المنقطع
والملاحق هو خارجيته بالنظر إلى المركز، إلى المجال (المركبي أو الجملي أو الخطابي)
الذي يواكبه.

لخارجية الرض القبلي عدة روائز فصلنا القول فيها في مكان آخر (المتوكل

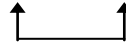
(1985)) ونوردها مجملة هنا كالتالي:

يغلب أن تقوم علاقة ترابط إحيالي بين الريض
القبلي وضمير داخل الجملة التي تليه كما هو
الشأن في التركيب (22) المعاد سوقه هنا
للتذكير:

(22) زيد، يقوم أبوه

توضح ذلك البنية الإحالية التالية:

(32) زيد، يقوم أبوه



قد يؤوّل الترابط الإحيالي على أن التركيب خضع لقاعدة تحويل
نُقل بمقتضاها المركب الاسمي " زيد " من موقع داخلي إلى الصدر تاركا ضميرا يشغل
الموقع المنقول منه باعتبار أن الجملة مصدر التحويل هي الجملة (33):

(33) يقوم أبو زيد

تُحوّل دون تبني مثل هذا التحليل ثلاثة موانع أساسية هي:

أولاً، أثبتت التجارب النفسية-اللغوية أن قواعد التحويل بوجه

عام لا تستند إلى أساس نفسي وتمنع بذلك إحراز الكفاية النفسية؛

ثانياً، لا ترادف يمكن أن يفترض بين التراكيب التي من قبيل

(22) والتراكيب التي من قبيل (33) إذ إن معنى الفئة الأولى من التراكيب يباين

تماماً معنى الفئة الثانية.

ثالثاً، يشترط النحاة العرب في الصدر الاسمي للجملة الكبرى أن تتضمن الجملة المخبر بها عنه ضميراً يربطه بها وهو الحاصل في التراكيب التي من قبيل (22). إلا أن النحاة العرب أنفسهم يوردون أمثلة لخلو الجملة الخبر من رابط:

(34) أ- السمن، منوان بدرهم

ب- البُر، الكر بستين

في الحقل العربي، يمكن دعم هذا الطرح بأمثلة من دواجر عربية كدارجة

مصر:

(35) أ- كلام كثير، مش عايز

ب- عَلام، ما تعلمناش

اللغة العربية (فصحى ودواجر) من اللغات التي يمكن أن تتضمن فيها الجملة الموالية للربض ضميراً رابطاً كما يمكن أن تخلو منه. وثمة لغات كاللغة الصينية مثلاً تخلو فيها الجملة من الضمير العائد على الربض خلوا تاماً في جميع الحالات. فالتركيب المقابل في هذه اللغة للتركيب (36) تركيب سليم تمام السلامة رغم خلوه من أي ضمير عود:

(36) الأفيال، الخراطيم طويلة

لنلاحظ أن للتركيب (36) نظائر في اللغة العربية نفسها إذ نستطيع أن

نقول:

(37) زيد، عينه بصيرة ويده قصيرة

كما نستطيع أن نقول وهو الأغلب:

(38) زيد، العين بصيرة واليد قصيرة

من خصائص المحمول (فعلا أو اسما أو صفة) أنه يحدّد الوظائف الدلالية والتركيبية التي تُسند إلى حدوده موضوعات كانت أم لواحق، كما يتحكم في إسناد إعرابها. ويشدّد الرّيض عن هذه القاعدة إذ إنه لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية كما أنه يأخذ إعرابه في استقلال تام عن المحمول.

يقع الرّيض خارج حيّز الجملة التي تليه. ويروز ذلك:

أولا، أنه قد ينفرد بقوة إنجازية تخصه مباينة للقوة الإنجازية المواكبة

للجملة بعده:

(39) هذا الكتاب؟ لقد قرأته

ثانيا، يتقدم الرّيض على المؤشر الإنجازي، أداة كان أم اسما، في حين يتعذر ذلك حين يتعلق الأمر بأحد المكونات الداخلية حين تتصدّر لداع تداولي ما.

يتضح هذا الفرق من المقارنة بين الجملتين (40 أ-ب) والجملتين (41

أ-ب):

(40) أ- هذا الكتاب، هل قرأته؟

ب- هذا الكتاب، متى اشتريته؟

(41) أ- زيدا هل قابلت؟

ب- *زيدا متى قابلت؟

ثالثا، أنه لا يقع في حيز المؤشر الإنجازي وإن ورد بعده كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(42) أ-أزيد، قابلته أم لم تقابله؟

ب- *أزيد، قابلته أم عمرو؟

(3) يحمل الفعل الخطابي الرض، في نحو الخطاب الوظيفي،

وظيفة "التوجيه". ويرر تسمية هذه الوظيفة بوظيفة التوجيه أن المكون الذي يحملها يمدّ المخاطب بالمعلومة التي توجّهه نحو الفحوى القضوي الذي تتضمنه الجملة الموالية.

بتعبير آخر، يمدّ الرض القبلي المخاطب بالمعلومة التي تضمن تناسق نحو الخطاب ومجاله (أو "عامله")، المعلومة التي تجعل من التركيب (43أ) تركيبا سليما في مقابل التركيب (43ب) باعتبار وجود "المنارة" بمدينة مراكش لا بمدينة الدار البيضاء:

(43) أ-أما مراكش، فإن منارتها من الآثار الخالدة

ب- *أما الدار البيضاء، فإن منارتها من الآثار الخالدة

لكي يؤدي هذه الوظيفة، وظيفة توجيه المخاطب نحو إطار الخطاب المناسب، يشترط في المكون الرض القبلي أن يكون "عبارة محيلة"، عبارة تمكنه من التعرف على الذات المقصودة. لذلك لا يردّ الرض، كقاعدة عامة، نكرة كما يتبين

من المقارنة بين التركيبين التاليين:

(44) أ- هذه الفتاة، أعشقها

ب- *فتاة، أعشقها

ولنشر إلى أن النحاة العرب نبَّهوا إلى ضرورة إحالية المبتدأ بقولهم إن
"الإخبار عن المجهول لا يفيد".

بناءً على ما بيَّناه في الفقرات السابقة، يمكن إجمال القول في أن الرض
الجملي القبلي فعل خطابي قائم الذات مستقل عن الفعل الخطابي الذي تحققه
الجملة الذي تليه، لكن تابع له يؤدّي وظيفة التوجيه بالنظر إليه.

على هذا الأساس تكون البنية العلاقية التحتية للتراكيب ذات رض قبلي
هي البنية العامة التالية:

(45) (خ 1) : [(ف خ 1) توجيه] [(ف خ 2) نو] [(خ 1)]

لعلّ من الوارد أن ننهي هذا المبحث عن الرض القبلي بحديث مقتضب
عن تراكيب خاصة وردت في كتب النحو العربي وهي التراكيب التي من قبيل
(46):

(46) هو زيد قائم

مرّ بنا أن رض الجملة القبلي يمكن أن يكون اسماً كما يمكن أن يكون
جملة. ونضيف هنا أنه يمكن أن يرد كذلك ضميراً.؛

(47) هو، يقوم أبوه

إلا أن رضية ضمير الغيبة في الجملة (47) لا تصدق على الضمير "هو" في الجملة (46). الفارق أن الضمير في التراكيب التي من قبيل (46) لا يحيل على عالم الخطاب ولا يؤدّي، بالتالي، وظيفة التوجيه وإنما يحيل إحالة سبق على مضمون الجملة التي تليه وحق للنحاة العرب أن يسموه لهذه الخاصية "ضمير قصة".

ولنشر، بالمناسبة، إلى أن عدم استقلال هذا الضمير عما يليه أخضعه عبر تطور اللغة العربية لعملية تحجّر تمت في مرحلتين كبيرين اثنتين: أولاًهما أنه لم يعد يتصرف:

(48) أ- هو هند قائمة

ب- هو الهندات قائمات

ج- هو الزيدون قائمون

وثانيتها أنه استحال في بعض دوارج العربية كدارجة مصر إلى مجرد أداة استفهام:

(49) أ- هو صحيح الهوى غلاب؟

ب- هو انتولا بترحموا ولا بتخلوا رحمة ربنا تنزل؟

2.3. الربض البعدي

يمكن أن نعدّ ربضا بعديا للجملة المكون الذي يحتل الموقع الأخير، أي الموالي للجملة، في اللغة العربية الفصحى، في التراكيب التي من قبيل (50):

(50) يقوم أبوه، زيد

أطلق النحاة العرب على هذا المكون، كما هو معلوم، مصطلح "المبتدأ المؤخر"، وسمّوه في النحو الوظيفي المعيار "ذيلًا".

أما في اللغة العربية المعاصرة، فإن الرّبط الجملي البعدي يشمل، إضافة إلى "المبتدأ المؤخر" أو "الذيل" عبارات مستحدثة كالعبارات الممكن تسميتها "الاستفهام المستدرّك" كما هو الشأن في تراكيب مثل (51):

(51) سيتزوج خالد هنداً، أليس كذلك؟

1.2.3. الرّبط الذيل

يستشف من تحليل النحاة العرب للتراكيب التي من قبيل (50) أنهم لا يفرقون بينها وبين التراكيب التي من قبيل التركيب (22) المكرر هنا للتذكير إلا من حيث الرتبة:

(22) زيد، يقوم أبوه

فالمكون "زيد"، حسب تحليلهم، مبتدأ في الفئتين من التراكيب مقدم في إحداها، مؤخر في الأخرى.

يتماشى عدم التفريق بين التركيبين (22) و(50) مع فلسفة التناول النحوي العامة حيث تُقارَب العبارات اللغوية من منظور صرفي تركيبى محض لا يدخل في الحسبان إلا عرضاً الجوانب الدلالية والتداولية.

ومما يمكن أن يستغرب في هذا الباب أن ابن هشام قصر الجملة الكبرى على ذات المبتدأ المقدم ولم يدرج فيها ذات المبتدأ المؤخر، بيد أن البنية المكونية للتركيبين (21) و(50) واحدة إذا ما عُضَّ الطرف عن الموقع الذي يحتله المبتدأ.

بيان هذا التماثل المكوّني في الترسّيمة العامة التالية:

(52) [جملة كبرى: (مبتدأ) جملة صغرى (مبتدأ)]

واهتم البلاغيون (الجرجاني في (الدلائل) والسكاكي في (المفتاح)) برصد الفروق التداولية المترتبة عن تقديم ما حكمه التأخير وتأخير ما حكمه التقديم، لكنهم قصرُوا، مع الأسف، اهتمامهم على الإسناد القائم داخل الجملة البسيطة الاسمية أو الفعلية حيث فصلوا القول في تفسير الأغراض التي تحكم تغيير الرتبة في التراكيب التي من قبيل (53أ-ب) و(54أ-ب) مثلاً:

(53) أ-ضربت عمراً

ب-عمراً ضربتُ

(54) أ-أزيد منطلق؟

ب-أمنطلق زيد؟

أشار الجرجاني في معرض حديثه عن التقديم الذي لا على نية التأخير بل على نقل الشيء عن حُكم إلى حُكم، إلى التراكيب التي من قبيل "ضربت زيداً" و"زيد ضربته" حيث المقصود من نقل الاسم هو رفعه بالابتداء، وشغل الفعل بضميره وجعله في موضع الخبر له. إلا أن الجرجاني يذكر في إشارته تلك معكوس التركيب "زيد ضربته" وهو "ضربته زيد".

من المؤكّد أنه لو أعار نحّاتنا وبلاغيونا خاصة مزيداً من الاهتمام لِمَا وصفوه بالمبتدأ المؤخر لتمكنوا من استجلاء الفروق الأساسية التي تميز التركيب (22) عن مقابله (50) رغم ما يمكن أن يؤاسر بينهما.

يشاطر "المبتدأ المؤخر" المبتدأ المقدم سمتين أساسيتين: سمة الاستقلال وسمة الخارجية.

المكون المحتل للموقع الأخير في التراكيب التي مثلنا لها بالتركيب (50) مكون مستقل عما قبله يتحقق استقلاله في الوقف الذي يجعل منه وحدة تنغيمية قائمة الذات كما يتضح من الترسيمة التالية:

(55) [[يقوم أبوه] # [زيد]]

يشهد على خارجية هذا المكون أمران:

أولاً، لا يمكن أن يُعدَّ عنصراً من عناصر الجملة تم نقله (أو "زحلقتة") إلى موقع خارجي تاركاً ضميراً يحاوله في الموقع مصدر النقل، بل إنه يحتل الموقع الخارجي هذا أصلاً.

يستبعد افتراض النقل ويجعله غير وارد أن المكون المعني بالأمر يقع خارج مجال نفوذ محمول الجملة وما يقتضيه في موضوعاته ولواحقه. فلا يربطه به وظيفة (دلالية أو تركيبية) ولا إعراب.

ثانياً، تقف القوة الإنجازية المواكبة للجملة عند حدودها ولا تمتد إلى ما بعد هذه الحدود. دليل ذلك يُستنتج من المقارنة بين التركيبين التاليين:

(56) أ-أيقوم أبوه، زيد أم لا يقوم؟

ب- *أيقوم أبوه، زيد أم عمرو؟

رغم كل ما يتقاسمه المكونان، يظل الفرق بينهما جلياً. ويكمن هذا الفرق أساساً في أنهما يسخران لاستراتيجيتين خطابيتين مختلفتين: استراتيجية التأطير (أو التوجيه) واستراتيجية التدارك.

في الاستراتيجية الأولى، يقوم المتكلم بوضع الإطار الذي يوجه المخاطب ويمكنه من التعرف على محط الخطاب قبل أن يشرع في إنشاء الخطاب نفسه. أما في الاستراتيجية الثانية، فإن المتكلم ينشئ بدءاً خطاباً تاماً يقف عنده، ثم يورد بعد ذلك معلومة إضافية يعتقد أن من شأنها تعديل أو توضيح أو تدقيق أو تصحيح إحدى المعلومات التي يتضمنها خطابه.

سبق أن أشرنا إلى أن استراتيجية التأطير تقتضي أن يكون المكون إطار الخطاب عبارة محيلة كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (44أ) و(44ب) المكررتين هنا للتذكير:

(44) أ- هذه الفتاة، أعشقها

ب- *فتاة، أعشقها

في مقابل هذا، لا تقتضي استراتيجية التدارك أن يرد المكون المتدارك به عبارة محيلة كما تدل على ذلك سلامة التركيب (57) مثلاً:

(57) أعشقها، فتاة

ويروز الفرق بين رضي الجملة القبلي والبعدي، إذا كان الأمر يحتاج إلى روائز بعد كل ما ذكرناه، إمكان توارد المكونين معا في نفس التركيب:

(58) زيد، أعطيته إياه، الكتاب

إن سلامة التراكيب التي من قبيل (58) تقوم دليلاً على تباين استراتيجيتي التأطير والتدارك إذ لو تماثلتا لتعذر تواردهما في نفس الخطاب.
انطلاقاً من كل هذه الخصائص يمكن أن تكون المقاربة الوظيفية للربض البعدي الذيل على الشكل التالي:

تتضمن التراكيب ذات الربض البعدي مركبا
اسميا كان كما في

الجملة (50) أم جملة كما هو الشأن في الجملتين (59 أ-ب):

(59) أ- قابلتها، من كنت أعشقتها

ب- رسبت هند، عفوا نححت

فعلين خطايين اثنين مستقل ثانيهما عن أولهما؛

ليس هذان الفعلان الخطايان فعلين خطايين متكافئين، فأولهما

فعل خطايي نووي بينما ثانيهما فعل خطايي تابع؛

يؤدي الفعل الخطايي الربض وظيفة خطائية معينة بالنظر إلى الفعل الخطايي النووي، يمكن أن تكون "تبيينا" كما في الجملتين (50) و(59أ) أو "تصحيحا" كما في الجملة (59ب).

بذلك يمكن أن تمثل للعلاقات التحتية للتراكيب ذات الربض الجملي

البعدي على النحو التالي:

(60) (خ1: [ف خ1) نو (ف خ2) ظ [خ1))

حيث يرمز ظ إلى الوظيفة الخطابية التبيين أو التصحيح (أو غيرهما).

ملحوظة

ارتأينا في أولى دراساتنا للوظائف التداولية في اللغة العربية (المتوكل (1985)) أن ندرج البديل في الرض الجملي البعدي حيث عددناه كذلك ذيلا. ولعل ما دفعنا إلى ذلك التقارب الملحوظ بين الذيل والبديل إذ يقع كلاهما في آخر الجملة ويشكلان كلاهما مكونا خارجيا ويقومان بنفس الدور، دور التبيين أو دور التصحيح.

إلا أنه تبين من خلال هذا البحث أن ما يجمع بينهما لا يمكن أن يجنب تباينهما. فهما رضان بعديان يؤديان نفس الوظائف، لكن البديل ررض للمركب الاسمي، في حين أن الذيل ررض الجملة. هما إذن رضان بعديان لمجالين مختلفين.

مما يمكن سوقه رائزا لهذا التباين أمران:

أولهما، إمكان توارد المكونين في نفس التركيب:

(61) أعجبت به، علمه، زيد

ثانيهما، وجوب تقدم البديل على الذيل إذا هما تواردا:

(62) *أعجبت به، زيد، علمه

يقوم لحن التركيب (62) دليلاً على أن البدل، على خارجيته بالنظر إلى مجال المركب الاسمي، يظل داخل حيز الجملة لا يتعداه.

2.2.3. ريبض الاستفهام المستدرك

ما يطلق عليه "الاستفهام المستدرك" العبارات الواردة في آخر التراكيب (63أ-ج) التي نستعيرها من ديك (ديك (1997)):

- (63) a- It's rather hot in here, isn't it ?
b- It's not very warm in here, is it ?
c- Open the door, will you ?

لم يورد النحاة ولا البلاغيون العرب مثل هذه التراكيب في معرض حديثهم عن الاستفهام، ولعل ذلك راجع إلى خلو اللغة العربية الفصحى من هذا الصنف من العبارات أو إلى كون المتن اللغوي الذي درسه النحاة والبلاغيون متن مكتوب أساساً في حين أن هذه العبارات من خصائص خطاب المحادثة الشفوية. إلا أننا نجد مثل هذه العبارات في اللغة العربية المعاصرة، فصيحها ودارجها. من أمثلة ذلك:

(64) أ- تزوج خالد هنداً، أليس كذلك؟

ب- كنت تهرب أموالك، أليس كذلك؟

(65) جبت مجموع مش ولا بد؛ مش كده؟

(66) الشباب هادول من حلب، ما؟

1.2.2.3. الاستفهام المستدرک في النموذج المعيار

يُدرج ديك (ديك (1997ب)) عبارات الاستفهام المستدرک في زمرة ما سمي آنذاك "المكونات الخارجية"، وهي المكونات التي توأكب الجملة دون أن تكون من عناصرها. ويرى ديك أن الدور الذي تقوم به هذه العبارات دور إنجازي بالأساس، حيث تنقل جملة ما من قوة إنجازية خبرية (63أ-ب) أو أمرية (63ج) إلى قوة إنجازية استفهامية.

دعنا نأخذ مثالا لذلك التركيب العربي (64أ). يحمل الشق الأول من هذا التركيب كل الخصائص البنوية والتنغيمية للجملة الخبرية، إلا أن هذا التركيب يستحيل عن طريق شقه الثاني إلى جملة استفهامية:

(67) [استدرک [خبر] < [استفهام]] جملة

تُقرأ الترسيم (67) على أساس أن العبارة المستدركة تشتغل كعامل ينصبّ على المخصص الإنجازي فيحيل قيمته الخبر إلى استفهام.

أما من حيث الوظيفة، فإن ديك يستخلصها من المقارنة بين تركيب مثل (64أ) والتركيب الذي يقابله (68):

(68) ألم يتزوج خالد هندا؟

ويستنتج أن (68) يمكن أن يرد مجرد استفهام محض في حين أن (64أ)

يستعمل قصد التأكد. حسب هذا التحليل، تكون وظيفة العبارة المستدركة هي وظيفة التأكد.

2.2.2.3. الاستفهام المستدرك في نحو الخطاب الوظيفي

لم يهتم منظرو نحو الخطاب الوظيفي لحد الآن بعبارات الاستفهام المستدرك، فلا نجد في أدبياته دراسة لهذا الضرب من العبارات.

إلا أنه من الممكن أن نقترح المقاربة الأولية التالية استنادا إلى المبادئ العامة والآليات المعتمدة في نحو الخطاب الوظيفي كما وظفت في معالجة تراكيب أخرى لا تتعد كثيرا عن تراكيب الاستفهام المستدرك.

(1) يحقق الاستفهام المستدرك فعلا خطايا مستقلا عن الفعل الخطابي الذي تحققه الجملة الواردة قبله. ويؤشر لهذا الاستقلال الوقف الفاصل بين الفعلين الخطابين؛

(2) بخلاف ما ثبت لدينا عن تراكيب الانقطاع وتراكيب الإلحاق، يقع الفعل الخطابي المستدرك خارج حيز الجملة التي يليها، فيستحق بذلك أن يُعدّ ريباً بعدياً شأنه في ذلك شأن الريب الضليل؛

(3) يشكل هذا الفعل الخطابي، كالأفعال الخطابية التي تحققها باقي الأرباض، بعدية كانت أم قبلية، فعلا خطايا تابعا يؤدي وظيفة خطابية معينة.

يمكن أن تكون هذه الوظيفة "تأكدا" كما يرى ديك كما يمكن أن تكون تقريرا وهو ما نجده في التراكيب التي من قبيل (69):

(69) اعترف بأنك كنت تهرب الأموال!

من هذا المنظور يمكن أن نصوغ البنية العلاقية العامة للاستفهام المستدرک على النحو التالي:

(70) [خ1: [ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1) [(ف خ1) نو]
[(ف خ2: [سه (ك) (ط) (ف1)]
(ف خ2) ظ [(ف خ1)

حيث ظ = تأكد / تقرير

...

ما يستحق لفت النظر إليه في الترسيمة (70) تكرار نفس الفحوى القضوي (ف1). ويعلّل ذلك أن العبارة المستدركة لا تتضمن فحوى قضويا قائم الذات، بل "تستنسخ" الفحوى القضوي للجملة الواردة قبلها كما يتبين من المقارنة بين التركيب (64أ) مثلا والتركيب التالي:

(71) تزوج خالد هندا، ألم يتزوج خالد هندا؟

إن تكرار الفحوى القضوي هو، في رأينا، السبب الذي يعلّل خضوع العبارات المستدركة لظاهرتي الاختزال والتحصّر.

(أ) من النادر أن ترد العبارة المستدركة جملة تامة كما في التركيب (71). فالقاعدة أن يُختزَل الاستفهام المستدرک في عبارة من قبيل: " أليس كذلك"، بل يمكن أن يقلّص في أداة نفى كما هو حاصل في الدارحة الشامية (66).

(ب) يتحقق الاستفهام المستدرک في عبارات مخصوصة تتسم بالتحجر حيث إنها لا تقبل التعويض.

(72) أ- *تزوج خالد هنداً، أليس صحيحاً؟

ب-؟ تزوج خالد هنداً، هل ذلك غير صحيح؟

كما أنها تستعصي على التصرف وتنزع إلى الجمود:

(73) أ- الأطفال نائمون، أليس كذلك؟

ب- *الأطفال نائمون، أليسوا كذلك؟

(74) أ- هند فتاة ذكية، أليس كذلك؟

ب-؟ هند فتاة ذكية، أليست كذلك؟

إن تكرار الفحوى القضيوي وما يترتب عنه من اختزال وتحجر هو ما يرشح العبارة المستدركة للربضية البعدية إذ إنها ليست جملة عادية في متواليه عادية من الحمل.

ولنشر، ونحن ننهي هذا المبحث، إلى أن العبارة المستدركة تتأخر عن كل الأرباض الجمالية البعدية وإن تعددت:

(75) أ- نجح أخوه، خالد، أليس كذلك؟

ب-؟ نجح أخوه، أليس كذلك، خالد؟

(76) أ- منحته إياه، خالد، المال، أليس كذلك؟

ب-؟ منحته إياه، أليس كذلك، خالد، المال؟

إن كانت للمعطيات (75) و(76) دلالة ما ، فدلالته أن الربضية

بالنظر إلى المركز درجات ومنازل، وأن الأرباض أرباض قريبة وأرباض أقل قربا. ويمكن أن يُعمَّم هذا التدرج في الرضية، إن صحَّ، على كل الأرباض، جمليّة كانت أم مُركّبة. يشفع لهذا النوع من التعميم ما يمكن أن نستخلصه من المقارنة بين التركيبين (77أ-ب):

(77) أ- أعجبت بأخيك، زيد، علمه

ب- *أعجبت بأخيك، علمه، زيد

ما يمكن استخلاصه من هذه المقارنة هو أن بدل المطابقة أقرب إلى نواة المركب الاسمي من بدل الاشتمال وذلك ما يتماشى ومنطق العلاقات الإحالية بين الذات ونفسها وبينها وبين متعلقاتها.

3.3. الرض المنادى

تناول النحاة العرب المنادى ضمن منصوبات الفعل المتروك إظهاره، ودُرس في النحو الوظيفي المعيار ونحو الخطاب الوظيفي باعتباره مكونا رضا وفعلا خطابيا على التوالي.

1.3.3. النداء في النحو العربي

ميز النحاة العرب بين ثلاثة أصناف من النداء: النداء المحض ونداء الندبة ونداء الاستغاثة. ومثلوا للأصناف الثلاثة هذه بالتركيب التي من قبيل (78أ-هـ)

و(79أ-ب) و(80أ-ب) على التوالي:

(78) أ- يا زيد (أقيل).

ب- يا رجل!

ج- يا غلام زيد!

د- يا طالعاً جبلاً!

هـ- يا رجلاً!

(79) أ- وا زيدا!

ب- وا ظهراه!

(80) أ- يا لزيد!

ب- يا لزيد أبعد!

وأولى النحاة العرب اهتماماً ملحوظاً لخصائص المنادى الصرفية، أدواته وإعرابه وإمكانات ترخيمه.

(1) يحكم الأدوات التي تواكب المنادى المحض، في رأي النحاة، وسيط المسافة. يأخذ المنادى البعيد إحدى الأدوات التالية: "يا"، و"أيي" و"آ" و"هيا". أما المنادى القريب فيأخذ الأداة "الهمزة".

أما المندوب، سواء أكان متفجعاً عليه أو متوجعاً منه، فإنه يأخذ الأداة "وا" كما في التركيبين (79أ-ب). وقد يأخذ كذلك الأداة "يا" إذا أمن التباسه بالمنادى المحض:

(81) يا زيد!

وأما المستغاث فإنه يأخذ الأداة "يا" ويقرن بلام مفتوحة جارة:
(82) يا لزيد!

ويشير النحاة إلى جواز حذف الأداة مع النداء المحض حيث كلا طرفي التركيبين (83أ-ب) و(84أ-ب) سليمان:

(83) أ- يا زيد أقبل!

ب- زيد أقبل!

(84) أ- يا عبد الله اركب!

ب- عبد الله اركب!

ويمتنع حذف الأداة مع غير النداء المحض، فلا حذف مع المندوب ولا مع

المستغاث:

(83) أ- *زيده!

ب- *لزيد!

(2) ينطلق تناول النحاة العرب لإعراب المنادى من أطروحة

كونه منصوبا بفعل متروك إظهاره تقديره "أدعو" تنوب منابه أداة النداء "يا". وهي نفس الأطروحة المتبناة في الاستثناء المنصوب والنعته المقطوع كما مر بنا.

يأخذ النَّصْبُ المنادى المفرد حين يرد مضافا أو شبيها بالمضاف أو نكرة

غير مقصودة كما هو الشأن في التراكيب (78ج) و(78د) و(78ه) على

التوالي. ويبنى المنادى على ما يرفع به في ثلاث حالات: وروده معرفة أو نكرة

مقصودة أو إتيانه بعد "أيها" كما في التركيبين (78أ-ب) والتركيب التالي:

(84) أيها الرجلُ (أقبل!)!

حين يلي المنادى أحد توابعه، فإن التابع يُنصَب مطابقةً لمتبوعه المنصوب:

(85) أ- يا غلامَ زيدَ الظريفَ

ب- يا رجلاً كريماً

وينصب على المحل أو يرفع على اللفظ حين يكون تابعا لمبني على الضم:

(86) أ- يا زيدَ العاقلُ (بالرفع)

ب- يا زيدَ العاقلَ (بالنصب)

أما المستغاث فيجرُّ، كما أشرنا إلى ذلك، باللام الداخلة عليه.

(3) يورد النحاة معطيات تبين عن إمكان ترخيم المنادى بحذف آخره:

(87) أ- يا سعاد

ب- يا سَعَا

(88) أ- أ فاطمة

ب- أفاطمُ

ج- أفاطمُ

الفرق بين (87ب) و(88ج) أن الحرف المحذوف (الفاء) مُنَوِيٌّ في

التركيب الأول وغير منوي في التركيب الثاني. ففي الحالة الأولى تُرِكَ الباقي بعد

الحذف على ما كان عليه من حركة، وفي الحالة الثانية عومل الآخر بما يعامل به

لو كان هو آخر الكلمة وضعاً فبني على الضم وعومل معاملة الاسم التام.

يوحي تناول النحاة العرب للمنادى بعدة ملاحظات نجملها في ما يلي:

(1) لم يهتم النحاة بمعاني النداء اهتمامهم به كظاهرة صرفية-

تركيبية كما اتضح لنا من العرض السابق، بخلاف البلاغيين. في هذا الصدد، تناول السكاكي (المفتاح) النداء باعتباره باباً من أبواب قانون الطلب إلى جانب التمني والأمر والنهي والاستفهام. وأدرج السكاكي النداء مع الأمر في خانة "طلب غير حاصل ممكن حصوله في الخارج".

حسب هذا التعريف تكون عبارة "يا زيد!" طلباً لأمر غير حاصل وقت الطلب لكنه ممكن الحصول (في مقابل التمني) في الخارج (لا في الذهن بخلاف الاستفهام).

إلا أن السكاكي قصر الحديث، بعد هذا التعريف العام، على معنى خاص من معاني النداء، معنى "الاختصاص" الذي نجده في تراكيب من قبيل (89):

(89) أنا أفعل كذا أيها الرجل

باعتبار الاسم "الرجل" والضمير "أنا" محيلين على نفس الذات. غير أنه عاد إلى النداء في حديثه عن ظاهرة ما أسماه "تولد المعاني". يقول في هذا الصدد:

"متى امتنع إجراء هذه الأبواب (التمني والأمر والنهي والاستفهام والنداء) على الأصل تولد منها ما ناسب المقام... كما إذا قلت: "هل لي من شفيع" في مقام لا يمكن التصديق بوجود الشفيع امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني".

وبخصوص النداء يقول: "... إذا قلت لمن أقبل عليك يتظلم: "يا مظلوم" امتنع توجيه النداء إلى طلب الإقبال لحصوله وتوجه إلى غير حاصل مثل زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال وتولد منه الإغراء".

لنلاحظ أن تناول السكاكي لهذه الظاهرة يقترب أشد الاقتراب من مقارنة "نظرية الأفعال اللغوية" لظاهرة "الفعل اللغوي غير المباشر" أو "الاستلزام الحوارية" (غرايس (1975)) كما بينا في مكان آخر (المتوكل (1981)).

(2) أقام النحاة، كما مر بنا، توزيع أدوات النداء على وسيط المسافة حيث عدّوا الهمزة موضوعة للمنادى القريب وباقي الأدوات للمنادى البعيد.

إلا أن ثنائية قريب/ بعيد غير كافية لرصد الفروق بين الأدوات "يا" و"آ" و"أي" و"هيا"، إذ إنها جميعها تستعمل لنداء البعيد. كما أن هذه الثنائية قاصرة عن رصد توارد أكثر من أداة على نفس المبادئ:

(90) أ- أي زيد، لا تهاجم أحاك!

ب- يا أيها الواقف بالباب، تفضّل!

ج- أي أيها الواقف بالباب، تفضّل!

(3) جَوَزَ النحاة حذف أداة النداء لكنهم أطلقوا التجويز ولم يقيدوه بتعيين الأداة الجائز حذفها.

يشير إطلاق التجويز التساؤلات التالية:

هل يجوز حذف جميع أدوات النداء دون تمييز؟ هل يتساوى في جواز

الحذف أدوات نداء القريب وأدوات نداء البعيد؟ هل يمتد جواز الحذف إلى التراكيب التي يتوارد فيها أكثر من أداة نداء واحدة؟

(4) من حيث الرتبة في تراكيب النداء، مثل النحاة لها في الغالب بتراكيب يتقدم فيها المنادى على الجملة كما في التراكيب (78أ-هـ) مثلاً.

وأوردوا كذلك، لكن على قلة، أمثلة يلي فيها المنادى الجملة:

(91) أصبح، ليلاً

إلا أن هذا لا يعني امتناع تأخير المنادى حيث نستطيع أن نقول:

(92) لي زيد، اجلس

كما يجوز أن نقول محتفظين بنفس المكونات:

(93) اجلس، يا زيد

هنا يجب التساؤل عما إذا كان لرتبة المنادى تأثير في المعنى، عما إذا كانت الجملتان (92) و(93) مترادفتين تمام الترادف رغم اختلاف موقع المكوّن المنادى.

(5) تقدّم أن النحاة يفترضون أن محل المنادى محل نصب

بالأساس، وأن ناصبه فعل مقدّر واجب الإضمار إلا حين يحجب النصب بناء على الضم توجهه سمات إحصائية كأن يكون المنادى معرفة أو نكرة مقصودة.

سنترك مناقشة هذا التحليل لمبحث لاحق نفرده لإشكال إعراب الأرياض

بوجه عام.

2.3.3. المنادى في النحو الوظيفي المعيار

حُصِرَ إسناد الوظائف التداولية الخارجية، في النحو الوظيفي (ديك (1978))، في وظيفتين اثنتين: وظيفة "المبتدأ" المسندة إلى ربح الجملة القبلي ووظيفة "الذيل" التي تسند إلى ربحها البعدي.

وأوحى إلينا آنذاك (المتوكل (1985)) دور النداء وغبى تراكيبه في اللغة العربية أن نضيف إلى وظيفتي المبتدأ والذيل وظيفة المنادى.

تبي هذا الاقتراح فيما بعد وأصبح المنادى في ما سُمي النموذج المعيار (ديك (1997ب))، يعد ربحاً من أرباض الجملة يقوم بوظيفة خطائية معينة.

اهتمنا في الفصل الذي أفردناه للنداء (المتوكل (1985: 161-180)) بخصائص المكون المنادى في اللغة العربية من حيث وظيفته وأدواته وإعرابه وموقعه.

دعنا نذكر في إيجاز شديد بأهم ما أوردناه هناك عن هذه الخصائص:

(1)

ميزنا بين النداء كفعل لغوي يمكن أن يكون نداء محضاً أو نداء ندبة أو نداء استغاثة وبين المكون المنادى بوصفه موضوع النداء يحيل على ذات معينة، واقترحنا أن تُسند إلى هذا المكون الوظيفة التداولية "المنادى" كما يتبين من

الترسيمة التالية:

(94) (α منادى) ، (جملة) ، (α منادى)

(2) للدفع برصد توزيع أدوات النداء نحو رصدٍ أدق، أضفنا إلى الوسيط الإحالي المساني (قريب/ بعيد) وسائط بنوية صرفاً منها على الخصوص:
(أ) امتناع دخول "أيها" على المنادى العلم:

(95)*أيها زيد، اقترُب!

وعلى المنادى رأس مركب إضافي:

(96)*أيها صديق زيد، أقبل!

وعلى المنادى غير المنخصّص بالألف واللام:

(97) أ- *أيها رجل، تكلم!

ب- *أيها رجلاً، تكلم!

(ب) جواز دخول "أيها" على الجملة الموصولة غير ذات الرأس إذا كان الموصول من فئة "الذي" وامتناع دخولها على نفس الجملة إذا كان الموصول من فئة "من":

(98) أ-أيها الذي ينتظر زيدا، إنه قد وصل!

ب- *أيها من ينتظر زيدا، إنه قد وصل!

ج) وجوب اقتران المنادى بأداة نداء إذا كان نكرة:

(99) أ-يا رجلاً، اقترب!

ب-يا رجل، اقترب!

ج- *رجلاً، اقترب!

د- *رجل، اقترب!

(3) من حيث إعراب المكون المنادى، تبيننا أطروحة النحاة

العرب القائمة على أن المنادى في محل نصب أي كان التحقق السطحي للنصب. إلا أننا لم نسايرهم في إرجاع إعراب النصب إلى فعل مقدّر من قبيل " أدعو " نظراً لابتعاد هذا التحليل عن الحدس الطبيعي وكلفته وخرقه البين لمبدأ الواقعية النفسية. في مقابل ذلك، رددنا إعراب المكون المنادى إلى وظيفته التداولية نفسها على غرار ما افترضناه في إعراب الرضين الآخرين، المبتدئ والذيل.

على أساس ارتباط إعراب المنادى بوظيفته التداولية كانت صياغتنا لقاعدة

إسناده كالتالي:

(100) α منادى (جملة) α منادى

نصب نصب نصب

على أساس مبدأ التمييز بين "الحالة الإعرابية" (رفع، نصب، جر)

و"العلاقة الإعرابية" (ضم، فتح، كسر)، افترضنا أن إعراب النصب "العميق"

المسند إلى المنادى بحكم وظيفته يتحقق سطحا بإحدى العلامتين الإعرابيتين الفتح

والضم طبقاً لمحددات إحصائية (معرفة، نكرة مقصودة/ نكرة غير مقصودة) ومحددات بنيوية (مضاف، شبيه بالمضاف).

(4) أما من حيث موقع المنادى، فقد أبدينا ملاحظات عامة

هي الملاحظات التالية:

(أ) يمكن أن يرد المنادى منفرداً يشكّل بنفسه

خطاباً تاماً:

(101) يا خالد!

كما يمكن أن يتوارد مع جملة:

(102) أ- يا خالد، أسعف أخاك!

ب- أسعف أخاك، يا خالد!

(ب) يحتل المنادى، في حالة توارده مع جملة موقعاً رضيعاً،

خارجياً بالنظر إلى الجملة إذا لا يخضع، كالرضيعين المبتدئ والذيل، لما يقتضيه محمول الجملة دلالياً أو تركيبياً أو إعرابياً.

(ج) يمكن أن يشكّل المنادى رضيعاً قبلياً كما في التركيب

(102أ) كما يمكن أن يشكل رضيعاً بعدياً كما هو الشأن في التركيب (102ب)

إلا أن وروده قبل الجملة أغلب وأكثر طبيعية من وروده بعدها.

وعللنا طبيعة تقدمه في مقابل "موسومية" تأخره بالدور الذي يقوم به

النداء في عملية إنتاج الخطاب باعتباره وسيلة لتنبيه المخاطب قبل إنشاء الخطاب الموجه إليه.

مفاد هذه الملاحظة، إن صحّت، أن للمكون المنادى الواقع بعد الجملة دورا خطابيا غير الذي يقوم به واقعا قبلها.

(د) يحتل المنادى أقصى درجات الرضية بالنظر إلى المبتدأ

والذيل. رائر ذلك أنه يسبق الأوّل ويتأخر عن الثاني:

(103) أ- يا خالد، هند، يعشقها عمرو

ب- يعشقها عمرو، هند، يا خالد

ولنلاحظ هنا ونحن مارون أن المنادى يمكن أن يقع في آخر سلسلة

الأرياض البعدية:

(104) أعجبت به، علمه، زيدٌ، أليس كذلك؟ يا خالد

من المعلوم أن النحو الوظيفي المعيار (ديك (1997)) نتيجة مقترحات

تعديل وإغناء قدّمت لتطوير النحو الوظيفي في أول نماذجه (ديك (1978)).

في هذا السياق، أُدمج تحليلنا للمنادى وأصبح هذا المكون ريبضا من

أرياض الجملة، يقوم، إلى جانب عبارات أخرى، بوظيفة "تدبير التخاطب".

يعرف ديك (ديك (1997: ب: 384) هذه الوظيفة بأنها " الدور الذي

تلعبه بعض المكونات الخارجية داخل استراتيجية استدعاء انتباه المخاطب وضمّان

إرادته في المشاركة في الحدث الخطابي ".

ويعرف نفس المؤلف (ديك (1997 : 385): المكون المنادى على

الخصوص بأنه " المكون الخارجي الذي يسبق الجملة أو يليها أو يتخللها مؤشرا

بكيفية صريحة إلى أن الخطاب موجّه إلى الشخص المحال عليه بعبارة النداء ".

فيما يخص اللغة العربية، يستعير ديك مثالنا التالي:

(105) يا زيد، أخوك زاره عمرو

ويشير ديك، انطلاقاً من هذا المثال، إلى أن النداء يمكن أن يتحقق صرفياً بواسطة أداة أو بواسطة إعراب مخصوص أو بهما معاً.

3.3.3. المنادى في نحو الخطاب الوظيفي

1.3.3.3. البنية العلاقية

يخالف نحو الخطاب الوظيفي النموذج المعياري في كونه يعد المنادى، لا وظيفة تداولية، بل فعلاً خطابياً قائم الذات.

من حيث دور المنادى، يميز هنجفلد وماكنزي (هنجفلد وماكنزي (2007)) بين المنادى الذي يسبق الخطاب والمنادى الذي يتخلله حيث يقوم المنادى في الحالة الأولى بدور استدعاء انتباه المخاطب وفي الحالة الثانية بدور التأشير إلى استمرار المتكلم في توجيه الخطاب إلى المخاطب كما يتبين من المقارنة بين التركيبين التاليين:

(106) أ- يا خالد، سيزورنا ضيوف نعزهم اليوم

ب- سيزورنا ضيوف نعزهم، يا خالد، اليوم

إلا أن هذين المؤلفين لم يتحدثوا عن دور المنادى حين يلي الخطاب:

(107) سيزورنا ضيوف نعزهم اليوم، يا خالد

ما نرومه هنا هو اقتراح مقارنة تتخذ نحو الخطاب الوظيفي إطاراً عاماً

وتعتمد ما نراه واردا من تحليلي النحاة العرب والنحو الوظيفي المعيار وتكفل معالجة الإشكالات التي ظلت عالقة في كل من هذين التحليلين.

يمكن أن ترسم المعالم الكبرى لهذه المقاربة على النحو التالي:

(1) يقتضي التناول الملائم لتراكيب النداء في اللغة العربية

الانطلاق من تمييز أوّلي بين النداء الموجه إلى المخاطب والنداء غير الموجه إلى المخاطب، على أساس أن يشمل القسم الأول النداء العادي ونداء الاستغاثة وأن تدرج الندبة في القسم الثاني.

(2) ومن الوارد كذلك أن يفرّع النداء الموجه إلى المخاطب إلى

نداء انتقاء ونداء مواصلة ونداء تعيين.

(أ) حين يستهل المتكلم الخطاب بالنداء العادي فإنه يقوم بعملية انتقاء

للشخص الذي ينوي توجيه خطابه إليه؛

(ب) حين يورد المتكلم النداء في ثنايا خطابه فإنه يروم بذلك التنبيه إلى

أنه ما زال مستمرا في التواصل مع المخاطب الذي يكون غالبا قد انتقاه.

بهذا المعنى يعامل المنادى كما تعامل العبارات الحوافظ الضامنة لاستمرار

عملية التخاطب والتي أشرنا إليها في ما سبق.

(ج) أما حين يورد المتكلم المكون المنادى بعد تمام الخطاب فإنه يقصد

تعيين المخاطب إما بتخصيصه أو تصحيحه. ويحصل ذلك في مقامين، مقام

التباس المخاطب أو إمكان تعدده ومقام الخطأ في انتقائه.

بناء على الأدوار الثلاثة هذه، يمكن أن نقترح فيما يخص المنادى العادي

بوصفه فعلا خطائيا أن تُسند إليه وظيفة "الاستعاء" أو وظيفة "الحفاظ" أو

وظيفتا التخصيص أو التصحيح، حسب وقوعه قبل الخطاب أو خلاله أو بعده على التوالي.

(3) أما الندبة والاستغاثة، فنحن أمامهما بين اثنتين: إما أن نعدهما وظيفتين تسندان لفعل خطابي كما هو شأن الوظائف الثلاث المسندة إلى فعل الخطاب النداء أو نعدهما فعلين خطابين قائمي الذات.

من الممكن أن نترك المسألة مفتوحة إلا أننا أميل إلى الافتراض الثاني، حافظنا في ذلك الأمور الثلاثة التالية:

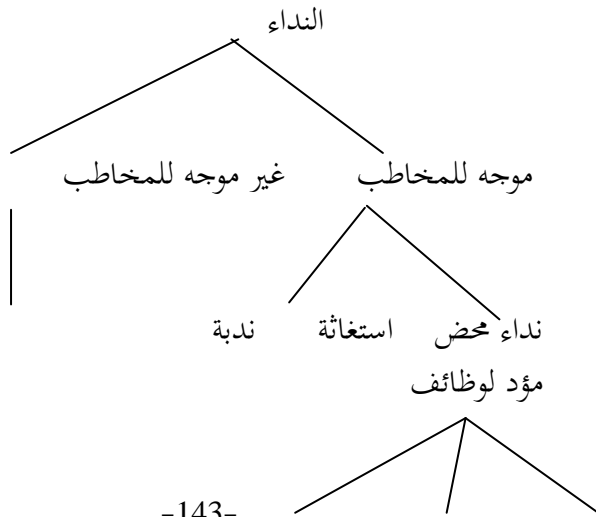
أولاً، ثمّة فرق جلي بين النداء كفعل خطابي وبين وظيفته. يروز ذلك إمكان أخذه لوظائف ثلاث مختلفة (الاسترعاء والحفاظ والتعيين التخصيصي أو التصحيحي). أما الندبة والاستغاثة فلا يمكن أن تكونا إلا ندبة أو استغاثة.

ثانياً، للنداء صيغ متعددة تختلف أدوات وإعراباً باختلاف سمات تشمل وظيفته في حين أن لكل من الندبة والاستغاثة صيغة واحدة ثابتة.

ثالثاً، لا يسوغ إسناد وظيفة من الوظائف إلى فعل خطابي ما إلا إذا كان هذا الفعل الخطابي تابعا لفعل خطابي آخر نووي يوارده في نفس القطعة الخطابية يتقدمه أو يتلوه. وقد أعطينا أمثلة كثيرة لهذا الوضع في ما سبق من مباحث.

نعلم الآن أن كلا من النداء المحض والندبة والاستغاثة يمكن أن يرد منفرداً مشكلاً بمفرده خطاباً تاماً. في هذه الحالة، لا تسند وظيفة ما لا إلى النداء ولا إلى الندبة والاستغاثة.

لتوضيح التنميط المقترح هنا نقترح الترسيم التالية:



الاسترعاء الحفاظ التخصيص/ التصحيح

ونقترح التمثيل للبنيات العلاقية التحتية لهذه الأنماط على النحو التالي:

(108) الندبة

خ1: [ف خ 1: [ندبة (ك) (ط) (ف 1) [ف خ 1]] [خ 1]]

(109) الاستغاثة

خ1: [ف خ 1: [استغاثة (ك) (ط) (ف 1) [

ف خ 1]] [خ 1]]

(110) النداء المحض منفردا

خ1 : [ف خ 1: [نداء (ك) (ط) (ف 1) [ف خ 1]] [خ 1]]

(111) النداء المحض ربضا قبليا

خ1: [ف خ 1: [نداء (ك) (ط) (ف 1) [ف خ 1]] استرعاء

(ف خ 2) نو [خ 1]]

(112) النداء المحض ربضاً بعدياً

خ1: (ف خ1) نو [(ف خ2): [نداء (ك) (ط) (ف1)]
(ف خ2) تخصيص/تصحيح [(خ1)

(113) النداء الاعتراضي

خ1: [(ف خ1) ...] [(ف خ2):]

نداء

(ك) (ط) (ف1) [(ق خ2)] حفاظ

[...] [(ف خ1) نو] [(خ1)

لنختتم هذا المبحث بالإشارة إلى التمييز الذي يقيمه هنخفلد وماكنزي
بين "النداء الإحالي" الذي يكتفى فيه بالإحالة على الشخص المنادى و"النداء
الواصف" الذي يجمع بين الإحالة على الشخص المنادى وبين ذكر بعض أوصافه.

مثال الأول التركيب (113) ومثال الثاني التركيب (114):

(114) يا سعاد!

(115) يا رشيق القدا!

تكمّن أهمية هذا التمييز في أن النداء الواصف يخرج أحيانا إن لم يكن غالبا إلى غرض آخر غير النداء المحض كما أشار إلى ذلك السكاكي حين أوّل عبارة "يا مظلوم" على أنّها "إغراء" أكثر منها نداء حقيقي.

تشكل التراكيب التي من قبيل (114) خاصية من خصائص الخطاب الفني تكثر في الخطاب العربي على الخصوص كما في البيتين الشعريين (115أ- ب):

(116) أ- "يا حبيبا أنا أهوا

هُ ومن قلبي قريب

ب- "يا غزالا جُمعت في

هُ من الحسن فنون"

بل نجد هذا النمط من التراكيب الندائية الحاملة لقوة إنجازية غير النداء المحض مع تحجّر في بعض الدواجر العربية:

(117) يا واد يا رايق انت !

أمام هذه الفئة من التراكيب يجدر أن نتساءل عن الطريقة التي تمكن من الرصد الملائم لسماها العلاقية التحتية باعتبارها أمثلة لظاهرة الاستلزام الحوارية، ظاهرة توارد قوتين إنجازيتين حرفية ومستلزمة على نفس العبارة اللغوية. في النحو الوظيفي الكلاسيكي -وهو نموذج تأويلي كما هو معلوم- كان

بالإمكان رصد القوة الإنجازية الحرفية النداء في قالب النحوي على أن يضطلع القالب المنطقي بواسطة قواعد الاستدلال باشتقاق القوة الإنجازية المستلزمة. أما نحو الخطاب الوظيفي فإنه يتيح لمقاربة هذه الفئة من التراكيب مسطرتين اثنتين:

(أ) أولاها أن تغفل القوة الإنجازية الحرفية النداء وترصد في

المكون النحوي ذاته القوة الإنجازية المستلزمة باعتبارها السابقة إلى الفهم؛

(ب) وثانيتها أن يؤشر للقوة الإنجازية النداء في البنية العلاقية

التحتية وتترك مهمة تحديد القوة الإنجازية المستلزمة لآليات المكون السياقي بشقيه المقالي والمقامي.

أورد هاتين المسطرتين، في رأينا، هي المسطرة الثانية، إذ إن الاكتفاء

بالتأشير للقوة الإنجازية المستلزمة وحدها يجعل من المتعذر رصد الخصائص الصرفية -التركيبية المرتبطة بالقوة الإنجازية الحرفية النداء.

أما المسطرة الأولى فيصبح اعتمادها ممكنا -وربما واجبا- حين يتعلق الأمر بالتراكيب المتصحرة التي تنقلص فيها القوة الإنجازية الحرفية إلى حد الانحاء التام.

البنية الصرفية-التركيبية

أشرنا إلى أننا نرجى الحديث عن إعراب المنادى إلى بحث لاحق. نكتفي

هنا إذن برسم الخطوط العامة للمعالجة التي يمكن أن يتيحها نحو الخطاب الوظيفي لرتبة المكون المنادى والأدوات التي تواكبه في مختلف أمثاله.

1.2.3.3.3. الوظيفة والرتبة

مرّ بنا أن المكون المنادى يمكن أن يرد ريبضا قبليا أو ريبضا بعديا كما يمكن أن يتخلل الخطاب ذاته.

وسقنا توضيحا لذلك الأمثلة (106 أ-ب) و(107).

الافتراض الممكن الدفاع عنه في هذا الباب هو إرجاع هذه الرتب الثلاث إلى الوظائف التي يؤديها النداء باعتباره فعلا خطايا تابعا للفعل الخطابي النووي الذي يوارده في نفس القطعة الخطابية.

يحتل المنادى موقع الريبض القبلي وموقع الريبض البعدي حين تسند إليه وظيفة الاسترعاء ووظيفة التخصيص أو التصحيح على التوالي ويتخذ موقعه داخل الخطاب حين تسند إليه وظيفة الحفاظ.

2.2.3.3.3. توزيع أدوات النداء

يتحكم في توزيع أدوات النداء التكاملي خمسة وسائط هي: القوة الإنجازية والمركز الإشاري والإحالة والرتبة والتساوق.

(1) القوى الإنجازية التي تواكب النداء بوجه عام ثلاث: الندبة والاستغاثة والنداء المحض. هذه القوى الإنجازية هي التي تسهم في تحديد الأدوات التي تقترن بالمكون المندوب والمكون المستغاث والمكون المنادى.

على أساس ذلك، يمكن صوغ القواعد التالية:

(118) أ- [ندبة [α]] وا - α - اه

ب- [استغاثة [α]] = يا - α

ج- [نداء [α]] = \emptyset / أ / يا / أي / آ ، هيا

حيث $\emptyset =$ غياب الأداة (أو الأداة الصفر).

(1) يقصد بالمركز الإشاري في أدبيات النحو الوظيفي مجموع العناصر المؤشرة إلى المتكلم والمخاطب ومكان التخاطب وزمانه التي دُرِّج على صورتها بالشكل التالي:

(119) المركز الإشاري

{ ك ، ط ، مك ، زم }

الوارد في تراكيب النداء هو عنصر مكان التخاطب والمسافة الفارقة بين المتكلم والمخاطب على الخصوص.

نقترح في هذا الباب أن نتصور المسافة بين المتكلم والمخاطب أثناء التنادي في شكل المتوالية التالية:

(120) { -بعيد... ±بعيد... +بعيد }

يحد المتوالية (120) قطبان، قطب - بعيد وقطب + بعيد، تتوسطهما مسافات تتفاوت من حيث درجات البعد عن مكان المتكلم تؤشر لها ب ±بعيد.

اعتمادا لهذه المتوالية، نقترح صوغ القواعد المسؤولة عن إدماج أدوات

النداء على النحو التالي:

(121) أ- [[α] بعيد -] / \emptyset - أ

ب- [[α] ±بعيد] = يا / آ / هيا / أي- α

ج- [[α] +بعيد] = أي / يا أي / أيأ أي- α

مفاد هذه القواعد أن السمة الدنيا -بعيد توجب إدماج الأداة الصفر أو

الهمزة وأن السمة الوسطى توجب إدماج إحدى الأدوات " يا " و " آ " و " هيا " و " أي "، في حين أن السمة القصوى + بعيد تعيّن توارد أكثر من أداة على نفس المكون المنادى.

من أمثلة ناتج القواعد (121 أ-ج):

(122) أ-هند، ابتعدي

ب-أهند، ابتعدي

(123) أ-يا هند، اقتربي

ب-أهند، اقتربي

ج-هيا هند، اقتربي

د-أيها الفتاة، اقتربي

(124) أ-أيا هند، هل تسمعين؟

ب-يا أيها الفتاة، هل تسمعين؟

ج-أيا أيها الفتاة، هل تسمعين؟

(2) تقدّم أن عدم اقتران المنادى بأداة ممتنع حين يرد المنادى نكرة، أي عبارة غير محيلة سواء أكان مفرداً أم شبيهاً بالمضاف كما يتبين من لحن التراكيب (125 ج) و(125د) و(125ه):

(125) أ-يا قادم، ادخل

ب-أقادم، ادخل

ج-*قادم، ادخل

د- *قادمًا، ادخل

ه- *طالعاً شجرةً، انزل

إذا صحت هذه الملاحظة، أمكن وضع القاعدة التالية:

$$(126) \text{ [تنكير [} \alpha \text{]] = أداة- } \alpha$$

(4) تساءلنا ونحن نعلّق على تناول النحاة العرب للنداء عما إذا

كان لرتبة المكون المنادى تأثير في توزيع أدوات النداء.

يتبين من فحص المعطيات أن هذا التساؤل وارد، إذ إن تأخر المنادى أي

وقوعه ريضاً بعدياً يستوجب اقتترانه بإحدى الأدوات. دليل ذلك المقبولية الدنيا

للتركيبين (127 ج) و(127 د) في مقابل التركيبين (127 أ-ب):

(127) أ- سنسافر معاً غداً، يا خالد

ب- سنسافر معاً، يا خالد، غداً

ج- *سنسافر معاً غداً، خالد

د- *سنسافر معاً، خالد، غداً

لعل من التفسيرات الوارد اقتراحها في هذا الصدد أن الأصل في النداء

استرعاء انتباه المخاطب، وبالتالي تقديمه على الخطاب نفسه، وأن أصلية تقديمه

تغني عن التدليل عليه بإحدى أدواته.

إذا كان هذا التفسير يرقى إلى درجة معقولة من الورود أمكننا أن نتوقع أن

وجوب التأشير إلى المكون المنادى بواسطة أداة يتنامى بتنامي ابتعاده عن الموقع

الصدر الأصل.

(5) نقصد هنا بالتساوق إمكان توارد عنصرين أو أكثر من

عنصرين في سياق صرفي-تركيبى واحد.

إلى الوسائط الأربعة، يضاف وسيط التساوق في تحديد توزيع أدوات النداء. أبرز مثال لذلك إدماج الأداة "أيها" الذي تضبطه القاعدة التالية:

$$(128) \text{ [نداء } \alpha \text{]} = \text{ أيها- } \alpha$$

$$\text{حيث } \alpha = \text{ [اسم - علم + معرفة] / [الذي...]}$$

مفاد القاعدة (128) أن إدماج الأداة "أيها" يتم في أحد السياقين: سياق الاسم غير العلم المعرف وسياق الجملة الموصولة التي يربطها موصول فئة "الذي" (دون فئة "من").

4. أرباض النص

1.4. من تعريفات "النص"

من المعلوم أن مصطلح "النص" من المصطلحات الدارجة قديما وحديثا في دراسات متعددة وفي نظريات مختلفة في نفس الدرس، منها ما هو لساني صرف ومنها ما يستخدم أدوات لسانية.

سنعتمد هنا التعريف المقترح في نظرية النحو الوظيفي (ديك

(1997ب)، المتوكل (2001 و 2003)) الذي يحدد النص بأنه الخطاب المتضمن لمجموعة من الجمل شريطة أن تشكل هذه المجموعة من الجمل وحدة خطافية تامة.

يلزم عن هذا التعريف أن النص قسم من أقسام الخطاب باعتبار الخطاب يرد مفردة واحدة أو مركبا اسميا أو جملة أو ما يجاوز الجملة الواحدة.

2.4. بنية النص

من المبادئ العامة التي اعتمدها في دراسات سابقة (المتوكل (2001) و(2003)) ما أسميناه "افتراض التماثل البنوي" بين مختلف أقسام الخطاب. مفاد هذا المبدأ بالنظر إلى النص أنه، من حيث مكوناته والعلاقات القائمة بين مكوناته، يناظر الجملة كما يناظر المركب الاسمي. على أساس افتراض التماثل هذا، يكون تنظيم النص، باحتساب أرياضه، وفقا للبنية المبسطة العامة التالية:

$$(129) \text{ [(ريض) \# [نص] \# (ريض)] }$$

3.4. الأرياض النصية

أرياض النص فئتان: أرياض مشتركة يتقاسمها النص والجملة وأرياض خاصة يغلب تواردها مع النص.

1.3.4. الأرياض المشتركة

سبق أن بيّنا أن النداء من أرياض الجملة. إلا أنه يمكن أن يقع ريضا لنص

كامل:

(130) يا خالد ، سيزورنا اليوم ضيوف نعزهم.
سنكرمهم لأنهم يستحقون الإكرام. إلا أننا لن
نستطيع استضافتهم أكثر من أسبوع واحد...
يصدق هذا على الرضى التوجيهي (المبتدأ) أيضا كما يتضح من النص

التالي:

(131) هند، زارها البارحة خالد في بيت أهلها. بلغها
أنه سيعود مع أهله ليخطبها من أبيها...
إلا أنه من الملاحظ أن النداء والتوجيه لا يمكن أن يواردا النص إلا راضين
قبليين، كما تدل على ذلك المقبولية الدنيا للنصين (132) و(133):

(132)* سيزورنا اليوم ضيوف نعزهم، سنكرمهم لأنهم
يستحقون الإكرام. إلا أننا لن نستطيع
استضافتهم أكثر من أسبوع واحد، يا خالد.

(133)* زارها خالد البارحة في بيت أهلها. بلغها أنه
سيعود مع أهله ليخطبها من أبيها، هند

لنشر إلى أن هذا لا يصدق على عبارات الاستفهام المستدرک كما يتبين
من سلامة النص التالي:

(134) زار خالد البارحة هنداً في بيت أهلها. بلغها أنه

سيعود مع أهله ليخطبها من أبيها... أليس
كذلك؟

ولعل مكمّن ذلك في أن للاستفهام المستدرك ، كما سبق أن بينا، من
الرياضية القصوى ما ليس للذيل ولا للنداء.

2.3.4. الأرباض الخاصة

يقتضي الرصد الوافي لأرباض النص ووظائفها دراسة شمول وتمعّن لمختلف
أصناف النصوص.

ما نورده هنا باقتضاب هو مجموعة ملاحظات أولية قد تسعف من
يتصدى لمثل تلك الدراسة:

(1) تنطبق البنية العامة (129) على تنظيم النص، مكونات
وعلاقات، لكن الأرباض تختلف من حيث طبيعتها ووظيفتها باختلاف الأنماط
الخطابية إذ إن لكل نمط خطابي أرباضا تخصه وتؤدي وظائف لا تؤديها في أنماط
خطابية أخرى.

(2) يمكن القول إن أرباض النص، بوجه عام، تنقسم إلى ثلاث
زمر رئيسية: "فواتح" تسبق النص و"خواتم" تليه و"أحشاء" تتخلّله.

وتنقسم الأحشاء إلى "حوافظ" تضمن استمرار الخطاب و"نواقل" تؤشر
إلى الانتقال من محور إلى محور أو من موضوع إلى آخر داخل نفس الخطاب.

على هذا الأساس، يمكن تدقيق البنية (129) على النحو التالي:

(135) [فواتح] [... (أحشاء حافظة / ناقله) ...] [(خواتم)]

(أ) فواتح خطاب المحادثة وخواتمه وأحشاؤه عبارات مخصوصة

متعارف عليها.

من أمثلة فواتحه عبارات التحايا "السلام عليكم"، "صباح الخير" ... ومن أمثلة خواتمه "مع السلامة"، "دعنا نراك" ... أما أحشاؤه الحواظ فهى الاستفهامات غير الحقيقية (أو "البلاغية" كما تسمى أحيانا)، وأما أحشاؤه النواقل فمن أمثلتها "أما في موضوع كذا ف...".

(ب) وللخطاب الإعلامي الإخباري مسموعا أو مرئيا فواتح

وخواتم مخصوصة. من فواتحه "في هذه النشرة..."، ومن خواتمه "بهذا الخبر نكون قد أتينا إلى نهاية النشرة".

(ج) يتخذ المؤلف العلمي في غالب الأحوال ريبضا قبليا يسمى

"مقدمة" وريبضا بعديا يشمل "الخاتمة" والهوامش والملاحق.

وقد يرد الريبض البعدي في التأليف القديم في شكل ما يسمى "الذيل"

و"التكملة".

(د) مثال أرباض النص الأدبي الذي يحضرنا الآن هو ما يسمى

الاستهلال في القصيدة العربية العمودية القديمة الذي يمكن أن يكون، كما هو معلوم، استهلالاً غزلياً أو طليياً أو خمرياً.

(3) تؤدي الفواتح بوجه عام وظيفة الإعلان أو وظيفة التمهيد

والتوطئة في حين تقوم الخواتم بإحدى وظائف التلخيص أو الاستنتاج أو التعقيب

أو مجرد الإنهاء.

(4) ما يروز ريفية الفواتح والخواتم واستقلالها عن صلب النص
ثلاثة روائز: أولاً، إمكان الاستغناء عنها، و ثانياً، ثبوتها مع تغيير موضوع النص
كما هو الشأن في القصيدة العربية القديمة حيث يمكن استهلاكها بالوقوف على
الأطلال أو بالتغزل سواء أكان موضوع القصيدة مدحاً أم فخراً أم غيرهما، و ثالثاً،
نزوعها الملحوظ إلى التحجر.

نحازف بهذه المجموعة من الملاحظات الأولية آملين أن تُتاح فرصة تعميقها
إن كان لها قسط معقول من الورود أو إلغائها إلقاءً إذا ما اتضح أن لا ورود لها
البتة.

5. إعراب الربض

آثرنا أن نُرجئ الحديث عن إعراب الأرباض لنفرد له مبحثاً خاصاً نتناوله
فيه داخل تصور عام للإعراب في اللغة العربية.

1.5. الإعراب في اللغة العربية: اقتراح بديل

لمقاربة الإعراب في اللغة العربية، حالات وعلامات، عمقاً وسطحاً، نقترح
أنظومة تامة قوامها ما يلي:

- (1) مُمَيَّز، بدءاً ، بين إعراب المحل (الإعراب العميق) وإعراب اللفظ
(الإعراب السطحي) باعتبار الإعراب الثاني محكوماً بالسياق الصرفي-التركيبى؛
هذا الإعراب إما نصب أو جر حسب العنصر الصرفي التركيبي الذي نُ

يسنده (أداة، فعل ناقص، حرف جر، تركيب إضافة...).

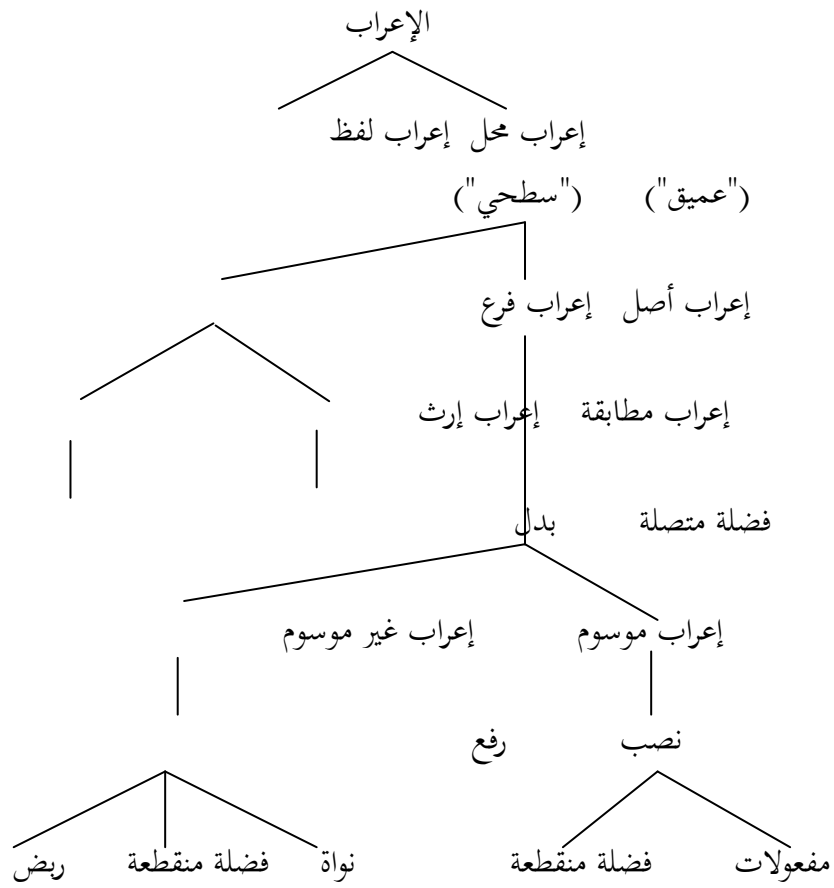
(2) وتُقَسَّم إعراب المحل قسمين: "إعراب أصل" و"إعراب فرع" باعتبار إعراب الأصل الإعراب الذي يأخذه رأس المركب الاسمي وإعراب الفرع الإعراب الذي يسند إلى فضلته المتصلة أو إلى روضه، فيكون في الحالة الأولى إعراب مطابقة وفي الحالة الثانية "إعراب إرث"، وهو ما يأخذه الروض البديل.

(3) ونمّيّز داخل إعراب الأصل بين نوعين من الإعراب: "إعراب موسوم" و"إعراب غير موسوم".

الإعراب الموسوم نصب تأخذه المفعولات بوجه عام وفضلات المركب الاسمي المنقطعة الواردة في فعل خطابي تابع لفعل خطابي نووي كما هو شأن النعت المقطوع والمستثنى كما سبق أن بيّنا. أما الإعراب غير الموسوم فيكون رفعاً ويُسند إلى النواة (فاعل، محمول اسمي أو صفي) وإلى الفضلات المنقطعة غير التابعة (مستقلة أو مستأنفة) وإلى الأرباض قبلية كانت أم بعدية أم اعتراضية.

توضح هذا التنميط للإعراب في اللغة العربية الترسمة التالية:

(135)



تابعة غير تابعة

مستقلة مستأنفة

مما يمكن أن يُعدَّ مزايًا لمثل هذا التنميط ما يلي:

أولاً، أنه يدخل في الاعتبار معالجة النحاة لظاهرة الإعراب أو على الأقل ما هو وارد منها؛

ثانياً، أنه يدمج التعميم (11) القاضي بإسناد النصب إلى التابع والرفع إلى النواة في نسق إعرابي أشمل؛

ثالثاً، أنه وارد لا بالنظر إلى إعراب الاسم فحسب، بل كذلك بالنظر إلى إعراب الفعل المضارع حيث النصب والجزم للفعل المحكوم والرفع للفعل غير المحكوم بنيويًا؛

رابعاً، أنه يُوحَّد من حيث الإعراب بين مكونات متباينة حيث النصب لفضلات الفعل وفضلات المركب الاسمي الواردة تابعةً والرفع للنواة ولكل ما استقل من المكونات فضلات منقطعة أو أرباضاً، بإرجاع كل ذلك إلى مقولتين إعرابيتين اثنتين: إعراب موسوم وإعراب غير موسوم؛

خامساً، أنه يميز داخل المكونات الفروع بين ما يأخذ إعرابه بالمطابقة بالنظر إلى الرأس وبين ما يُسند إليه إعرابه عن طريق الإرث.

2.5. إسناد إعراب الأرباض

سنقصر الحديث هنا على البدل وأرباض الجملة حيث إن أرباض النص ترد غالباً جملاً أو تريو عن جُمل.

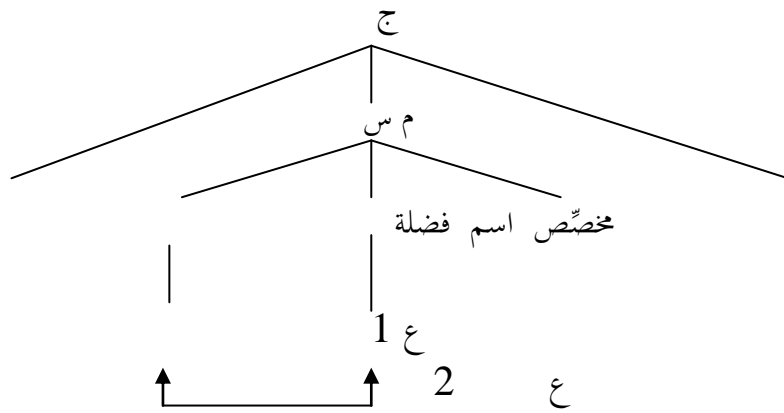
1.2.5. إعراب البدل

يأخذ المكون البدل، طبقاً للتنميط (135)، حالته الإعرابية (رفعاً كانت أم نصباً أم جرّاً) عن طريق الإرث بخلاف الفضلة التي يُسند إعرابها بحكم المطابقة بينها وبين الرأس.

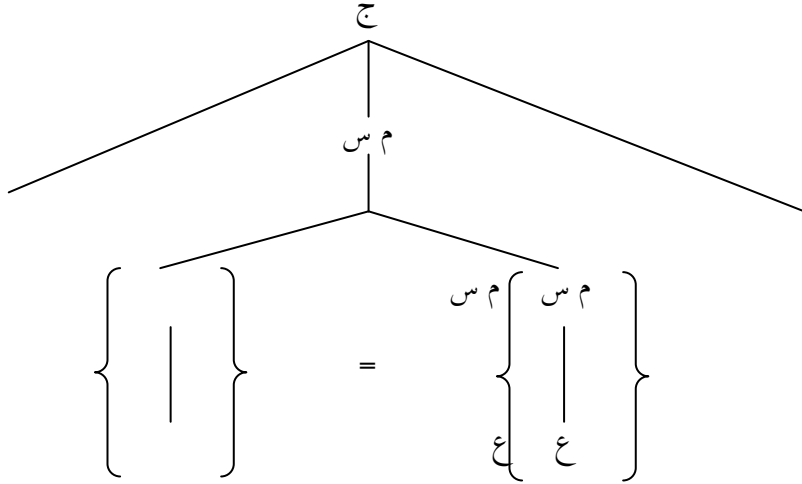
بيان ذلك أن البدل "استنساخ" جزئي على الأقل للمبدل منه وأن إعرابه، بالتالي، هو إعراب المبدل منه مكرراً. إذا قارنا للمزيد من الإيضاح بين إعراب المطابقة وإعراب الإرث ألفينا أن إعراب المطابقة إعراب آخر يسند إلى الفضلة المتصلة (نعت، توكيد...) مطابقة للإعراب الذي يحمله رأس المركب الاسمي، في حين أن إعراب الإرث هو إعراب الرأس نفسه مكرراً نتيجة الاستنساخ.

دعنا نوضح هذا الفرق بواسطة المشجرين التاليين حيث $E =$ إعراب :

(136) إعراب المطابقة



(137) إعراب الإرث



لنلاحظ أن هذا التحليل يُماشي في روحه تحليل النحاة العرب، وإن كان يخالفه في عدم الأخذ بفكرة "تكرار العامل".

5. 2. 2. إعراب أرباض الجملة

لنذكر بأن أرباض الجملة الواردة مركبات اسمية ثلاثة أرباض: ررض قبلي مُوجّه ورض بعدي ذيل ورض منادى يرد ررضاً قبلياً أو ررضاً بعدياً أو ررضاً اعتراضياً.

(1) لا إشكال حين يتعلق الأمر بررض التوجيه والرض الذيل حيث يأخذان الحالة الإعرابية غير الموسومة الرفع طبقاً للتنميط (135).

وقد يحجب رفع الریض التوجیهی اقتترانه بإحدى الأدوات الناصبة كما هو الشأن في التركيب (138ب) مثلاً:

(138) أ-خالد، قابلت أباه أمس

ب-إن خالد، قد قابلت أباه أمس

(2) ما يُشكل هو المكون المنادی الذي لا إعراب موحداً له حيث ينصب في حالتي وروده نكرة غير مقصودة ومضافاً أو شبيهاً بالمضاف ويبني على الضم في غير ذلك (حين يرد علماً أو معرفة أو نكرة مقصودة).

أمام هذا الإشكال، يمكن أن تُقترح إحدى المقاربات الثلاث التالية:

(أ) يمكن أن يعدّ النصب، على مذهب النحاة العرب، الإعراب العميق للمكون المنادی، في حين يعد بناءؤه على الضم إعراباً سطحياً تسنده سمات بنوية معينة؛

(ب) كما أنه لا مانع، نظرياً، من أن يُعدّ، في المقابل، البناء على الضم تسطيحاً لإعراب عميق هو الرفع.

بهذا الاعتبار، يدرج إعراب المنادی في خانة الإعراب غير الموسوم المسند إلى الریضين الآخرين.

(ج) كما يمكن تبعاً لاقتراح ماكنزي (ماكنزي (2008)) أن يعد إعراب المنادی (بناءً كان أم نصباً) إعراباً صرفياً-تركيبياً محضاً يخصه، إعراباً يُسند إليه سواء أورد ریبضاً أم ورد منفرداً دون خطاب يتلوه أو يسبقه.

ليس لدينا الآن ما يجعلنا نرجح إحدى المقاربات الثلاث على غيرها، وإن كنا نميل، قبلياً، إلى تبني المقاربة الثالثة.

6. الرِضُّ المتعدّد

يمكن أن تتعدّد الأرباض وهي مختلفة، كما سبق أن بيّنا، كأن يتوارد نداء وريض توجيهي أو ذيل واستفهام مستدرِك.

ويمكن كذلك أن تتعدّد الأرباض والطبيعة واحدة، كأن يتوارد على نفس الخطاب نداءان أو أكثر، أو رِضان توجيهيان أو أكثر، أو ذيلان أو أكثر كما هو الشأن في التراكيب التالية:

(139) أ-يا زيد، يا عمرو، أقبلا

ب-يا رجل، أيها الواقف بالباب، ادخل

(140) خالد، أخته، تزوجها إبراهيم

(141) وهبته إياه، خالد، كل مالي

6. 1. تعدد النداء

يتضمن كلا التركيبين (138 أ-ب) نداءين اثنين مع فارق أن النداءين في التركيب الأول موجهان إلى مخاطبين مختلفين، في حين أنهما في التركيب الثاني مقصود بهما مخاطب واحد.

يجمع بين التركيبين (138 أ-ب) ائتلافهما من حيث وظيفة الاستعاء، إلا أن النداءين في التركيب الأول متساويان، في حين أن النداء الأول في التركيب الثاني أعمّ إحصائياً من النداء الثاني.

إذا صح هذا التحليل كانت البنيتان العلاقتان المبسطتان لهذين التركيبين
البنيتين التاليتين:

(142) [خ:1]: [ف خ:1] ، [ف خ]

[ف خ:1] استرعاء [خ¹]

(143) [خ:1]: [ف خ:1] < [ف خ]

[ف خ:1] استرعاء [خ¹]

حيث < = أعم.

6. 2. تعدد ررض التوجيه

يعد ابن هشام، كما سبق أن بيّنا، الجمل التي من قبيل (140) "جملا
كبرى" تتكون من مبتدأ مخبر عنه بجملة تتكون نفسها من مبتدأ ثانٍ خبره جملة
فعلية.

يمكن توضيح بنية هذه الفئة من التراكيب بالترسيمة التالية:

(144) [مبتدأ] [مبتدأ] [جملة فعلية]

ما نريد البحث فيه هنا هو وضع المكونين المبتدئين باعتبارهما ررضين قبليين
توجيهين.

يتفق هذان الرضان في كونهما فعلين خطايين مستقلين يقومان كلاهما
بوظيفة التوجيه، إلا أنهما يختلفان في أنهما يؤديان هذه الوظيفة بتفاوت في الدرجة.

بيان ذلك أن المتكلم يعتمد في توجيه المخاطب إلى عالم الخطاب المسندة

إليه واقعة "تزوج إبراهيم بأخت خالد"، إما استراتيجية المباشرة أو استراتيجية التدرج:

(1) إذا كان المخاطب قادراً على التعرف على أخت خالد تسنى للمتكلم أن يتخذها عالم خطاب مباشراً كما هو الشأن في التركيب (144):

(144) أخت خالد، تزوجها إبراهيم

(2) إذا كان الوضع بعكس ذلك، يتوجب على المتكلم أن يعتمد الاستراتيجية التدرجية التالية:

أولاً، يُمهّد المتكلم للتوجيه بذكر عالم الخطاب الأقرب إلى المخاطب والأعرف لديه؛

ثانياً، يذكر عالم الخطاب المقصود فعلاً كما تثبت ذلك علاقة العود الإحالي بين المكون الررض والضمير الداخلي.

لنلاحظ أن الاستراتيجية التدرجية تقتضي أن يكون عالم الخطاب المقصود بالتوجيه ذا صلةٍ بعالم الخطاب الممهد.

إن صح هذا التحليل، أمكن اعتبار البنية (145) البنية التحتية المبسطة للتركيب التي من قبيل (140):

(145) [خ 1]: [ف خ 1]: [ف خ] ∈ [ف خ]

(ف خ¹) [توجيه] (خ1)

6.3. تعدد الذيل

على غرار رضي النداء ورضي التوجيه، يشكل الرضان الذيلان في التراكيب التي من قبيل (141) فعلين خطابين مع اختلاف أساسي يتمثل في استقلال هذين الرضين عن بعضهما البعض استقلالاً تاماً.

ينم عن هذا الاستقلال أن الذيلين مرتبطان بضميرين مختلفين إحصائياً وأهما لا يُشترط أن تجتمع بينهما علاقة انتماء أو علاقة خاص من عام.

ويدعم هذا الاستقلال الإحصائي استقلال في الوظيفة حيث لا ضرورة أن يكون الذيلان قائمين بنفس الوظيفة الخطابية. مثال ذلك أن الذيلين " خالد و"كل مالي" يؤديان وظيفتي التعيين والتخصيص على التوالي.

بناء على هذه الملاحظات وعلى افتراض صحتها يمكن أن نمثل للبنية العلاقية التحتية لهذا النمط في التراكيب على النحو التالي:

(146) [خ1: ... [ف خ (1) ظ1، (ف خ (2) ظ2] (خ1)]

حيث ظ = وظيفة.

7. من الرض إلى المركز

تمثل التراكيب التي من قبيل (147):

(147) زيداً رأيتَه.

لظاهرة صرفية-تركيبية حظيت باهتمام النحاة العرب حيث أفردوا لها باباً قائم الذات كما اهتم بها اللسانيون التنميطيون والوظيفيون كذلك.

7. 1. الاشتغال

تناول النحاة العرب التراكيب الممثل لها بالجملة (147) في باب ما أسموه "الاشتغال"، وعرفوا هذه الظاهرة بأن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عمل في ضمير ذلك الاسم كما في المثال السابق أو في سببئه. وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق كما هو الشأن في الجملة (148):

(148) زيدا ضربت غلامه

واصطلحوا على تسمية الاسم المتقدم المنصوب "مشغولاً عنه"، وعلى الضمير "مشغولاً به"، وعلى الفعل (أو أي عامل نصب) "مشغولاً" باعتبار أنه لو لم يُشغل بالضمير لتسلط على الاسم المتقدم فيقال:

(149) زيدا ضربت

ميّز النحاة بين حالات وجوب نصب المشغول عنه وحالات وجوب رفعه وحالات جواز الإعرابين سنفصل القول في إمكان تأويلها في مبحث لاحق.

فيما يخص مواقع نصب المشغول عنه، اختلفوا في العامل المسند للنصب اختلافاً يمكن أن يرد إلى مذهبين سائدين: مذهب الجمهور ومذهب الكوفة.

ذهب الجمهور إلى أن الناصب فعل مضمّر واجب الإضمار يكون موافقاً

للفعل المظهر إما في لفظه ومعناه:

(150) ضريت زيداً ضريته

أو في معناه دون لفظه:

(151) جاوزت زيداً مررت به

أما المذهب الكوفي فيقوم على أن الناصب هو الفعل المظهر ذاته على أساس إلغاء الضمير أو اعتباره مجرد علامة مطابقة بين الفعل والمفعول، وهو مذهب سيثبت لدينا سداؤه رغم تهميشه النسبي.

7. 2. امتصاص الرىض

تعامل النحاة العرب مع التراكيب التي من قبيل (147) على أساس أنها بدائل إعرابية للتراكيب "المبتدئية" التي من قبيل (152):

(152) زيد، رأيته

إلا أن الواقع كما بينا في مكان آخر (المتوكل (1993))، هو أن العلاقة بين هذين النمطين من التراكيب ليست علاقة تزامن تكمن في اختلاف الإعراب، بل إنها علاقة تطور ناتجة عن ظاهرة من ظواهر التطور اللغوي المعروفة يخضع فيها الرىض لعملية امتصاص.

عملية الامتصاص هذه يمكن أن يخضع لها الرىض القبلي كما يمكن أن يخضع لها الرىض البعدي الذيل كما يتبين من المقاربة بين طريقي الزوجين الجمليين التاليين:

(153) أ-خرجوا، الأولاد.

ب- *خرجوا الأولاد.

(154) أ-رأيته، زيد.

ب-رأيته زيداً.

يمكن تلخيص مظاهر الامتصاص كما يلي:

(1) ينمحي الوقف بين الرض والجملة (التي تسبقه أو تليه) فيندمجان في وحدة تنغيمية واحدة؛

(2) ينقلب المكون الممتص من وضع الرض إلى وضع حد من حدود محمول الجملة الموضوعات أو اللواحق؛

(3) باتخاذ وضع الحد يكتسب المكون الممتص سمات الضمير الذي كان يمثله داخل الجملة إبان الرضية.

يصبح الرض القبلي متقبلاً مفعولاً محوراً، ويأخذ النصب بحكم مفعوليته. ويصدق ذلك على الرض الذيل الوارد في التراكيب التي من قبيل (154 ب).

أما الرض الذيل الوارد في تراكيب مثل (153 ب) فإنه يصبح بعد امتصاصه منفذاً فاعلاً محوراً سالباً هذه الصفات للضمير اللاصق بالفعل، ويصبح رفعه لا رفع ذيل بل رفع فاعل.

(4) تنقلب اللاحقة الفعلية بعد سلبها جُلّ سماتها من ضمير حقيقي إلى مجرد علامة مطابقة بين الفعل ومفعوله المحور، تقدّم (147) أم تأخر (154 ب)، أو بينه وبين فاعله المتأخر عنه (153 ب).

من أهم العوامل التي تسهّل عملية امتصاص الریض عاملان أساسیان: كثرة الاستعمال وضغط محمول الجملة.

من جهة، يؤدي تداول التراكيب الریضية إلى ما يسميه اللسانيون الترميطيون "فقدان الوسم" الذي ينقل عبارة موسومة ما إلى عبارة غير موسومة غالباً ما يفضي فقدان وسمها إلى التحجّر.

ومن جهة ثانية، يمارس محمول الجملة على أرباضها، باعتباره النواة، ضغطاً يؤدي إلى استدراجها داخل الجملة وإحالتها إلى موضوعات أو لواحق. في مقابل هذين العاملين المتيحين للامتصاص، ثمة عوامل تفعل عكس ذلك فتعرقله وتمنح حدوده.

(1) ليست كل الأرباض قابلة للامتصاص، فلا يمكن امتصاص ریض الاستفهام المستدرك مثلاً. يعلل ذلك أن ما يتيح امتصاص الریض قابليّته لأن يصبح حدّاً من حدود الجملة.

(2) يشير النحاة العرب إلى وجوب رفع الاسم المتصدر على الابتداء إذا فُصل بينه وبين الفعل بأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام و"ما" النافية نحو:

(155) أ-زيد إن لقيته فأكرمه

ب- *زيداً إن لقيته فأكرمه

(156) أ-زيد هل تُضربه؟

ب- *زيداً هل تضربه؟

(157) أ- زيد ما لقيته

ب- *زيداً ما لقيته

يمكن تأويل هذه الوقائع على أساس أن هذه الأدوات أدوات صُدور تقوم بدور حواجز تحول دون تسرّب الرّض القبلي داخل الجملة.

(3) يُصبح امتصاص الرّض عسيراً إن لم يتعدّر حين يقترن بما يُوّشر له ومُجَيّزه كما هو شأن المنادى والرّض التوجيهي الوارد بين "أما" و"الفاء".

لنقارن بهذا الصدد:

(158) أ- أمّا زيد فرأيتَه.

ب-؟؟ أمّا زيداً فرأيتَه.

يمكن أن يُسفر امتصاص الرّض عن تأثير في نظام اللغة، خصوصاً في نسق المطابقة. ففي اللغة العربية مثلاً لا يطابق الفعل المفعول كقاعدة عامة، لكن هذا التطابق يحصل في التراكيب الاشتغالية التي من قبيل (147) (154ب) كما تقدم. وفي اللغة العربية نفسها، يطابق الفعلُ الفاعل، إن هو تأخر من حيث الشخص والجنس دون العدد:

(159) أ- جاء الولد.

ب- جاءت فاطمة.

ج- جاء الأولاد.

د- *جاؤوا الأولاد.

إلا أن التطابق العددي يتحقق حين ينصهر الذيل داخل الجملة فيصبح فاعلاً ويستحيل الضمير إلى مجرد علامة مطابقة كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (153ب).

صحيح أن هذه الفئة من التراكيب لم يُكتب لها أن تُعمَّم في العربية الفصحى، لكنها أصبحت التراكيب القاعدية في بعض دوارجها كالدرجة المغربية مثلا حيث يطابق الفعل فاعله عددا وإن تأخر عنه:

(160) أ- جاوا الاولاد.

ب- جا الاولاد.

7.3. من فعل خطاب إلى فعل فحوى

يشكل الرض، قلبيا كان أم بعديا أم اعتراضيا، كما تقدم، فعلا خطابيا قائم الذات تابعا للفعل الخطابي النووي الذي تتضمنه الجملة أو النص، ويؤدي بالنظر إليه وظيفة خطابية معينة كالتوجيه والاسترعاء أو التعيين أو التخصيص أو غير ذلك.

بعد امتصاص الرض داخل الجملة أو النص، تتغير بنية الخطاب تغيرا جذريا حيث ينقل الرض الممتص من وضع فعل خطابي مستقل إلى وضع مجرد فعل إحالي من الأفعال الإحالية التي تتضمنها طبقة الفحوى.

يتضح ذلك من المقارنة، على سبيل المثال، بين البنيتين العلاقتين التحتيتين التاليتين اللتين تتحققان في التركيبة (152) و(147) على التوالي:

- (161) (خ1: [ف خ1: [حب (ك) (ط)
 (ف 1: [إح¹: زيد) [ف1)) (ف خ1)) توجيه
 (ف خ2: [حب (ك) (ط)
 (ف2: [ح1) (إح²) (إح¹) [ف2))
 (ف خ2) [نووي [خ1))
- (162) (خ1: [ف خ1: [حب (ك) (ط)
 (ف 1: [ح1) (إح1) (إح2: زيد) محور] [ف1))
 (ف خ1) [ف1))

خلاصة

من غير النادر أن يرد الخطاب، مركبا اسميا كان أم جملة أم نصاً، مشفوعا بمكونات خارجية تواكبه وتقع منه موقع الرض من المركز.
 من هذه الأرياض ما هو قارئ يسبق ضُلب الخطاب أو يتلوه، ومنها ما هو متنقل يقع موقع الرض القبلي أو الرض البعدي أو الرض المعترض.
 وقد توارد الخطاب الواحد أرياضاً متعددة يستقل بعضها عن بعض أو يتصل بعضها ببعض اتصالاً انتماءً إحالي أو اتصالاً خاصاً بعام.
 من الممكن والوارد دمج تناول النحاة العرب للبدل و"المبتدأ" و"المبتدأ المؤخر" والمنادى وتراكيب "الاشتغال" في معالجة وظيفة تقارب هذه التراكيب وغيرها على أساس أنها أفعال خطابية تابعة لخطاب المركز تؤدي بالنظر إليه وظائف خطابية معينة لكنها تستقل عنه صرفاً وتركيباً وإعراباً، إلا في حالة

الامتصاص حيث تغادر منطقة الرض وتلج المركز فتنتقل من وضع الفعل الخطابي
القائم الذات إلى وضع مكون من مكونات طبقة الفحوى فتخضع لما يقتضيه
المحمول في حدوده وما يسمها به من سمات دلالية وصرفية-تركيبية وإعرابية.

خاتمة

للنحاة العرب نَحْجُهُم في تناول ظواهر اللغة العربية وتبويبها.
وقد اعتمدوا في ذلك الخصائص الإعرابية معياراً رئيساً على أساسه وردت

ظواهر في أبواب متميزة على تقاربها كأبواب الاستثناء وتنازع العمل واشتغال العامل عن معموله، بينما جُمعت ظواهر أخرى في باب واحد كباب التوابع وباب الجملة حيث قسمت إلى اسمية وفعلية وصغرى وكبرى وإلى ذات المحل من الإعراب وغير ذات المحل من الإعراب...

إن لهذه النمط من التبويب منطقَه الداخلي الممكن الدفاع عنه، كما أن له مبرراته البيداغوجية التي أهلتَه لأن يعتمد أساساً للتقعيد للغة العربية ومصدراً لتعليمها على مر العصور امتداداً إلى الحاضر.

إلا أن له بجانب ذلك مواطن ضَعَف. فقد يؤدي إلى الجمع بين ما يجب تمييزه أو التمييز بين ما حقه أن يجمع. وقد يترتب عنه، لإغفاله الأبعاد الأخرى غير البعد الصرفي-التركيبى، أبلغ من ذلك: إما قصورٌ في الوصف والتفسير أو المجانبة التامة للوصف والتفسير الكافيين الملائمين.

كبديل لهذا التبويب اقترحنا أن تُردّ مسائل نحوية (وبلاغية) متعددة إلى ثلاث قضايا كبرى هي قضية الاتصال والانقطاع وقضية الإدماج والإلحاق وقضية الرىضية في مقابل المركزية.

واقترحنا أن تُقارَب هذه القضايا الثلاث من منظور نحو الخطاب الوظيفي على أساس أن المفردات (أفعالاً وأسماء وصفات) والمركبات والجمل ليست أقساماً حقيقية للخطاب وإنما هي تحقيقات لأفعال خطابية ينتظمها خطاب واحد تتعالق داخله تعالق تكافؤ أو تعالق تبعية، تعالق الفضلة مع النواة أو الرىض مع المركز. أتاحت هذه المقاربة رصد الخصائص العلاقية التحتية للعبارات اللغوية

المدرسة وربطها بما تُسهّم في تحديده من الخصائص الصرفية-التركيبية بما فيها الخصائص الإعرابية، فمكنت بذلك من الكشف عن تآسرات بين مجموعة من التراكيب ظلت محجوبةً في التناول النحوي القديم.

من خلال هذه المحاولة، نرجو أن نكون قد قدّمنا دليلاً آخر على وحدة المنحى الوظيفي العربي، وعلى أن أصوله تَصُبُّ في امتداده اللساني الحديث فتغنيه من جهة ويؤطرها من جهة ثانية التأطير الكفيل بإخراجها من حيز التاريخ وحدود المحلية إلى فضاء التنظير اللساني العالمي.

المراجع

المراجع بالعربية

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد

تهذيب اللغة. المؤسسة العامة للتأليف والترجمة، دار الطباعة القومية، بدون تاريخ.

الأشموني، علي بن محمد

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

البوشخي، عز الدين

(1998) قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأئحاء. أطروحة دكتوراه، مكناس، كلية الآداب.

جدير، محمد

(2000) مقارنة وظيفية لرواية "ضحايا الفجر". الرباط: مطبعة أبي رقرق.

الجرجاني، عبد القاهر

دلائل الإعجاز. تحقيق: أحمد مصطفى المراغي. المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة، ط. 2، بدون تاريخ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان

الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، ط. 2. دار الهلال بمصر، بدون

تاريخ.

الزركشي، بدر الدين بن محمد بن عبد الله

(1988) البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار

الجيل، بيروت.

الزمنخشي، جار الله محمود بن عمر

(1947) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه

التأويل. من منشورات دار البلاغة، إيران.

الزهري، نعيمة

(1998) الأمر والنهي في الفكر اللغوي العربي القديم. الرباط، دار

المعارف.

(2006) النحو الوظيفي واللغة العربية. الدار البيضاء، كلية الآداب، عين

الشق.

(قيد الطبع) التعجب في اللغة العربية.

ابن فارس، أحمد

(1964) الصاحبي في فقه اللغة. بيروت.

إسماعيلي علوي، حافيظ

(2004) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. عالم الفكر، العدد 2،

المجلد 33.

ابن السراج، محمد بن السري

الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفنلي، مطبعة النعمان، العراق،

النجف، بدون تاريخ.

الصبان، محمد بن علي

حاشية الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك. مطبعة

دار إحياء الكتب العربية، مطبعة دار الفكر، القاهرة، بدون تاريخ.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر

(1317هـ) مفتاح العلوم. المطبعة الأدبية، مصر.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان

الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين

(1988 أ) الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق أحمد سليم الجمحي،

ومحمد أحمد قاسم، جرس برس، ط. 1.

(1988 ب) معترك الأقران في إعجاز القرآن. تحقيق أحمد شمس الدين،

دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1.

ج- همع الهوامع. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

العسكري، أبو هلال

(1973) الفروق في اللغة. بيروت.

الغزالي، أبو حامد

المستصفى. القاهرة. دون تاريخ.

معيار العلم. القاهرة، دون تاريخ.

ابن هشام، عبد الله

- (1966 أ) أوضح المسالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. 6.
- (1978 ب) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، توزيع دار الأنصار بالقاهرة، المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ط. 5.
- (1979 ج) مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط. 5، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين
شرح المفصل. إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، دون تاريخ.
المتوكل، أحمد
(1977) قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني. مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد 1.
- (1981) اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم بوصف ظاهرة الاستلزام الحواري. كلية الآداب، الرباط، البحث اللساني والسيماي. (1985) الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- (1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- (1987 أ) من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- (1987 ب) من قضايا الرابط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- (1988 أ) قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط:

اتحاد الناشرين المغاربة.

- (1988 ب) الجملة المركبة في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- (1989) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط: منشورات عكاظ.
- (1993 أ) الوظيفة والبنية: مقارنة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- (1993 ب) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الرباط: منشورات كلية الآداب.
- (1995) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي-التداولي. الرباط: دار الأمان.
- (1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرطي-التركيب. الرباط: دار الأمان.
- (2001) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، الرباط: دار الأمان.
- (2003) الوظيفية بين الكلية والنمطية. الرباط: دار الأمان.
- (2005 أ) التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات. الرباط: دار الأمان.
- (2005 ب) مفهوم الكفاية وتعليم اللغات. كلية الآداب، مكناس، سلسلة الندوات 15.

(2006) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد.

الرباط: دار الأمان.

المراجع باللغات الأجنبية

Chomsky, Noam

1966 La linguistique cartésienne. Paris: Le Seuil.

1967 Reflections on language. New York: Pantheon

Books.

1977 Essays on Form and Interpretation. Elsevier: North-Holland.

1981 Lectures on Government and Binding. Dordrecht:

Foris.

Connolly J. H., C.S. Butler, R. Vismans, and R. Gatward

(eds)

1997 Discourse and Pragmatics in Functional Grammar.
Berlin: Mouton de Gruyter.

Devriendt B., L. Goossens, and J. V. der Auwera (eds)

1996 Complex structures. A functionalist perspective.

Berlin: Mouton de Gruyter.

Dik, S. Charles

1989 The Theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause. Dordrecht: Foris.

1997 a The Theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause. Second. Revised edition. Edited by Kees.

Hengeveld. Berlin: Mouton de Gruyter.

1997 b The Theory of Functional Grammar. Part 2: Complex and derived constructions. Edited by Kees Hengeveld. Berlin:

Mouton de Gruyter.

Engberg-Pedersen F., L. Falser Jakobson and L. Schack Rasmussen (eds)

1994 Function and Expression in Functional Grammar.
Berlin: Mouton de Gruyter<

Greimas, A. J.

1966 Du sens. Paris: Le Seuil.

- Groot, Casper (de) and Kees Hengeveld** (eds)
 2005 Morphology and Syntax in Functional Grammar.
 Berlin: Mouton de Gruyter.
- Halliday, M. A. K.**
 1970 Language structure and language function. In: J. Lyons (ed).
- Hannay, Mike and Elseline Vester** (eds)
 1988 Working with Functional Grammar: descriptive and computational applications. Dordrecht: Foris.
- Hannay, Mike and Mactelt A., Bolkestein** (eds)
 1998 Functional Grammar and verbal interaction. Amsterdam: Benjamins.
- Hengeveld, Kees**
 1997 Cohesion in Functional Grammar. In: Connolly, Butler, Vismans and Gatward (eds).
 2004 a The architecture of Functional Discourse Grammar. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
 2004 b Epilogue. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
 2005 Dynamic Expression in Functional Discourse Grammar. In: Groot and Hengeveld (eds).
 (fc) Interpersonal functions, representational categories and syntactic templates in Functional Discourse Grammar.
- Jackobson, R.**
 1966 Essais de linguistique générale. Paris: Minuit.
- Jadir, Mohammed**
 2005 La cohérence du discours en Grammaire Fonctionnelle: le cas du texte narratif. Rabat: Editions Bouregreg Communication.
- Mackenzie, J. Lachlan**
 1986 Aspects of nominalization in English and Dutch. WWPGF 15.
 1989 "Let's get our heads together: A reply to van der

- Auwers". In: Hannay and Vester (eds).
- 1996 "English nominalizations in the layered model of the sentence". In: Devriendt, Goossens and van der Auwers (eds).
- 1998 "The basic of syntax in the holophrase". In: Hannay and Bolkestein (eds).
- 2004 Functional Discourse Grammar and Language Production". In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
- Mackenzie, J. Lachlan and M. A. Gomez-Gonzalez** (eds)
- 2004 A new architecture for Functional Grammar. Berlin: Motou de Gruyter.
- Moutaouakil, Ahmed**
- 1982 Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des Lettres, Rabat.
- 1984 Le focus en Arabe: vers une Analyse Fonctionnelle. In: Lingua 64.
- 1985 Topic in Arabic: Towards a Functional Analysis. In: Bolkestein et al (eds).
- 1991 a On Representing Implicated Illocutionary Force: Grammar or Logic? WPGF 40.
- 1991 b Negative Constructions in Arabic: Towards a Functional Approach. In: K. Devenyi and T. Ivznyi. (eds) 3.4.
- 1993 Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. University Mohamed V, Rabat.
- 1994 Term-to-phrase mapping rules: A case study from Arabic. In: Engberg-Pedersen, Falster Jakobsen and Schack. Rasmussen (eds).
- 1998 Benveniste's Recit vs Discours dichotomy as discourse operator in Functional Grammar. In: M. Hannay and A. M. Bolkestein (eds).
- 1999 Exclamation in Functional Grammar: sentence type. Illocution or modality ? WPGF no. 69.

- 2000 Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. Casablanca: Afric-Orient.
- 2003 Préliminaires à une grammaire fonctionnelle de discours. In: Jadir M. (ed).
- 2004 a Discourse structure, the generalized parallelism hypothesis and the architecture of functional grammar. In: Madkenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
- 2004 b Function independent morpho-syntax. In: Aertsen Henk, Mike Hannay and Rod Lyall (eds).
- 2005 Exclamation in Functional Grammar. In: Groot and Hengeveld (eds).
- 2006 Functional Grammar and Arabic. Encyclopedia of the Arabic Language and Linguistic. Leiden: Brill Academic Publishers. Vol. II.
- 2007 Coordinative constructions in Arabic. Some aspects of morpho-syntax as an indicator of Interpersonal status. In: Advances in Functional Discourse Grammar. Alfa special volume. Brazil.
- Vet, Co**
- 1998 The multilayered structure of the utterance. In M. Hannay and A. M. Bolkestein (eds).